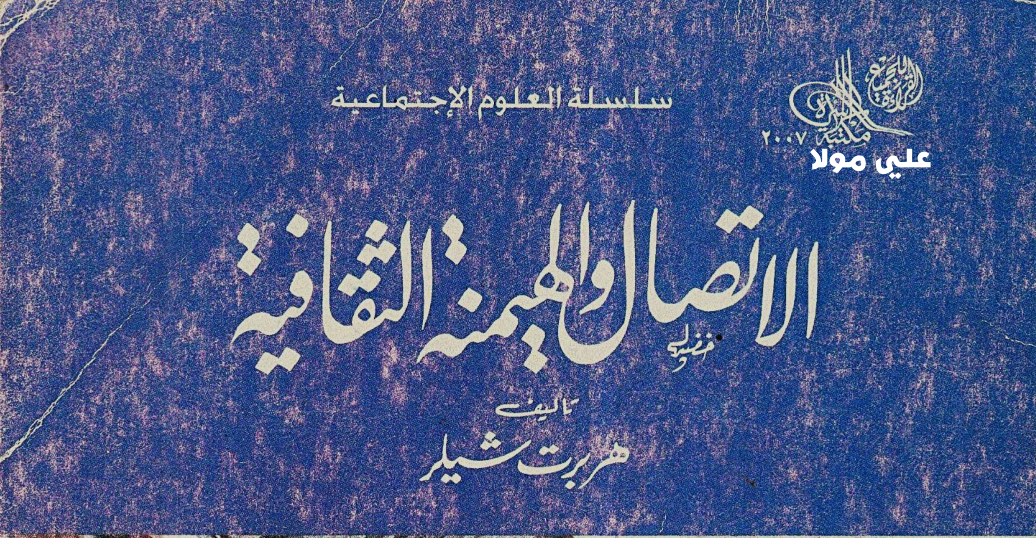


سلسلة العلوم الإجتماعية

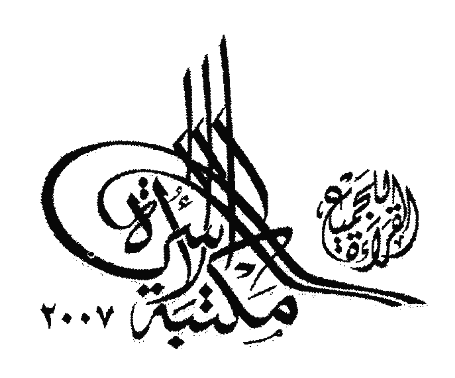
الاتصال والهيمنة الثقافية

تأليف
هربرت شيلر

ترجمة
دكتور وجيه سمعان عبد المسيح

مراجعة
دكتور مختار محمد التهامي

الاتصال والهيمنة الثقافية



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د . ناصر الأنصارى

تصميم الغلاف

د . مدحت متولى

الإشراف الطباعى

محمود عبد المجيد

الإشراف الفنى

علـى أبو الخيـر

ماجدة عبد العليم

صبرى عبد الواحد

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافـة

وزارة الإعـلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الاتصال والهيمنة الثقافية

تأليف

هربرت شيلر

ترجمة

دكتور وجيه سمعان عبد المسيح

مراجعة

دكتور مختار محمد التهامي



لوحة للفنان: أحمد عبد الوهاب

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

شيلر ، هربرت .

الاتصال والهيمنة الثقافية / تأليف : هربرت شيلر: ترجمة : وجيه سمعان عبد المسيح ؛ مراجعة : مختار محمد التهامى. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧ .

١٥٦ص ؛ ٢٤ سم. (مكتبة الأسرة ٢٠٠٧ - علوم اجتماعية).

تدمك : ٠ - ٩٦٥ - ٤١٩ - ٩٧٧ .

١ ـ الثقافة.

أ ـ عبدالمسيح . وجيه سمعان (مترجم).

ب ـ التهامى . مختار محمد (مراجع).

جـ ـ العنوان .

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٦٢١ / ٢٠٠٧

I.S.B.N -977-419-950-0

ديوى ٩٢٠

توطئة

تعتبر القراءة منذ فجر التاريخ أول وأهم أدوات المعرفة، وعنصرًا لا غنى عنه من عناصر بناء الحضارة، فمنذ نقش حكيم مصرى قديم وصية لابنه على ورق البردى: «يا بنى ضع قلبك وراء كتبك، واحببها كما تحب أمك. فليس هناك شىء تعلو منزلته على الكتب»، ومذ أطلق د. طه حسين مقولته: «إن القراءة حق لكل إنسان، بل واجب محتوم على كل إنسان يريد أن يحيا حياة صالحة» ومذ كتب العقاد جملته الآسرة: «إنما أهوى القراءة؛ لأن عندى حياةً واحدةً فى هذه الدنيا، وحياة واحدة لا تكفينى»، ومذ قررت السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** تحويل الحلم إلى واقع مؤكد منذ ستة عشر عامًا: «إن الحق فى المعرفة يتصدر أولويات العمل، ولا يقل عن الحقوق الصحية والاجتماعية»، ومسيرة القراءة للجميع تمضى بخطوات ثابتة وواسعة لتحقيق أهدافها فيلتف القراء حول أضخم مشروع نشر فى الوطن العربى، ويطالبون خلال السنوات السابقة باستمراره طوال العام، وها هو المشروع يقرر الاستمرار طوال العام بعد انتهاء فترة العطلة الصيفية ليتحقق شعاره بالفعل.. **القراءة للحياة**.

لقد استطاعت **مكتبة الأسرة** خلال مسيرتها تمكين الشاب والمواطن من الاطلاع على الأعمال الأدبية والإبداعية والدينية والفكرية، التى شكلت وجدانه وحضارته، وعملت على إشاعة الأفكار التنويرية الحقيقية، التى عكست جهود

التنوير للشعب المصرى فى العصر الحديث، وحرصت على تقديم أحدث الإنجازات العلمية بنشر أحدث مؤلفات العلماء التى تواكب التطور العلمى والتكنولوجى فى العالم، وأقامت جسرًا مع الحضارات الأخرى من خلال إعادة طبع كلاسيكيات ودرر العالم المترجمة، التى تعرض إنجازات الشعوب الأخرى فى المجالات الأدبية والفكرية والعلمية، وعملت على تأكيد الهوية القومية من خلال نشر التراث المستنير العربى والإسلامى، الذى مَثَّل نقطة انطلاق مضيئة فى مسيرة الإنسانية.

لقد أعادت **مكتبة الأسرة** للكتاب أهميته ومكانته كمصدر مهم وخالد من مصادر المعرفة، وأحدثت عبر **عطائها المتميز** وبنائها الدءوب الحقيقى صحوة ثقافية بالمجتمع المصرى تؤكدها المؤشرات العامة والأرقام، التى يتم رصدها وتحليلها منذ بداية المشروع، فالأرقام تسجل ارتفاعًا ملحوظًا فى نصيب المواطن المصرى من القراءة، وإصدار ملايين النسخ من الكتب ونفادها الفورى من الأسواق، وازدياد العناوين المطروحة عامًا بعد عام.

لقد بلغت عناوين **مكتبة الأسرة** أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة عنوان فيما يربو عن واحدٍ وأربعين مليون نسخة، كنتاج فكرى وإبداعى لعدد من الكُتَّاب والمترجمين والرسامين يزيد عن ألفى مبدع ومفكر.

وما زالت **مكتبة الأسرة** التى أصبح لها فى كل بيت ركن مميز تواصل تقديم إصداراتها للعام الرابع عشر على التوالى، كرافد رئيسى من روافد القراءة للجميع، وصرح شامخ فى المكتبة العربية، يفتح نوافذ جديدة كل يوم على آفاق تنشر الخير والمعرفة والجمال والحق والسلام.

مكتبة الأسرة

تقديم

للهيمنة أشكال عديدة، منها الهيمنة العسكرية، والهيمنة السياسية، والهيمنة الاقتصادية، والهيمنة الثقافية، وهذا هو موضوع الكتاب الذى بين أيدينا لمؤلفه هربرت شيلر العالم الأمريكى صاحب التيار النقدى للأوضاع الإعلامية والثقافية على المستوى الدولى، وله العديد من الإسهامات العلمية فى هذا المجال مثل كتاب «المتلاعبون بالعقول»، وكتاب «الاتصال والإمبراطورية الأمريكية»، وهو يكشف فى هذا الكتاب مخططات الدول الكبرى للهيمنة الثقافية على الدول النامية من خلال ما تملكه من وكالات أنباء عالمية، وأجهزة تكنولوجية، ووكالات إعلان، وشركات متعددة الجنسيات؛ كما يثير عدة قضايا مثل قضية التدفق الحر للمعلومات فى أوقات السلم والحرب، والدور الذى تلعبه وكالات الأنباء العالمية والشركات المتعددة الجنسيات فى بسط هذه الهيمنة، وقضية استقلال الولايات المتحدة للتكنولوجيا المتقدمة، وقضية العلاقة بين النظام السياسى والنظام الإعلامى.

يرى المؤلف أننا على أعتاب نوع جديد من الدبلوماسية الثقافية، التى تستلزم تطور قطاع الاتصالات الثقافية فى النظام العالمى بما يتسق وأهداف النظام العام وغاياته. كما يوضح دور وسائل الإعلام فى عملية الهيمنة من خلال الحملات الإعلامية التى تشنها الدول الكبرى ضد الدول، التى تحاول الخروج

من دائرة الهيمنة مثل الادعاء بعدم ديمقراطية أنظمة الحكم فى هذه الدول أو أنها تنتهك حقوق الإنسان أو أنها تشجع الأعمال الإرهابية أو أنها تسعى للحصول على ترسانة من الأسلحة النووية أو غير ذلك من الادعاءات التى تؤدى إلى إضعاف السلطة فى هذه الدول.

قام بترجمة هذا الكتاب د. وجيه سمعان عبدالمسيح وراجعه د. مختار محمد التهامى واختارته مكتبة الأسرة ليكون ضمن إصداراتها هذا العام عن طبعته العربية الأولى عام ١٩٩٣.

مقدمة

يتناول هذا الكتاب المخطط الأمريكى للهيمنة على العالم الثالث مركزًا على البعد الثقافى فى عملية الهيمنة. آخذًا فى اعتباره الأبعاد السياسية والاقتصادية الأخرى. وقد كرس الأستاذ شيلر مؤلف الكتاب جهده لقيادة تيار نقدى للأوضاع الإعلامية والثقافية على المستوى الدولى التى تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية بما لها من نفوذ قوى تسعى من خلاله إلى السيطرة الثقافية والهيمنة الإعلامية بهدف إحداث نوع من التبعية الفكرية لها بحيث يصبح النموذج الأمريكى مصدر المعرفة الذى يسعى المثقفون من أبناء الدول النامية إلى تقليده وتبنى أفكاره ورؤاه دون وعى لما يمثله هذا النموذج من خطر داهم من حاضر بلادهم ومستقبلها.

ويتجسد هذا التيار النقدى الذى يقوده هربرت شيلر فى مجموعة إسهاماته العلمية التى تشكل ركنًا مهمًا فى هذا المجال والتى نذكر منها كتاب «الاتصال والامبراطورية الأمريكية» وكتاب «الإعلان والإعلام الدولى فى البحوث الجارية حول العنف والسلام» وكذلك كتابه المترجم للعربية بعنوان «المتلاعبون بالعقول» والذى نشرته سلسلة عالم المعرفة بالكويت.

وتلتقى أفكار شيلر فى هذا السياق مع أفكار العديد من الكتاب، فى الشرق

والغرب الذين كشفوا فى كتاباتهم عن مخاطر محاولة دول الشمال الكبرى للهيمنة على دول الجنوب عبر إمكاناتها التكنولوجية والإعلامية.

● ويثير الكتاب الذى بين أيدينا عدة قضايا يمكن إيجازها فى النقاط التالية:

أولاً: قضية الهيمنة الثقافية.. منابعها وسياقها وأساليبها حيث يؤكد على الدور الأمريكى فى هذه الهيمنة من خلال وكالة التنمية الدولية والشركات المتعددة الجنسية التى تعمل على تقديم الأموال والخبرات اللازمة لدعم البحوث والمراكز العلمية والتعليمية فى بلدان العالم الثالث والتى تخدم فى النهاية الأغراض الأمريكية، وتحقق لها أكبر قدر من المصالح والمكاسب وذلك من خلال التركيز على ثلاثة أهداف:

١ ـ خلق كوادر علمية من الوطنيين فى هذه البلدان يكون ولاؤهم للولايات المتحدة أكثر من ولائهم لبلدانهم.

٢ ـ ربط النظام التعليمى فى هذه البلدان بالنظام المتبع فى الولايات المتحدة وذلك من خلال وجود مجموعة من خبراء التعليم الأمريكيين فى مراكز تطوير التعليم ووزاراته بالدول النامية بحيث يسهمون فى رسم سياساته العامة ووضع المناهج ونظم التدريس التى تكفل ضياع الهوية القومية وتحقيق الغربة الثقافية والحضارية والتبعية الفكرية التامة للمثل والنموذج الغربى الأمريكى.

٣ ـ سحق المفكرين والقادة الوطنيين فى الدول النامية الذين يسعون للخروج من دائرة الهيمنة الأمريكية لما يمثلونه من «خطر» على المصالح الغربية فى تلك الدول وذلك بكيل التهم لهم واتهامهم بالإثارة والتعصب والخروج على قيم النظام العالمى والشرعية الدولية (الغربية طبعًا).

ـ ويكاد يكون هناك قاسم مشترك فيما يتعلق بالمرتكزات التى تستخدمها هذه الحملات الإعلامية التى تشن ضد الأنظمة السياسية التى لا تقدم «الولاء والطاعة» للنظام الأمريكى والتى تجتهد للخروج من دائرة الهيمنة بكافة أشكالها. وبالتالى فهذا النظام يقوم بمحاولة تشويه صورة هذه الأنظمة بتوجيه الاتهامات التالية لها:

١ ـ إنها أنظمة غير ديمقراطية.. تحتكر السلطة وتنتهك حقوق المعارضين.

٢ ـ إنها أنظمة تنتهك حقوق الإنسان وتحارب الأقليات فى الداخل.

٣ ـ إنها تشجع الأعمال الإرهابية وتصدرها للدول المتقدمة والدول الأخرى التى تعارض أنظمتها.

٤ـ إنها تسعى للحصول على ترسانة من الأسلحة التقليدية بطرق مختلفة. إضافة لسعيها لامتلاك الأسلحة النووية مما يخل «بالتوازن» الدولى ويشكل «تهديدا» للسلام العالمى.

٥ ـ إنها تخالف قرارات المجتمع الدولى ولا تحترمها وبالتالى تمثل خروجًا على الشرعية الدولية.

ـ والإعلام الأمريكى هو الذى يصنع مثل هذه المقولات ويروج لها ويلصقها بالمعارضين للهيمنة الأمريكية، بالإضافة إلى أنه يملك من قوة الضغط السياسى والاقتصادى والإعلامى ما يمكنه من العمل على محاولة ترسيخ هذه المفاهيم لدى الكثير من حكومات العالم وشعوبه.

وبذلك تقوم مثل هذه الحروب الإعلامية بالتمهيد والتعبئة للرأى العام العالمى لما يمكن أن يتخذ من إجراءات عسكرية ضد هذا النظام أو ذاك.

ثانيًا: قضية التدفق الحر للمعلومات، حيث عملت الدول الغربية الكبرى سواء قبل القيادة الأمريكية لها بعد الحرب العالمية الثانية أو قبلها وما زالت تعمل على أن يكون لها وسائلها الإعلامية وطرقها الاتصالية المهيمنة التى تسعى من خلالها إلى تحقيق الغزو الثقافى الكامل للعالم الثالث تحقيقًا لاستمرار الهيمنة الاستعمارية الكاملة.

ثالثًا: قضية الدور الذى تلعبه وكالات الأنباء العالمية والشركات المتعددة الجنسية ووكالات الإعلان الأمريكية فى بسط هذه الهيمنة على الدول النامية، سواء كانت فى المجال التكنولوجى المرتبط بأجهزة الإعلام أو فى المجال الثقافى والإعلامى أو حتى فى المجال الأكاديمى حيث توجيه البحوث الإعلامية الوجهة

«الإمبريقية» التى تخدم الأغراض الأمريكية بدلا من التوجه إلى الدراسات «النقدية» التى تكشف الهيمنة الأمريكية فى تلك المجالات.

رابعًا: قضية استغلال الولايات المتحدة للتكنولوجيا المتقدمة المتمثلة فى شبكات الحاسب الإلكترونى ونظم البث عبر الأقمار الصناعية كى تتخطى برسائلها الحواجز الوطنية للدول الأخرى وتعمل على نشرها على نطاق عالمى.. مما يؤكد فعاليتها كإحدى آليات الهيمنة الثقافية والإعلامية.

خامسًا: القضية المتمثلة فى ضرورة رسم السياسات الاتصالية الوطنية النابعة من السياق المجتمعى للبلدان النامية والمعبرة عن مشاكلها الاتصالية الحقيقية حتى يمكن أن تقوم أجهزة الإعلام فى تلك البلدان بدور نشط وفعال فى خدمة قضايا التنمية فى هذه البلدان وفى التصدى الفعال لمحاولات الغزو اثقافى والوقوع فى دائرة الهيمنة الأمريكية.

سادسًا: قضية العلاقة بين النظام السياسى والنظام الإعلامى حيث يتخذ الكاتب من دولة «شيلى» نموذجًا «لدراسة حالة» فيشير إلى ما آل إليه الحال مع مجىء حكم استبدادى قمعى فى شيلى حيث اختفت حرية الإعلام وفرضت العديد من القوانين المكبلة للحريات بعكس ما تمتعت به شيلى من حرية القول والتعبير فى ظل الحكم الديمقراطى السابق (١٩٧١ و ١٩٧٣).

وهكذا يعكس شيلر العلاقة القوية بين النظام السياسى والنظام الإعلامى، فكلما كان النظام الأول أكثر إيماناً بالديمقراطية الحقيقية ـ لا الشكلية ـ انعكس ذلك على النظام الثانى (الإعلامى) بما يتيحه له من حرية أداء رسالته فى التعبير عن آراء الجماهير وأفكارها ومشكلاتها وتطلعاتها. وفى القيام بدورها الشعبى الرقابى فى كشف الانحرافات والمفاسد والمساوئ.

ـ وبذلك يلتقى شيلر ـ وما يمثله من تيار نقدى ـ مع تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال المنشور بعنوان «أصوات متعددة وعالم واحد» والمعروف باسم تقرير «ماكبرايد» والذى ركز على إظهار مدى الهيمنة الغربية على وسائل الإعلام والتى تتمثل أساسًا فى تدفق للأنباء والمعلومات فى اتجاه يكاد يكون

واحدًا، أى من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، مما يفضح مدى الظلم والتشويه الذى تتعرض له قضايا العالم النامى.

ولقد كان سعى اليونسكو فى ظل رئاسة الإفريقى أحمد مختار أمبو إلى الحد من هذا التفاوت ورفع هذا الظلم وطرح البديل المعبر عن آمال وطموحات العالم النامى فى نظام إعلامى عالمى أكثر عدلا وكفاءة سببا فى الحرب الضروس التى تعرضت لها تلك المنظمة والذى تمثل فى مقاطعة الولايات المتحدة وبريطانيا لها ومنع الدعم المالى لها حتى انتهاء رئاسة مختار أمبو لها.

وفى الختام لابد ونحن نشيد بهذا العالم الأمريكى المتجرد من الغرض والمخلص لرسالة العلم أن نذكر بالفخر أن علماء الإعلام فى مصر كانوا سباقين لطرح معظم هذه الأفكار، نذكر فى ذلك أستاذنا الكبير الدكتور محمود عزمى مؤسس الدراسات الإعلامية فى مصر الذى أسهم فى حينه فى وضع عهد الشرف الدولى للصحفيين وكذلك كاتب هذه السطور الذى أسهم برسالته للدكتوراه تحت إشراف الدكتور عزمى بعنوان: مشروع دستور دولى للصحافة مستقى من تحديد مهمة الصحافة فى المجتمع الدولى الحديث والتى نشرت بعد ذلك بعنوان «الصحافة والسلام العالمى».

كذلك لابد أن نشيد بما تلا ذلك من إسهامات الدكتورة عواطف عبد الرحمن والدكتور مصطفى المصمودى فى هذا المضمار.

د . مختار التهامى



تصدير

كان الاستقلال السياسى الذى أحرزته تسعون دولة فأكثر منذ الحرب العالمية الثانية باعثاً على الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية التى تتسم بالوهن والتبعية والتى ما فتئت تسبب فشل عملية التنمية فى ثلثى دول العالم على أقل تقدير. ولقد أفضت الجهود المخيبة للآمال، التى بذلتها هذه الدول عبر عقدين أو ثلاثة عقود، أحياناً، كى تتخلص من التبعية، إلى إعادة النظر فى مفهوم التنمية بأسره فى كثير من بقاع العالم.

وعلى الرغم من أنه يتزايد باطراد فهم تدابير الهيمنة الاقتصادية ـ السيطرة على رأس المال والأسواق وعلى بنية مصادر التمويل الدولية ـ فإن إدراك منابع القوة فى الاتصالات الثقافية قد شرع يشق طريقه على نحو ضعيف. ولا مراء فى أن القوة المؤثرة على الوعى تعد عاملا حاسمًا فى تحديد نظرة الجماعة وطبيعة أهدافها والمسار الذى تسلكه. ولهذا، تعد الاتصالات وتدفق الرسائل والصور **داخل الأمم وفيما بينها** ـ ولا سيما بين الدول المتقدمة والمسودة ـ ذات دلالة بالغة. وما أهمية أن تناضل حركة وطنية عدة سنوات كى تحقق عملية التحرر إذا ما عملت القيم والتطلعات، التى تستمد من المهيمن الذى يبدو ظاهرياً أنه تم التغلب عليه وقهره، على تقويض هذه العملية حال نجاحها.

ولهذا السبب شرعت أمم كثيرة فى تركيز اهتمامها على مصادر وطبيعة ومضمون المجرى الاتصالى بين الأمم وعلى التدفق الذى ينبع من داخل الدول الوطنيه. وقلما يدهش أن تظل هذه التدفقات فى سوادها الأعظم تعكس وتحمل أثر الارتباطات الاستعمارية القديمة (وهو ما يتجلى فى بعض الأماكن أكثر من غيرها). وعلى أية حال فإنها تكشف على نحو دائم تقريبًا عن جوانب علاقة الأمر والطاعة.

ولكن، اذا كانت الدول الخاضعة للهيمنة تدرك بطيئًا أهمية عامل الاتصالات الثقافية فى نضالها تحقيقًا لوجود واستقلال لهما دلالتهما فإن المهيمنين ليسوا أقل تنبهًا لمغزى هذا العامل. وقد يكون وعيهم، فى الحقيقة، متفوقًا على وعى ضحاياهم. وثمة أسباب قهرية عملت على تحقيق ذلك.

لقد حدثت تغيرات عميقة الغور فى قيادة القوة العالمية خلال السنوات الأخيرة. وعانت الإمبراطورية الأمريكية من انتكاسات شديدة الوطأة. وربما كان عجزها عن قهر جبهة التحرير الوطنية وجمهورية فيتنام الديمقراطية الشعبية أعظم الهزائم التى لحقت بها ومصدر الكثير من الاضطرابات التى تسودها حاليًا وفى المستقبل.

كانت الآثار الفادحة التى كبدتها حرب فيتنام للرأسمالية الأمريكية بعيدة المدى، عميقة الأغوار. ففى الداخل، غدت الأوضاع السياسية موضع ريبة، واستمر التضخم وسوء توزيع الموارد، التى تخصص جزئيًا لتكاليف الحرب التى تحجب (عن الجمهور)، فى زعزعة البنيان الاقتصادى وخلق المزيد من ضروب عدم المساواة الاقتصادية الخطيرة فى المجتمع. أما على الصعيد الدولى فإن المراكز الرأسمالية المزاحمة القوية استفادت، برغم أزماتها، من الإجهاد الذى أصاب الاقتصاد الأمريكى.

ويتزايد الارتياب فى الهيمنة الأمريكية، وتلقى الهيمنة الاقتصادية المستمرة معارضة متزايدة، ولا سيما فى البلدان التى كانت مستعمرة (العالم الثالث).

لقد ثابر المسئولون عن الإمبراطورية الأمريكية، فى مواجهة هذه الأزمات الهائلة التى لا تزال ناشبة، على التحايل على هذه الأزمات بإيجاد حلول مؤقتة

لها وتطويعها، ومما لا ريبة فيه أنهم تصدوا بشراسة لأى تعد على صميم قوتهم - أى ما يسمى بتعبير مهذب الشركات متعددة الجنسية التى تتجاوز القيمة السوقية لمصانعها ومرافقها المنتشرة عبر العالم ما قيمته ١٦٠ مليار دولار.

وفى حين أن الأمبريالية الأمريكية أضحت مقيدة فى استخدام القوة العسكرية بسبب القوة المقابلة ولما تواجهه من تحديات عديدة فى مناطق كثيرة لا تزال حتى الآن حفية بها، فإنها تعمل على تطوير استراتيجيات وأدوات تكميلية، إن لم تكن بديلة، بغية حماية أوضاعها العالمية غير المستقرة والتى تتعرض لتهديد متزايد. ويحظى المجال الأيديولوجى بالكثير من الاهتمام فى هذا المضمار.

وتغدو أساليب الإقناع والتلاعب والتغلغل الثقافى، التى تعاونها تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة التى تطورت فى إطار برنامج الفضاء الموجه لخدمة الأغراض العسكرية، أكثر أهمية وتنتهج على نحو أكثر تعمدًا دومًا فى ممارسة القوة الأمريكية. وفضلا عن ذلك، فإن تراكم خمسين عامًا من خبرة التسويق الداخلى ينطلق الآن عبر العالم بأسره.

وأن نظام التسويق الذى تطور كى يزيد مبيعات الناتج الصناعى من السلع الاستهلاكية (غير الأصلية إلى حد كبير) يطبق الآن أيضًا على بيع الأفكار والأذواق والتفضيلات والمعتقدات على نطاق شامل. وفى الواقع، فإن إنتاج ونشر ما تفضل الرأسمالية المتقدمة فى مرحلتها الراهنة تسميته «بالمعلومات» يغدو نشاطاً مهمًا لا غنى عنه، بأى مقياس، للنظام الشامل. ويجرى الآن تداول الرسائل المصورة والصور وأساليب الحياة وتقنيات المعلومات المصنوعة فى أمريكا على الصعيد العالمى وتحاكى على نطاق شامل وهو ما له أهميته أيضًا.

وتعد الشركات متعددة الجنسية، اليوم، المنظم العام للاقتصاد العالمى، وتعتبر المعلومات والاتصالات مكونات حيوية فى نظام الإدارة والسيطرة. ويلزم القول، إن الاتصال يشمل ما هو أكثر من الرسائل والقنوات المعترف بها التى تتدفق عبرها الرسائل. فهو يحدد واقعاً اجتماعيًا ومن ثم يؤثر على تنظيم العمل وطبيعة التكنولوجيا ومناهج النظام التعليمى المدرسى وغير النظامى، واستخدام الوقت

«الحر» ـ أى الترتيبات الاجتماعية الأساسية لتنظيم الحياة المعيشية بالفعل. وهو معيار لفعالية عمليات السيطرة التى بدأ الاعتراف بوجودها ينال الآن فقط تقديرًا وفهمًا يتجاوزان نطاق دائرة صغيرة عليمة بالأمور.

ومن ثم، فإن الفترة القادمة سوف تشهد بوجه اليقين، تعاظم الصراع من حول الاتصالات الثقافية ـ على الصعيدين الوطنى والدولى ـ بين أولئك الذين ينشدون وضع حد للهيمنة وبين أولئك الذين يسعون إلى الإبقاء عليها. ويستهدف هذا العمل أن يعاون، بطريقة جد متواضعة، فى المحصلة التى يمكن أن يتمخض عنها هذا الصراع، وذلك بوصف عملية الهيمنة الثقافية، وبعض مكوناتها، وآليات سيرها وامتدادها.

وفى الختام، يطرح بضع ملاحظات تنصب على السبل الممكنة للتصدى لها، ويبدأ هذا التحليل بتقديم وصف وجيز للعلاقات الأساسية التى ينهض عليها تركيب القوة داخليًا ودولياً، وبالتالى، الصلات الثقافية بين الشعوب والأمم.

الفصل الأول

الهيمنة الثقافية
منابعها وسياقها وأساليبها الراهنة

«... نحن على أعتاب نوع جديد من الدبلوماسية الثقافية»

- تقرير لجنة الخبراء عن الإعلام والتربية
والعلاقات الثقافية على الصعيد الدولى.

لقد توصل إيمانويل والرشتين Wallerstein[1] فى دراسته الشاملة، التى خصصها لإيضاح موضوع «النظام العالمى الحديث»، إلى أن هذا النظام يتكون من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل فى:

- «على سبيل المجاز»... سوق واحدة يتم فى داخلها تقدير الربحية القصوى وهو ما يحدد عبر فترة طويلة نسبيًا كمية النشاط الإنتاجى ودرجة التخصص ونظام دفع الأجور، والسلع والخدمات، وجدوى الاختراع التكنولوجى».

- ... مجموعة من الدول تتباين فى درجة قوتها (سواء داخل حدودها أو فى مواجهة الكيانات الأخرى فى النظام العالمى)..

- «توزيع فائض العمل على نحو يحقق وجود ثلاث فئات بدلاً من وجود فئتين فى العملية الاستغلالية».

وفى اعتقادى أنه يمكن اليوم الشروع فى فهم الإمبريالية الثقافية استنادًا إلى

هذه العناصر الأساسية. فهى تنمو فى نظام عالمى ينطوى على سوق واحدة. أما شروط الإنتاج وطبيعته فإنها تتحدد فى قلبِ هذه السوق ثم تشع على الخارج. وثمة دول وطنية يفرض عليها وجودها أن تصطدم بالأعمال «الخالصة» للنظام العالمى. وعادة ما تكون تدخلاتها نافعة (أو تسعى لأن تكون مفيدة) لمصالح الطبقات المهيمنة فى الميادين الخاصة بها. ومن أجل الحفاظ على النظام دوليًا وفى داخل كل دولة تكون جزءًا من النظام، لابد من الإبقاء على طبقات وسيطة. وتمثل القوى الثالثة والطبقات الوسيطة وتعدد المنابر الإعلامية الشعارات اللازمة والعناصر الضرورية حفاظًا على النظام.

ومن الضرورى، أن يتطور قطاع الاتصالات الثقافية فى النظام العالمى بما يتسق مع أهداف النظام العام وغاياته وبما ييسر تحقيقها. ويمثل تدفق المعلومات فى اتجاه واحد إلى حد كبير انطلاقًا من المركز إلى المحيط موطن القوة فعلاً. وكذلك الأمر فيما يتعلق بترويج انتشار لغة واحدة هى الإنجليزية. وتبذل الجهود من أجل إيجاد واكتشاف تكنولوجيا اتصالية سريعة وشاملة، يتم استخدامها عن تماثل وثيق مع بنية واحتياجات القوى المهيمنة فى مركز النظام.

ولما كنا سنعود إلى تناول هذه الموضوعات فإننا نقتصر هنا على ملاحظة أن هذه الأدوات، التى تخدم وتعزز حاليًا نظام الهيمنة، يمكن أن تصلح أساسًا للقيام، فيما بعد، بعملية التحول التى سوف تحل محل البنية الاستغلالية السائدة.

بيد أنه ثمة عامل آخر شائك يؤثر بوجه خاص على مجال الاتصالات الثقافية فى النظام العالمى. فالناتج الإعلامى الثقافى تحدده بقدر كبير، إن لم يكن كلية، ضرورات السوق ذاتها التى تحكم ما ينتجه النظام الشامل من سلع وخدمات. فى حين أنه كما نعلم جيدًا، فإن الناتج الثقافى الإعلامى لا يمثل الوحدات المتعارف عليها من السلع الاستهلاكية الشخصية فحسب وإنما يجسد أيضًا الملامح الأيديولوجية للاقتصاد الرأسمالى العالمى. ويستخدم بصورة جد ناجحة فى

تعزيز وتطوير الدعم الشعبى لقيم النظام أو لما يصنعه على أقل تقدير. ولقد قال دافيد أو جيلفى David Ogilvy [٢] مثلاً، مؤسس وكالة الإعلانات القوية Ogilvy and Mather، فى معرض موافقته على مجلة ريدرز دايجست Reader's Digest وثنائه عليها:

(تصور هذه المجلة أفضل ما فى الحياة الأمريكية... وأعتبرها تقوم بمثل ما تقوم به United States Information Agency لكسب معركة عقول البشر».

فما إذًا ديناميات العمليات الثقافية الإعلامية ضمن سياق الاقتصاد الرأسمالى العالمى؟

لقد درست، فى موضع آخر، أهداف الشركات متعددة الجنسية وعملياتها فى مجال الاتصالات[٣] وقد يكفى هنا أن نكرر القول إن الوحدة التنظيمية الاقتصادية الأساسية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى الحديث هى الشركة متعددة الجنسية. وتهيمن فئات قليلة من هذه التكتلات العملاقة من رأس المال، ومعظمها فى الحوزة الأمريكية، على السوق العالمية لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات. وما يهمنا هنا، وله دلالته البالغة، هو أن هذه الهيمنة تمتد كذلك إلى إعداد وتوزيع ناتج الاتصالات الثقافية.

وتنظم هذه الإمبراطوريات التجارية العدوانية السوق العالمية بأفضل ما تستطيع وإن كان ذلك يتوقف، بطبيعة الحال على القيود القانونية الوطنية المتفاوتة والجزئية، والتى كثيرًا ما تكون أقل ما يمكن، وعلى المستويات المختلفة للتطور الاقتصادى فى المناطق التى تنشط فيها. وأثناء قيامها بتعزيز أهدافها ضمانًا للأسواق العالمية وعدم عرقلة الحصول على الأرباح، تضطر إلى التأثير، والهيمنة إن أمكن، على كل مجال ثقافى إعلامى يبعدها عن السيطرة الكاملة على بيئتها العالمية / الوطنية. ولا يعد هذا الأمر ضرورة فى المدى القصير بل هو شرط دائم ينبع من نظام السوق والطريقة التى يحدد بها هذا النظام أولوياته وبالتالى ما يصدره من جزاءات وما يمنحه من مكافآت.

ويصر ريد Read[٤]، فى تحليله لأنشطة ما يسميه «تجار وسائل الإعلام الأمريكية» (ولماذا لا يقول «المستعمرون») على أن العوامل الاقتصادية وحدها هى التى تفسر تغلغل وانتشار المنتوجات الاتصالية الثقافية الأمريكية الصنع على نطاق العالم بأسره:

«يوجد فى كل هيئة تجارية، سواء كانت تصنع السيارات أو تنتج الأفلام، ما يسمى بالحد الأدنى، أى السطر الأخير فى دفاترها المالية الذى يتبين عنده حد الربح أو الخسارة... وهذا «الحد الأدنى» هو الذى يدفع هيئات وسائل الإعلام الأمريكية للسعى للوصول إلى أسواق أجنبية. وتغلب هذه النظرة عندما تحلل هذه الهيئات شروط دخولها إلى الأسواق... ومرة أخرى فإن السعى وصولاً إلى الأسواق يعنى السعى إلى الحصول على الربح».

ويعتقد ريد، بعد أن دلل على هذا بما لا يدع مجالاً للظن، أنه دحض وجود ما يسمى بالإمبريالية الثقافية لأنه مما لا نزاع عليه أن عملية التغلغل لها أساسها الاقتصادى. غير أن هذه الحتمية الاقتصادية البحتة تتجاهل الكثير من نتائج العملية التى تسعى إلى تحليلها. وعلى الرغم من أن الضرورة الاقتصادية تخلق الإطار الثقافى، فإن أثرها يتجاوز كثيرًا أهداف البحث عن الربح الذى تسعى إلى تحقيقه بعض احتكارات وسائل الإعلام والتكتلات الثقافية الضخمة التى تكون لها أهمية وقوة هذه الاتحادات. ويمتد التغلغل الثقافى فى العقود الحديثة إلى جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية فى المناطق المضيفة التى نفذ إليها. وعلى الرغم من أن هذا التغلغل يحدث أيضًا لأسباب اقتصادية فى معظم الأحيان، فإن أثره يتم الإحساس به حتمًا على نطاق الوعى الفردى والجماعى فى المناطق التى تسرب إليها.

ولننظر، مثلاً، فى الممارسات التجارية لشركة نموذجية متعددة الجنسية. فمثل هذا المشروع يتولى إدارة مرافق تنتشر فى أكثر من عشرين بلدًا. ولابد من التنسيق بين القرارات التى تتخذها هذه الإدارات، سواء كانت مركزة تمامًا فى

الموطن الأصلى (الولايات المتحدة عادة) أو تركت لمدراء وكبار موظفى الشركة الذين يتمتعون باستقلال نسبى فى شتى الفروع المنتشرة عبر ثلاث أو أربع قارات. ومما له أهميته البالغة، أنه يتعين أن تحتذى هذه القرارات ما تتفق عليه الإدارة العليا أينما كان موقعها وما تضعه من اعتبارات ومفاهيم عامة. فكيف يكفل هذا التماثل فى الرؤية المستقبلية؟

يتحقق ذلك بدرجة كبيرة، كما حدد أحد الكتاب، عن طريق «نقل الثقافة التجارية».

وثمة عناصر جديدة تشارك فى هذه العملية: فهناك توطن الهيئة التنفيذية المغتربة، والتعليم التجارى الذى يقدم فى إطار الشركات والمدارس التى أنشئت فى البلد المضيف، لتوفير المديرين والعاملين المحليين للشركات الدولية، وإقرار اللغة الإنجليزية كلغة متفق عليها للتفاهم فى التجارة الدولية (تستخدم شركة فيليبس، مثلاً، الهولندية العملاقة المتخصصة فى المعدات والأجهزة الكهربائية، اللغة الإنجليزية الآن فى جميع مكاتباتها الداخلية)[5]، والانتفاع بمواهب وقدرات وكالات الإعلان الدولية وشركات أبحاث السوق واستفتاءات الرأى والسواد الأعظم منها فى قبضة الولايات المتحدة.

وتسفر هذه الأنشطة والعلاقات المتباينة، وإن كانت متداخلة ومتشابكة، عن تحقيق السيطرة الثقافية على المجتمع الذى تتغلغل فيه. والقوة الدافعة التى تولد الهيمنة الثقافية تنشأ مع الضرورات التجارية، غير أن هذا لا يضعف بأى حال التأثير الذى ينصب على الوضع الثقافى الشامل فى المجتمع الذى تنفذ إليه. وحتى لو شرع هذا المجتمع، فعلاً، فى إعداد تشكيلته الخاصة من المنتجات الثقافية فإنه لا يستطيع تفادى القوة الأولية للحافز الذى يدفع الشركات الرأسمالية للحصول على الربح.

وحالما تبدأ عملية السيطرة فإنها تمتد إلى جميع الشبكات المؤسسية فى المجتمع الذى يخضع لها. وبما أن البنية الأساسية لمؤسسات التنشئة الاجتماعية

وثيقة الترابط والتشابك، فإن تدفق تيار فى إحدى القنوات سرعان ما ينتقل إلى غيرها أو يسعى إلى أن يجد فيها دعمًا له. وفضلاً عن ذلك، فإن النظام العالمى الحديث لا يلين فى مطالبه وضروراته. ومنذ الوقت الذى يستوعب فيه هذا النظام منطقة (أمة) ويطويها تحت جناحيه كلية فإنها تضطر - مع بعض الحرية فى التصرف فى الأوضاع الوطنية المتعلقة بمستوى التنمية ودرجة الاستقلال السياسى - إلى مواءمة إنتاجها وقوتها العاملة وما تقدمه من مكافآت ومفهومها فى الفعالية ودرجة التخصص فيها واستثماراتها وأولويات مواردها للاقتصاد الرأسمالى العالمى.

ومن اليقين أن البنية الدولية للهيمنة، أى البنية الاستعمارية، وجدت منذ مئات السنين. وما يجرى بحثه هنا هو التحول الذى يطرأ على هذا النظام فيما يتعلق بإعادة تنسيق مراكز القوى ومصادر الاستغلال المتغيرة والأنماط الحديثة للنظام والسيطرة.

ومفهوم الإمبريالية الثقافية، فى حدود هذا المعنى، يصف اليوم، خير وصف، جماع العمليات التى تستخدم لإدخال مجتمع ما إلى النظام العالمى الحديث وكيف تتم استمالة الطبقة المهيمنة فيه والضغط عليها وإجبارها ورشوتها أحيانًا كى تشكل المؤسسات الاجتماعية فى اتساق مع قيم المركز المهيمن فى النظام وبناه، أو حتى الترويج لها.

وتحتل وسائل الإعلام العام Public Media(*) مركز الصدارة فى المشروعات العاملة التى تستخدم فى عملية التغلغل. ومن أجل تحقيق درجة كبيرة ومهمة من التغلغل فلابد من أن تستحوذ القوة المهيمنة / المتغلغلة على وسائل الإعلام ذاتها.

(*) يستخدم اليوم تعبير وسائل الإعلام لوصف ما يسمى عادة Mass media الإعلام الجماهيري وأتفق مع هاملنك في أن التعبير Plblic media يفسر على نحو أفضل أو يتيح على أقل تقدير إمكان فهم العمليات التى تنشر بواسطتها الرسائل علنًا

ويتم ذلك بقدر كبير عن طريق إضفاء الطابع التجارى على الإذاعة والتليفزيون (وتكون الصحافة ذات طابع تجارى منذ البداية بصورة غير متغيرة).

وتمثل أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، بلدان المحيط التى غدت فيها الإذاعة تجارية الطابع كلية، باستثناء كوبا، وتفى تمامًا بمتطلبات الشركات متعددة الجنسية والشركات المحلية المناظرة والداعمة لها. وقد ذكر باحثان أن مضمون تليفزيون فنزويلا التجارى، مثلاً، يشمل «فى معظمه، الإعلانات والعنف والأفلام المستوردة»(٦).

كما أن أوروبا الغربية، التى تشكل جزءًا من قلب الاقتصاد الرأسمالى العالمى، تحركت صوب إضفاء الطابع التجارى على وسائل البث، بما يعكس احتياجات السوق النهمة لنظامها التجارى، وذلك إذا ما تغاضينا عن مكوناتها الأمريكية الأساسية. وحالمًا تغدو الوسائل تجارية الطابع فإنه يعقب ذلك القيام بسلسلة من الضغوط الاقتصادية تكفل أن تنقل أجهزة البث المنتشرة فى كل مكان المواد الثقافية التى أنتجتها المراكز الرئيسية (الولايات المتحدة وبريطانيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وحفنة من المراكز الأخرى). وقد تظهر محاكاة لهذه المواد عندما تطلب الصناعات المحلية للإذاعة والسينما والمطابع نصيبًا فى سوقها الداخلية وإذا ما سمت إلى ذلك. وتكون المحصلة هى ذاتها، سواء تم الإنتاج مباشرة أو بطريق غير مباشر. ويحمل مضمون البرمجة وأسلوبها، رغم تطويعه للأوضاع المحلية، الأثر الأيديولوجى للمراكز الرئيسية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

وتعد منتجات ديزنى نماذج أصلية تحتذى:

«لقد تعلم ديزنى، مثل هيئات السلام التبشيرية أو «سفير الصداقة» الذى يوفده رجال العلاقات العامة، الرطانات المحلية ويتكلم بفصاحة ثمانى عشرة منها فى الوقت الراهن. ويتحدث الإسبانية والبرتغالية فى أمريكا اللاتينية، ويستمدهما من المجلات التى تختلف اختلافًا طفيفًا، بطرق أخرى، عن تلك التى تنتج فى أماكن أخرى وفى الداخل».

«وتوجد بالفعل، أربع طبعات مختلفة على أقل تقدير من أفلام ديزنى الفكاهية الناطقة بالإسبانية. ولا يؤثر الاختلاف فى هذه الطبعات على مضمونها الأساسى...»(٧).

وعلى نحو مماثل، فإن طابع وتنظيم التعليم والبحوث فى بلدان المركز والمحيط على السواء قد فرض عليهما التواؤم مع متطلبات اقتصاد الشركات متعددة الجنسية وخدمتها. وينظم التعليم فى الدول الرأسمالية المتقدمة بغية توفير المدراء والعمال المهرة الذين تحتاجهم هذه الشركات والبيروقراطية الحكومية. وقد أرسيت البنى التعليمية فى خارج منطقة المركز على هذا الغرار وإن كانت أقل فى فعاليتها.

ومن أولى المهام التى تضطلع بها وكالة التنمية الدولية تنظيم المدارس والمعاهد فى بلدان العالم الثالث وصياغتها وفقًا للنمط السائد فى أمريكا الشمالية. وتعاون الجامعات الأمريكية الكبرى أحيانًا فى إنشاء مراكز خارج الولايات المتحدة، وفى إطار ما يعد نوعًا من الإحسان والخير التعليمى. ولقد انتشرت مدارس الصحافة، مثلاً، عبر أمريكا اللاتينية بأسرها وقد تمكن معظمها من الوجود، وحصل على إعانات بصفة مستمرة، بفضل الأموال التى تغدقها عليها الولايات المتحدة(٨)، وتتدفق عبر قنوات مبهمة.

ولقد ساهمت أشهر المدارس التجارية فى الجامعات الأمريكية، وأحسنها سمعة، مساهمة نشطة فى تقديم أرقى مستويات التدريب التى يحصل عليها مدراء الشركات والمسئولون فيها وأضفت طابعًا دوليًا على تعليمهم. وتوجد مدرسة للإدارة فى لوزان بسويسرا تابعة لمدرسة هارفارد التجارية، وثمة صلات فكرية أيضًا قائمة بين مدرسة أخرى للإدارة فى لوزان وبين مدرسة هارفارد ونظمت جامعة نيويورك مشروعًا مشتركًا مع مدرسة لندن التجارية التابعة لجامعة لندن ومع مدرسة الدراسات التجارية العليا الفرنسية التى توجد فى Jouy en Josas بالقرب من باريس. وقد أشارت التقارير إلى أنه «كان من اليسير على الذين أتموا البرنامج فى العامين الأولين الحصول على وظائف دون عناء أو

مشقة». وقد تم تشغيلهم بمعرفة شركة مثل:

Irving Trust First National City Bank ICI Allen and Hamilton Booz First Philadelphia Bank Morgan Guaranty Trust ووكالة التنمية الصناعية الفرنسية».

وفى معاهد أخرى فى أوروبا «يشكل المدرسون الذين تخرجوا من هارفارد ووهارتون Wharton مجموعة مؤثرة إن لم تكن مهيمنة فى داخل هذه المعاهد، وفى معظم الأحوال، يعكس التعليم والمطالعات المبادئ الأساسية المميزة للتجارة الأمريكية على نحو قاطع» مما يفضى حتمًا إلى النتيجة التالية: «إن الجيل المقبل من كبار المدراء فى أوروبا الذين تدرب جميعهم تقريبًا على وضع المصالح التجارية لشركاتهم فوق أية اعتبارات أخرى، يتزايد انفصاله باطراد عن الإطار الوطنى الخاص، ولا يعبر إلا عن الفلسفة التجارية للمدارس الأمريكية السائدة»[٩].

وهل يقتصر هذا التأثير، بأى حال، على أوروبا. تصف جريدة الفاينانشيال تايمز، الصادرة فى ٣ أكتوبر ١٩٧٣، قسم الإدارة التجارية فى الجامعة الأمريكية فى بيروت بأنه «هارفارد الشرق الأوسط... ويزود المنطقة بالنخبة الفكرية المحلية التى تحتاجها»[١٠].

ولا يقتصر الأمر على تعليم قادة المستقبل فى المجالات التجارية والإدارات الحكومية فى نطاق الاقتصاد الرأسمالى العالمى وفقًا لاحتياجات الشركات متعددة الجنسية. فتنظيم العمل بعامة، وما يرتبط به من آفاق وتطورات، يعد أيضًا من النقاط المحورية للإشراف والتدخل. وقد قامت الباحثة ريتا أوبرين[١١] بدراسة نقل الأشكال المؤسسية والبنى التنظيمية من البلدان الكبرى (المركز) إلى المجتمعات الأقل نموًا (المحيط) فى ميدان الإذاعة والتليفزيون الذى يعد حاسمًا. ولاحظت أن «هيئات مثل الإذاعة البريطانية BBC، وهيئة الإذاعة والتليفزيون الفرنسية وNBC و CBS لا تصدر بناها فحسب إنما تصدر الفلسفات التى تنظم سير العمل فيها، وتظل آثارها باقية بدرجات متفاوتة فى إفريقيا وآسيا وأمريكا

اللاتينية. وتتدعم هذه الآثار بمواصلة نقل الموظفين إليها ومختلف الأشكال التدريبية التى توفرها والبرامج المستوردة أو البرامج النموذجية».

وتأتى فى رفقة هذه الترتيبات الأساليب والأبعاد المتطورة للغاية الخاصة بما يسمى الاتجاه المهنى (المهنية). وتعد النزعة المهنية كما هى متعارف عليها وتجرى ممارستها فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية من أقوى سبل تقسيم القوى العاملة وهى تبذر بذور التمييز والتنافس وتعزز رواج فكرة «زائفة» عما يتسم به النشاط الوظيفى واتخاذ القرارات من طابع موضوعى لا سياسى. وكما تلاحظ أوبرين فإن عملية (Professionalization) إضفاء الطابع المهنى فى المجال الإذاعى (كما فى غيره من المجالات) من الممكن أن تكون قد فرضت فى حد ذاتها قيداً جديداً يقاوم التغيير فى البنية التنظيمية... ولا يلوح أنه توجد طريقة أفضل لحماية التدريب الإذاعى القائم من إقامة الحجة ضد التغيرات التى قد تعمل على تدنى المعايير المهنية».

ويبدو جليًا أن عدم التخصص، وفتح أبواب التعيين، ومبادرات العمل النابعة من القاعدة، كل هذا يتعارض مع البنية العامة والمتطلبات الفكرية التى يقتضيها الاقتصاد الرأسمالى العالمى الحديث.

وعندما تسعى البلدان إلى طلب المشورة (التى تدفع لها ثمنًا باهظًا) من الشركات الاستشارية التجارية الأمريكية فأن ما يصلها فى صورة مركزة هو الرسالة التى يستوعبها طلبتها فى دراساتهم فى المدارس والمعاهد التى تنظم تحت رعاية نفس هذه الشركات أو تحت تأثيرها.

وثمة وضع مماثل يؤثر على مشاريع البحوث العلمية بأسرها فى المناطق المحيطة وشبه المحيطة للاقتصاد الرأسمالى الحديث. وتعمل هنا أيضًا «سوق علمية دولية» على حد قول جوان كورادى J. Corradi[١٢]. وإذا كانت هذه السوق ذات بنية أقل تحديدًا ولا يكون فى وسع الباحث العادى التوصل إليها بيسر فإنها تلتزم بقواعد لا تختلف عن تلك القواعد المميزة لأكثر الأسواق تقليدية. وهكذا،

فإن مجالات الاهتمام العلمى تحددها احتياجات مراكز القوى (الشركات والبيروقراطية الحكومية والقوى العسكرية) فى الدول الرأسمالية المركزية وما تتخذه من قرارات خاصة بالموارد. ومن ثم، تعتبر مجالات معينة، جديرة بالاهتمام وتنال دعمًا ماليًا سخيًا. وتترك بعض اتجاهات البحث، ولا يهم ما قد تنطوى عليه من إمكانات علمية مثيرة، ضعيفة واهية أو تظل مختلفة إذا ما رأت القوى المركزية أنه لا يرجى منها نفع.

ومن المفهوم أن احتياجات الشعوب فى البدان الواقعة فى المحيط تندرج دومًا فى هذه الفئة الأخيرة. وما يعد أكثر ضررًا حاليًا هو أن المشتغلين بالعلم فى المناطق التابعة يرتبطون، بوعى أو بغير وعى (ولا يترتب على ذلك أى اختلاف)، بشبكة اهتمامات وأولويات البحث التى تحددها السوق العلمية الدولية. ويغدو من المحتم أن يقوم العلماء فى هذه المناطق إما بمغادرة بلادهم، إذا ما اعتبروا من الفئة الممتازة، كى ينضموا إلى هيئات البحوث فى منطقة المركز التى تدفع لهم أجورًا أعلى ويسود الزعم بأنها أكثر حفزًا لطاقاتهم، وإما أنهم يكتفون بالعمل فى مشروعات مماثلة وإن كانوا يضطلعون عادة بدور أقل أهمية ويقتصرون فى معظم الأحيان على جمع المعلومات التى تتم معالجتها فى مكان آخر. وفى كلتا الحالتين فإن احتياجات المناطق التابعة لا يمكن تلبيتها والوفاء بها، ويتم تشكيل آفاق مستقبل الأوساط العلمية فيها بمعرفة المهيمنين عليها من الخارج.

ومما له شأنه أيضًا أن التكنولوجيا التى يسفر عنها الكثير من هذه البحوث لا تمثل أيضًا، ولا تتفق أحيانا مع الاحتياجات الملحة لمعظم الشعوب فى مناطق بلدان المحيط. وسيحظى هذا الموضوع بالمزيد من البحث فيما بعد.

وفى الاقتصاد العالمى الحديث، ينظر إلى العملية الإنمائية ويجرى تطبيقها بوصفها وسيلة تتيح نقل التركيب الطبقى من المركز إلى المحيط وتكراره على نحو مماثل. وتعد السياحة من أنجع السبل التى تفضى إلى تحقيق هذه العملية، وهى تمثل فى حد ذاتها قناة اتصالية فعالة. ويجمع المتحدثون باسم المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية المهيمنة على إسداء المشورة لأرباب الشأن فى الدول

الواقعة على المحيط وتشجيعهم على تنمية الصناعات السياحية فى بلادهم وتوسيع نطاقها بوصفها وسيلة مضمونة للحصول على الموارد النادرة (المحتجبة) التى لا يمكن الحصول عليها بخلاف ذلك.

وتخدم السياحة التى تنظم فى إطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى عدة أغراض، تكون مفيدة للنظام المهيمن. فهى توفر تسلية رخيصة نسبيًا للطبقات الوسطى والطبقات الوسطى الدنيا فى دول المركز الصناعية. والحق أن الانتقال الجغرافى الذى تتيحه السياحة يضفى على النظام بأسره ما يتمتع به من جاذبية أساسية، فهو يزعم بشكل موفق أن الانتقال الجغرافى مرادف للحرية والتحرر. وتعد السياحة فى الوقت ذاته مصدرًا للربح الذى تحققه المشروعات الاحتكارية التى توفر الخدمات لعملية الانتقال، ويوجد مقر معظم هذه المشروعات فى بلدان المركز. وفضلاً عن ذلك، فإنها تحشد وتطور بصورة متزايدة قطاعًا صغيرًا ونشطًا من الوكلاء التجاريين فى البلد المستهدف، وإن كان قطاعًا طفيليًا.

ولقد وصف بيريز Perez[١٣] المصالح الطبقية المحلية التى تتشابك مع مصالح المهيمنين الخارجيين فى منطقة الكاريبى:

«تركز السياحة على التعاون النشط بين الصفوات فى جزر الهند الغربية وبين الوكالات السياحية فى العواصم الكبرى. ولم يعجز القادة الوطنيون عن وقف المد السياسى وقلبه رأسًا على عقب فحسب، بل كانوا، فى أحوال كثيرة، من المروجين له والمستفيدين منه بصفة أساسية. ولقد جنت فئات الملاك أضخم الفوائد من ارتفاع ثمن الأراضى. وتشترك القطاعات التجارية والمالية المرتبطة بعمليات الاستيراد السياحى فى صناعة السفر بما يعود عليها بفوائد مجزية. وتشكل هذه الفئات معًا الصفوات الوطنية التى كان وصولها إلى مركز الهيمنة الوطنية وظيفة لتبعيتها. ولقد دفع القادة الوطنيون، بمساندة الوكالات السياحية فى العواصم الكبرى، وفى عصر زوال الاستعمار ونضال التحرر الوطنى، بمجتمعاتهم إلى القرن السادس عشر» (ص ١٤٢).

وتتمثل المحصلة التى تسفر عنها معظم الأنشطة السياحية فى تحويل البيئة المحلية وأنشطتها، مهما كانت، إلى سلع قابلة للبيع وجو عام أيضًا قابل للبيع. ويغدو كل شىء فى السياحة (الخالصة) ـ الأفراد، الاحتفالات، الأغذية، الملابس، الفن، الحلى المنزلية ـ معروضًا للبيع. ويتحول المجتمع المحلى ذاته إلى سوق واحدة ضخمة. وفضلاً عن ذلك، فإن تحويل الاقتصاد إلى وضع تابع يماثل التشويه الذى أحدثه فى حقبة مبكرة نوع آخر من «الصناعة» فى بعض البلدان. ونستشهد مرة أخرى بما قاله بيريز Perez[١٤] عن جزر الهند الغربية:

«إن زراعة المحصول الواحد، وعلاقات السيادة والخضوع التى تحكم البيض والسود، وتنظيم المجتمع على أساس إرضاء احتياجات العواصم الكبرى ـ وكلها سمات أساسية تتميز بها الزراعة النباتية، تجد مقابلاً فوريًا لها فى الغرس السياحى. ويجد بروز إحياء الرقيق فى مواجهة المنزل الكبير نظيرًا معاصرًا له فى الأكواخ الكائنة فى المركز التجارى لمدينة كنجستون (جامايكا) التى تواجه الفندق الفاخر الممتد فى الأفق. وقد دفعت المضاربات العقارية وارتفاع ثمن الأراضى سكان الساحل إلى المناطق الداخلية الجبلية على نحو يذكر بهروب رقيق الزراعة منذ ما يزيد قليلاً على قرن مضى (ص ١٣٨)».

ويضاف اليوم عامل آخر يتمثل فى تلاشى البعد الزمنى. فالتطورات التى كان يستغرق إنجازها عدة عقود من قبل تحدث الآن بين عشية وضحاها. وهو ما يمكن ملاحظته فى دمج الألعاب الرياضية الكبرى التجارية الطابع والسياحة والاتصالات الحديثة. وتختلق مجموعة مشتركة من الأنشطة، تستخدم فيها الرياضة وسيلة للتغرير والغواية بصفة أساسية. ويغدو المكان الذى يجرى فيه الحدث أحد العوامل الأساسية الخفية حيث تعمل الصفوة المحلية على إظهاره للعيان واستجلاء سره بوصفه مكانًا ملائمًا لعقد الصفقات السياحية مستقبلاً. وتصور مباريات الملاكمة «الدولية الحديثة» هذه الظاهرة خير تصوير.

ولقد اخيرت زائير، مثلاً، موقعًا لمعركة البطولة أمام جمهور التليفزيون على

نطاق العالم. ويثب منظمو هذه المشروعات المربحة للغاية من دولة تابعة إلى أخرى. وتصف مجلة «تايم» تفاصيل إحدى هذه الغزوات كما يلى: «لقد عقد كنج (المنظم) صفقاته مع الحكومات. ولما كان يتمتع بالحنكة والفطنة بما يتيح له إدراك أن مباريات البطولة التى يقوم فيها «على» بالدور الرئيسى هى من النوع الذى تود البلدان النامية إقامته فإنه سعى إلى خطب ود رؤساء الدول فى القاهرة وطهران ولوزاكا (زامبيا) ومانيلا وكوالالمبور»[١٥].

والترتيبات التى اتخذت فى كوالالمبور تعد مفيدة أيضًا ويقول «Haran» المنظم الماليزى «خصصنا ٢,٥ مليون دولار لعلى (البطل) ونصف مليون دولار لخصمه «Bugner» (المتحدى) من أجل تقديم ماليزيا إلى العالم». ومن الذى يشرف على هذا العرض؟ «يدير المنظم» الذى كان يعمل محاميًا لشركة اسمها. Tingu Duvia Sdn»، التى يمكن ترجمة اسمها إلى شركة الملاكمة العالمية المحدودة، وفضلاً عن ذلك كان هو رئيس الوزراء فى ولاية سيلانجور، إحدى الولايات الأربع عشرة فى اتحاد ماليزيا... وقد كون فريقًا من الصيرفيين الماليزيين لتمويل المباراة»[١٦].

وتتمثل فى هذه العروض الآليات الواضحة للإمبريالية الثقافية المعاصرة. فالنظام العالمى هو المسرح والحدث يتنقل من المركز إلى الأطراف. ويتم بالرضا المتبادل، بل بمشاركة الحكام المحليين سواء فى المركز أو فى المناطق شبه المحيطة أو المحيطة بالمركز، يسعى هؤلاء الحكام بشغف كى ترتمى شعوبهم وبلادهم فى أحضان الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

ولهذا السبب قد لا يكون ملائمًا وصف الآليات المعاصرة للسيطرة الثقافية بوصفها محصلة لعملية «غزو» برغم أننى قد سبق أن استخدمت هذا التعبير. يقول Dagnino[١٧]:

«... لا تعد آثار التبعية الثقافية على حياة البشر فى أمريكا اللاتينية نتيجة ا عملية «غزو» يقودها عدو «أجنبى»، وإنما تمثل اختيارًا تقوم به الطبقة الحاكمة فى هذه البلدان باسم التنمية الوطنية. وعن طريق هذا الاختيار تخضع الحياة

والثقافة الوطنية لديناميات النظام الرأسمالى العالمى، بما يعرض الثقافات الوطنية لضرب من التجانس يعتبر أساسيًا للحفاظ على نظام عالمى».

وما يحدث هو أن «عملية التجانس الثقافى والأيديولوجى للعالم لا تنتجها أمة واحدة بل يمارسها نظام متكامل من قطاعات وطنية مختلفة، التزم بشكل محدد من التنظيم الاجتماعى الاقتصادى»[18].

ومن الضرورى الوعى بالدور الكبير المماثل الذى تضطلع به الفئات الحاكمة فى المناطق الخاضعة للاقتصاد الرأسمالى العالمى، الذى يبدو من نواح أخرى أنه عملية تغلغل ثقافى تسير فى اتجاه واحد. وأنه مازال غير ممكن اعتبار الدوافع النشطة التى تنطلق من مركز النظام ولا سيما من الولايات المتحدة، عناصر ثانوية فى هذه العملية. وأن ضرورات السوق العالمية للشركات متعددة الجنسية الخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية هى التى تبعث، فى خاتمة المطاف، الحيوية فى النظام العالمى وتعمل على تنظيمه. وأن ما يشكل الوعى ويحدد تكوينه عبر النظام بأسره هو المنظورات الفكرية والثقافية لهذا القطاع الحاكم فى المركز[19].

وقد يعين هذا على تفسير المزيج من الغضب الشديد والارتباك الذى يتبدى لدى أولئك المسئولين عن الجهاز الإعلامى فى منطقة المركز عندما تبدر أية أمارة لرفض المناطق النائية للافتراضات والترتيبات الأساسية التى يضعها النظام المركزى. وكيف نستطيع أن نفهم، خلافًا لذلك، الهجمات المحمومة التى تشن على القادة الثوريين فى كمبوديا عندما تبين المسئولون الغربيون أن هذا المجتمع الذى أصيب بأضرار جسيمة، وطحنته القنابل الأمريكية والتدخل المتسع النطاق - ينسحب من النظام الرأسمالى العالمى؟ ولقد أوردت الهيرالدتريبيون الدولية فى ٩ مايو ١٩٧٥ المانشيت التالى على ستة أعمدة: «الخمير» الكمبوديون «الحمر يخلون المدن فى ثورة كمبوديا الفلاحية. السكان ينقلون إلى داخل البلاد: هجر اقتصاد المدن». وعرضت هذه الأحداث وحللتها باعتبارها أمورًا تستعصى

على الفهم. ووصف هنرى كيسنجر الإجراءات الأولى التى اتخذتها القيادة التحررية فى هذا البلد بأنها «عملية إبادة»(*).

ويجرى تنظيم وتطبيق عمليات السيطرة الإعلامية عن قصد، إلى مدى معين على أقل تقدير، بأكثر مما حدث فى أية فترة سابقة. وقد كان اقتصاد السوق، من قبل، ملائمًا على الصعيد الدولى والوطنى لتنظيم الشئون الاقتصادية والسياسية والثقافية وفقًا لمصلحة أولئك الذين يمتلكون رأس المال ومن ثم يتمتعون بكامل النفوذ والتأثير. ومما له أهميته أيضًا أن نظام السوق كانت له فضيلة الظهور بأنه لا يكتسى بأى طابع سياسى ولا يخضع لأية سيطرة وتلاعب فرديين.

ويسود الاطمئنان حتى يومنا هذا، فى المركز والمناطق المحيطة، بأن آلية السوق باقية على حالتها الأصلية وأن سلامة النظام لم يتطرق إلى جوهرها أى ضرر. بيد أنه بدأ يزحف نوع من الارتياب إلى تفكير القيادة فى المركز. وتتكرر الانهيارات ويتسع نطاق انتشارها. ويتزايد الضغط الواقع على النظام العالمى، فحركات التحرر الوطنى والحروب المعادية للإمبريالية، التى تضع نهاية فاجعة لأرباب الهيمنة، والأزمات الاقتصادية العميقة وأزمات الموارد فى مركز النظام، كل ذلك يجعل من المستحيل الإيمان بالعمليات «الطبيعية» التى تخلق الاستقرار فى النظام العالمى والاعتماد عليها وحدها[٢٠].

ولقد فكر فى هذه المشاغل عالم الاقتصاد والنائب الأول لرئيس بنك مانيوفاكتشور هانوفر ترست الذى يعد أحد البنوك التجارية القليلة المهيمنة فى نيويورك وتساءل:

(*) تلك وجهة نظر خاصة للمؤلف وهو يعالج الموضوع هنا من زاوية التغطية الإخبارية من منطلق التحليل الموضوعي للأحداث (المترجم).

«ولكى تعود إلى الأساسيات، فإن السؤال الذى يطرحه الاقتصاديون المحافظون على أنفسهم بصورة متزايدة هو ما إذا كان نظام مشروع السوق، الذى سار على أحسن ما يكون، بالنسبة لنا، لمدة مائتى عام. نظامًا قابلاً للاستمرار فعلاً، أم لا. وإذا ما نظرنا نظرة واقعية إلى تاريخ العالم أثناء تلك الفترة التى امتدت مائتى عام فإننا نجد أنه تخللتها ملاحم من الكساد المرير ـ وقد كان كساد ١٩٣٠ أول كساد خطير يصيبنا ـ كما أنه رافقتها فترات من النمو أثناء فترات الكساد هذه. وفى ظل هذا الحكم السياسى المطلق الذى تميزت به الحكومات فى العالم فى معظم الأوقات حتى الحرب العالمية الثانية فإن الموقف التفاوضى للعمال الذين أضرت بهم كثيرًا ضروب الكساد كان ضعيفًا بحيث لم توجد، بشكل عام، اضطرابات سياسية خطيرة مصاحبة لفترات الكساد.

«وعلينا أن نتساءل الآن عما إذا كان ينبغى ألا تعد فترة الخمسة والعشرين أو الثلاثين عامًا التى انقضت منذ الحرب العالمية الثانية فترة غير عادية. ولقد افتخرنا أثناء هذه الفترة بأننا قدمنا حلولاً لمشكلات عدم الاستقرار التى ابتليت بها الاقتصاديات الرأسمالية عبر تاريخها بأسره، ولكن، والحق يقال، ألم نحيا حقًا فترة اتسمت باستقرار غير عادى بمساندة اقتصاد أمريكى قوى من ناحية، وبدعم من الموارد الطبيعية الرخيصة القادمة من البلدان النامية، من ناحية أخرى؟ وإذا ما نزلت النازلة وحدث ما هو أسوأ، وإذا كان الانتعاش الحالى ليس إلا فترة مؤقتة سوف يتسارع أثناءها التضخم ثانية مفضيًا إلى انتكاسة أكثر خطورة فى غضون سنوات قليلة، وإذا ما صاحب كل هذا نقص، فى الغذاء على صعيد العالم أجمع، فماذا يمكن أن تكون بشائر المستقبل داخل الأمم وفيما بينها، لا فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادى فحسب وإنما بصدد التناسق السياسى الدولى؟»[٢٣].

وبالمثل، فإنه لم يعد ممكنا أن تؤخذ على علاتها الهيمنة الثقافية التى جاءت بصورة غير مخططة، وإن كانت مؤكدة، والتى نبعت كأمر واقعى من السيطرة على تدفق رأس المال والانتفاع بالجهاز الإعلامى الذى عمل على ضمانها، ولقد

أضحى ضروريا، بالتالى، الإشراف العمدى على مجال الوعى وتوجيهه، وهو ما تمت ممارسته لبعض الوقت إلى جانب الهيمنة «غير المقصودة» المألوفة، التجارية التى تميزت بها الفترة السابقة، ولسنا فى حاجة إلى الاستشهاد بالمكائد والحيل لإظهار أن الهيمنة الثقافية الأمريكية المعاصرة تمارس عن قصد وتعمد إلى حد كبير.

لو نظرنا، على سبيل المثال، فى طبيعة بحوث الاتصالات واتجاهها فى الولايات المتحدة، نجد أن موضوعات اهتمامها تسير فى محاذاة نظام الشركات الذى مول معظمها، فضلا عن ارتباطها بهذا النظام، وبينما يقتصر اهتمام بحوث الاتصال على الجمهور ودوافعه (السلوك التجارى) فإنها تتسم بطابع دولى، لخدمة ممولها الأساسى، الشركات متعددة الجنسية، على نحو أفضل، وقام حامد مولانا باستعراض هذا التطور وتدعيم دراسته بوثائق مهمة، وكتب قائلا «لقد حظيت الدراسة المتكاملة والمقارنة للمؤسسات الاجتماعية والسلوك السياسى والتغير الاجتماعى والرأى العام ووسائل الاعلام فى العقد الأخير (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) باهتمام الدارسين، فى الولايات المتحدة على نحو غير مسبوق (ص٧٩). وعلى الرغم من أن بحثه عن الاتصالات الدولية يشمل فترة ١٢٠ عامًا، بدءًا من عام ١٨٥٠، فهو يجد، بما لا يبعث على الدهشة، أن «أكثر من نصف الدراسات التى جمعت ـ ٥٢٪ منها ـ كتب فيما بين ١٩٦٠ و١٩٦٩» (ص ٨١). وكما يمكن أن نتوقع فإن «الدراسات الخاصة بمناطق ثقافية وجغرافية معينة تتوافق تقريبًا مع انغماس الولايات المتحدة فى هذه المناطق». ويضيف، «سيبدو أن عامل الانغماس هذا قد أثر تأثيرًا بالغًا على الدراسات الداخلية التى تمت والمؤلفات الأجنبية المترجمة» (ص٨٢)، ويختتم قائلاً، دون أى تطوير لفكرته: «إن مصالح الولايات المتحدة وانغماسها فى الأحداث العالمية تدفع إلى إجراء دراسات علمية وكذلك إحداث تطويرات منهجية وبحثية» (ص٩٠).

ولقد أمكن القول، من ناحية أخرى، إن المشروع التجارى الأمريكى يشجع ويعزز إجراء الدراسات والمنهجيات فى مجال البحوث الضرورية للحفاظ عليه والتى تكفل توسعه، وقد نشأ بالفعل، فرع جديد تمامًا فى دراسة الاتصال يهتم

بهذه الموضوعات اهتمامًا مركزًا، ولقد قام بتحديد أبعاد هذا المجال، الذى سمى، «دبلوماسية الجمهور» أو «الدبلوماسية العامة»، مركز جامعى للدبلوماسية العامة ولقيت هذه التسمية ترحيبًا، واعتبر أنه يهتم بدراسة «أسباب ومسببات مواقف الجمهور وآرائه التى تؤثر على صياغة السياسات الخارجية وتنفيذها»(ص٧)، مما يعنى بقول آخر أن الدبلوماسية العامة هى، فى واقع الأمر، استخدام البحوث الاتصالية والمجالات الأخرى المرتبطة بها، والجامعة لعدة فروع علمية، بغية الاستحواذ على عقل الجمهور الأجنبى حتى يمكن استحسان السياسة الخارجية التى تنتهجها الولايات المتحدة، أو أية أمة تستخدم هذه الأساليب، أو على أقل تقدير تقبلها وتحملها.

وقد أحد الدارسين والممارسين للدبلوماسية العامة أمثلة عديدة تبين كيفية ممارستها عمليا، وكتب جلين فيشر Glen Fisher عميد مركز دراسات المناطق والبلدان فى معهد الخدمة الأجنبية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية: «... يتعين استخدام المهارة فى اختيار الأنشطة الدولية التى يمكن توقع أنها تحقق الأهداف المنشودة فى المقام الأول...». ولهذا السبب فإنه يعتقد بأن برنامج ارتياد الفضاء أسهم إسهامًا بالغًا فى تعزيز «المكانة التى احتلتها أمريكا فى الساحة الدولية».ولذلك يقول أيضا: «ومن المؤكد أنه جرى تصور هيئات السلام مع مراعاة عصر دبلوماسية الجمهور»(ص٨)، ومن ناحية أخرى فإن فيشر يساوره القلق من أنه برغم أن «الجمهور الأمريكى لم يجد مشقة، بعد تمحيص الدلائل بعناية وعلى نحو مسئول، فى الاعتقاد بأن موت الرئيس كيندى كان جريمة قتل أقدم عليها مختل... فإنه ساد اعتقاد على نحو مدهش فى الخارج بأنه تم تدبير مؤامرة من وراء الستار»(ص٢٠).

ومن الجلى أن الدبلوماسية العامة تصادف صعوبات عندما لا يكون فى وسع الممارسين لها التحكم كلية فى الأحداث أو البرامج أو تنفيذها غير أن الهدف واضح - برغم ما يشوب إنجازه من تعقيد وإزعاج: «يجب بذل جهد، فى العادة، للاستحواذ على عقلية جماعات مهمة»، وأنه يتعين فهم «الأمة بوصفها نظامًا اتصاليًا» (ص٤٤).

وهذه مهمات تواجه الباحثين فى المجال الاتصالى، غير أن الدارسين لا يجدون غضاضة فى قبولها، وأن وكالة المعلومات الأمريكية (USIA) التى تستثمر ٢٠٠ مليون دولار سنويا، وهى رب عمل كبير، تستخدم موظفين ذوي مهارات اتصالية على المستوى التنفيذى والتحليلى تحتل موقع الصدارة فى هذه الممارسة العملية الجديدة، وكتب ويلسون ديزارد Dizard وهو أكثر المسئولين فيها دراية واطلاعا: «يجب علينا الآن، بصفتنا ممارسين لفن مازال ضعيفًا واهيًا يعنى بتقديم الأفعال والاتجاهات الأمريكية تشكيل مهمتنا بكيفية أكثر تقدمًا مع إيلاء انتباه أكبر مما كان سائدا من قبل لحساسيات جمهورنا». وأن ما «تحتاجه وكالة المعلومات الأمريكية أولا وقبل كل شىء، هو تحسين أجهزة استقصاء المعلومات وقنوات التزويد (التوريد) الدقيقة الحساسية»، وهذه الحجة التى تستهدف إجراء بحوث اتصالية أفضل عن الجماهير الدولية تجعل المهمة الإضافية متمثلة فى «أن دورنا الأساسى فى هذا الجهد هو توعية صانعى السياسية، وبدءاً من البيت الأبيض فنازلا، بجدوى البيئة الاتصالية فى الخارج وأبعادها المحددة».

إن الفورة الحديثة فى بحوث الاتصالات الدولية التى اكتشفها حامد مولانا، وبروز المجال الجديد المتعلق بالدبلوماسية العامة التى وصفها فيشر، وحض المسئولين فى وكالة المعلومات الأمريكية على «توعية» صانعى السياسة «ببيئة» الاتصالات الدولية، إنما يعد كل ذلك وجوهًا مختلفة لنفس الموضع، أى الانغماس الشامل لرأسمالية الولايات المتحدة وحاجتها الماسة إلى معلومات موثوق بها عن اتجاهات الرأى فى المناطق الناشطة فيها.

إن الباحثين فى السياسة الاتصالية، الذين تمت ترقيتهم من أدوارهم السابقة المحدودة وإن كانت غير تافهة بوصفهم مستشارين لرجال الإعلانات والعلاقات العامة، يرتادون الآن ممرات السفارات ومقار أركان الحرب. وينال اسهامهم المزيد من الفهم ويتزايد السعى إليه باطراد، وان شاه إيران (السابق) لم يقتصر على شراء أسلحة من الولايات المتحدة بلغت قيمتها عدة مليارات من الدولارات انما أنشأ شبكة اتصالات لاسلكية تربط ٥٢ مدينة بالعاصمة طهران[٢٥]، ويمكن

الزعم بأن هذه الشبكة سوف ترسى البنية الأساسية التى تكفل تحقيق السيطرة المادية والهيمنة الثقافية فى آن معا.

لقد شرعت المؤسسات والمعاهد الخاصة والبرامج الجامعية فى دراسة القضايا الأكثر إلحاحًا التى تنصب على السيطرة الإعلامية فى بيئة دولية تتسم بعدم الاستقرار والانفجار، وأن مستوى الهجوم المتصاعد الذى يشن فى أماكن كثيرة على أكثر جوانب الهيمنة الثقافية وضوحًا يتطلب من المهيمنين وألئك يمثلونهم تقديم إجابات وافية ومعلومات بالغة العمق فى هذا الصدد، وتدور الآن مناقشات عميقة ،ومهمة فى محافل مثل اليونسكو والأمم المتحدة تتناول موضوعات مثل السيادة الثقافية والامبريالية الثقافية، ومهما كانت السياسة العامة تلقائية وغير واعية بذاتها فى الماضى فإن الاعتراف بأهميتها فى الوقت الحاضر ومستقبلا والنشاط التحضيرى المقصور فى المجال الفكرى يعتبران من السمات المتنامية فى التخطيط الرأسمالى للشركات التجارية.

لقد قام فريق من الخبراء، دعمته المشروعات الخاصة وتم تعيينه بمعرفة الحكومة، بدراسة العلاقات الإعلامية والتربوية والثقافية على الصعيد الدولى، وتولى رئاسته فرانج ستانتون Stanton وهو من أكثر المؤثرين فى الصناعة الاتصالية فى الولايات المتحدة فى غضون الأعوام الثلاثين الأخيرة والمعبرين رسميا عنها، وشرح الدور الجديد الذى يقوم به الاتصال فى بيئة السبعينيات المتغيرة:

«بينما تمتلك الولايات المتحدة قوة هائلة وربما متفوقة فى الشئون الدولية، فإن قدرة أمريكا على التحكم فى مجرى الأحداث الدولية قد أصابها الضمور، بما يعنى أن الولايات المتحدة سوف تعتمد أكثر من ذى قبل على الشرح والإقناع، وأن الاهتمام البالغ الجديد بعملية الإقناع يجعل الدبلوماسية الثقافية أمرا لا غنى عنه لإنجاز أهداف السياسة الأمريكية».

وبرغم أنه من المؤكد حقا أن «قدرة أمريكا على التحكم فى مجرى الأحداث الدولية قد أصابها الضمور» فإن جذور «الدبلوماسية الثقافية» تمتد إلى الوقت

الذى كانت فيه القوة العسكرية الأمريكية تمارس عربدتها على الساحة الدولية.

ولسوف نتناول بالدراسة فى الفصول التالية تلك الفترة التى تميزت باشتداد الدعوة إلى بسط الهيمنة الثقافية الأمريكية على العالم.



الفصل الثانى

دبلوماسية الهيمنة الثقافية
وحرية تدفق المعلومات

«لو منحت مجالا واحدا من مجالات السياسة الخارجية

دون غيره لخصصته لحرية تدفق المعلومات»

(جـون فـوستر دالاس)

لقد سيطرت لمدة ربع قرن من الزمان نظرية واحدة على التفكير العالمى الخاص بالاتصالات والعلاقات الثقافية، وتتمثل هذه النظرية فى الفكرة القائلة إنه لا ينبغى أن تحول أى حواجز دون تداول المعلومات بين الأمم، وتتوافق تقريبا نشأة مفهوم حرية تدفق المعلومات واتساع نطاقه مع الفترة الوجيزة أى المحمومة للهيمنة العالمية للولايات المتحدة، وهى حقبة يذبل بريقها فعلا، وحالما نلقى نظرة إلى الوراء، فإنه يتضح الآن أنه لم يكن من قبيل المصادفة حدوث التزامن التاريخى بين هاتين الظاهرتين - سياسة التدفق الحر للمعلومات والصعود الضخم للولايات المتحدة. ولقد كان العنصرالأول أحد المتطلبات الأساسية القليلة للغاية التي استلزمها العنصر الثانى، ويستحق التفاعل بينهما الدرس والبحث.

وحالما كانت الحرب العالمية الثانية توشك على نهايتها، كان الاهتمام الذى أبدته أرفع مستويات اتخاذ القرارات فى الولايات المتحدة يتركز فعلا على الحقبة القادمة، ولقد اتضح فى عام ١٩٤٣ قبل عامين من انتهاء الحرب، أن الولايات

المتحدة سوف تخرج من النزاع دون أن تصاب بأضرار مادية فضلا عن فرض سيطرتها الاقتصادية.

ويمكن القول بصورة عامة للغاية أن أولئك الذين عبروا عما لاح أنه قرن أمريكى يخفق فى الأفق تخيلوا وجود عالم متحرر من الأحقاد التى كبلته بها الروابط الاستعمارية السابقة، ويمكن أن يكون هذا العالم مجالا رحبا بعامة لمبادرات ومشروعات الشركات الأمريكية الخاصة، وأن ما تراكم من مزايا، ولم تكن جميعها مرتبطة بالحرب سوف، يتيح للمشروعات التجارية الأمريكية الازدهار والتوسع، على نحو يتعذر مقاومته والامتداد إلى أقصى بقاع النظام الرأسمالى العالمى ومن الجدير بالملاحظة أن القيود التى يفرضها مجرد وجود مجال خاضع للتنظيم الاشتراكى لم تكن سائغة أو مقبولة فى ذلك الوقت من قبل قيادة أمريكية واثقة من نفسها.

وقد كان الاندفاع الخارجى للشركات التجارية اقتصاديا فى أساسه وجوهره، غير أن جدوى العامل الثقافى - الإعلامى فى عملية التوسع نالت حق قدرها فى مرحلة مبكرة للغاية من هذه الدراما، وأن التقدم الدولى السريع للرأسمالية الأمريكية، الذى بدأ يشق طريقه فعلا فى أوائل الأربعينيات، وجد تبريره بوصفه تعبيرًا فريدًا مفيدًا للغاية عن الحرية النامية فى الساحة الدولية - حرية رأس المال والموارد وتداول المعلومات.

وقد كان الوقت ملائمًا بوجه خاص لاطراء الفضائل التى ينطوى عليها انتقال المعلومات والموارد دون فرض أى قيد، وأن ضروب النهب التى مارسها الاحتلال النازى لم تصب أوروبا وحدها بالأذى، إنما امتدت أيضًا إلى قطاعات كبيرة مع بقية العالم وقد كانت حرية المعلومات والانتقال من التطلعات المشروعة التى تاقت إليها كثيرًا الشعوب والأمم المحتلة، وكان من اليسير نسبيا الخلط بين الاحتياجات الوطنية الحقة وبين الأهداف التجارية الخاصة.

ولقد قدم جون نايت J. Knigt [1] مالك مجموعة كبرى من الصحف فى الولايات المتحدة وكان رئيس الجمعية الأمريكية لمحررى الصحف فى ١٩٤٦، فكرة

لم تنل حقها من الشرح والتفسير، وكان الكثيرون يعبرون عنها فى ذلك الوقت: «لو لم تستول القوات النازية والفاشية فى ألمانيا وإيطاليا وتسيطر على الصحافة وجميع المرافق الاتصالية منذ البداية لكان ممكنا منع هذه الديكتاتوريات السامة من النمو واستحال تطعيم الفكر الوطنى بالاتجاهات المتشربة بالكراهية وسوء الظن».

وما كان ممكنا أن يتعارض التدفق الحر للمعلومات مع نمط العمليات الفاشية فحسب، بل أنه ارتبط أيضًا بالأمل فى السلام الذى تطلعت إليه الشعوب التى أنهكتها الحرب فى كل مكان.

ولقد صرح بالمر هويت Palmer Hoyt، [٢] وهو ناشر أمريكى آخر، له شأنه، عقب انتهاء الحرب بعدة شهور:

«إننى على يقين تام من أن العالم لا يستطيع تحمل حرب أخرى إلا أننى أعتقد اعتقادا جازما بأن العالم يتجه إلى مثل هذه الحرب وذلك التدمير ما لم تتخذ تدابير فورية تكفل الشروع على الأقل فى إرساء حرية الأنباء - أسلوب أمريكى - فيما بين شعوب الكرة الأرضية، والحضارة المحرومة من المعلومات لا يمكن أن تكون حضارة حرة ولا يمكن أن يكتب الدوام لعالم غير حر». (أضيف التأكيد).

ثم أفاد كثيرًا المدافعون فى أمريكا عن سهولة انتقال المعلومات من تجارب ومشاعر الشعوب التى تحررت حديثًا فى القارات التى احتلتها الفاشية ودمرتها الحرب، غير أن الدفاع البليغ عن الحرية اشتركت فيه قوى اقتصادية هائلة استخدمت استراتيجية سياسية بارعة وذات دلالة، وفى العقود الأولى من القرن العشرين، فإن قطاعات مهمة من الصناعة الداخلية نفد صبرها من الغيظ لاستبعادها من مجالات شاسعة سبق أن استولت عليها الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية اللتان كانتا ومازالتا آنذاك فى أوج قوتها، مثل التفضيلات الإمبراطورية العالمية البريطانية التى ربطت فيما بين النظام الاستعمارى الذى شمل مجموعة البلدان التابعة مما أبعدها عن التغلغل التجارى الذى يمكن أن يقوم به وسطاء آخرون.

ولم يغب عن البال فى الولايات المتحدة الدور الحاسم الذى اضطلعت به شبكة الاتصالات العالمية البريطانية - سواء فى سيطرتها على أجهزة الكابلات الممتدة عبر المحيطات أو فى تنظيمها الإدارى للأنباء والمعلومات - وقد ربطت هذه الشبكة النظام الاستعمارى معًا وعززت مزاياه وعزلته عن الهجوم الخارجى». ولقد انصب الهجوم الأمريكى الذى تزايد فى حدته على هذه الروابط، البنيوية المتماسكة، واستطاع هذا الهجوم أن يفيد، على نحو ملائم، من اللغة الفاضلة، والأهداف الجديرة بالتقدير التى تتعلق بفكرة التدفق الحر للمعلومات و «إمكانية الحصول على الأنباء على نطاق العالم أجمع».

غير أن الاندفاع الأساسى لم يضل طريقه ويفقد اتجاهه، ولقد سعى كنت كوبر Kent Cooper، المدير التنفيذى لوكالة اسوشيتدبرس (أ، ب) إلى تحطيم القبضة الدولية لكارتلات الأنباء الأوروبية - رويتر فى مقدمتها وهافاس وولف، ويصف كتابه «لتسقط الحواجز» Barriers Down التقسيمات الإقليمية على نطاق العالم التى نظمتها الكارتلات والقيود التى فرضتها عن أنشطة الاسوشتيدبرس، وكتب كوبر قائلا إنه فى فترة مبكرة، فى عام ١٩١٤، فإن مجلس الوكالة:

«كان يناقش ما إذا كان ينبغى للاسوشتيدبرس ألا تبذل جهدا كى تخترق سيطرة هافاس (الفرنسية) على أراضى أمريكا الجنوبية الشاسعة» (ص٤١). وذكر بأن «التحكم القوى فى العالم من جراء التوزيع الإقليمى لنشر الأنباء خلال القرن التاسع عشر وجد شاهده فى مناقشة هذا الموضوع التى كان يجريها سنويًا مجلس مدراء الاسوشتيدبرس والتى ظلت مستمرة حتى عام ١٩٣٤» (ص٤٣).

وفى الوقت الذى تسيطر فيه وكالات الأنباء الأمريكية سيطرة كبيرة على تداول المعلومات فى العالم فإن اتهام كوبر Cooper للكارتلات القديمة يتسم اليوم بطابع ساخر:

«لقد سعت رويتر وهافاس إلى تحقيق أهداف ثلاثة، باستبعاد الاسوشيتدبرس من نشر الأنباء فى الخارج:

١ - تجنب منافسة الاسوشيتدبرس.

٢ ـ التمتع بحرية عرض الأنباء الأمريكية بصورة منتقضة فى الولايات المتحدة، فيما عرضت على الإطلاق.

٣ ـ عرض الأنباء الخاصة ببلادهما على نحو أكثر اطراء دون تقديم ما يناقضها مع العمل على تمجيد بلادهما.

وقد تحقق هذا العمل عن طريق إبراز التقدم العظيم الذى أحرزته داخليا الحضارتان البريطانية والفرنسية، اللتان يمكنهما أن تهبا العالم ما فيهما من مزايا»(ص٤٣).

كما يقرر كوبر بأهمية السيطرة البريطانية على الكابلات الممتدة عبر المحيطات:

«لقد جلب الكابل استراليا وجنوب افريقيا والهند والصين وكندا والعالم البريطانى باسره إلى لندن الواقعة على نهر التايمس.. لقد ركزت بريطانيا التي تسبق أية أمة أخرى، على مهنة الكابل وعملت فى البداية على ربط امبراطوريتها ثم توسعت وربطت بها أممًا أخرى، وفى اتساق مع الأعمال الفيكتورية فإن الأنباء التى تدفقت عن طريق هذه الشبكة المتسعة من الكابلات أضفت على القضية البريطانية البهاء والرونق» (ص١١).

ولم يكن كوبر وحيدًا فى إدراك هذه المزايا، وقد استرعى الانتباه إلى هذا الموضوع أيضًا جيمس لورانس فلاى Fly[٣] رئيس لجنة الاتصالات أثناء الحرب العالمية الثانية:

«لا يوجد من بين القيود المفتعلة التى تفرض على التطور الحر للتجارة عبر العالم ما هو أكثر إزعاجًا وأقل تبريرًا من سيطرة بلد واحد على المرافق الاتصالية مما يتيح لمواطنيه الحصول على خدمات وأسعار تفضيلية...

«وتمتلك بريطانيا العظمى أكبر قسط من الكابلات فى انعالم. مما لاجدال فيه أن هذا البلد يسيطر على الكابلات العالمية والعلاقات التعاقدية المترابطة التى تنهض عليها»(١٦٨).

ولم يغرب عن البال هذا الفهم للقوة التى تمنحها السيطرة على وسائل الاتصال، وهو ما تبدى بجلاء بعد عقدين من الزمان عندما سبقت الشركات الأمريكية غيرها، بفضل ما تلقته من معونات حكومية ضخمة، فى تطوير ثم احتكار الاتصالات عن طريق التوابع الصناعية.

ولقد وجد منظمو الاتصالات الحكومية ورابطات الصحافة الأمريكية المبرمة من يشاركهم فى هذا البلد فى الاعترف بالمزايا التى تضفيها السيطرة العالمية على وسائل الاتصال على التجارة الخارجية وأسواق التصدير، وذكرت مجلة Business Week[٤]:

« .. تسلم واشنطون بأهمية وسائل الاتصال التى تتمتع بحرية أكبر فى فترة ما بعد الحرب بوصفها حافزًا على تبادل السلع والأفكار.

ما يعنى، بصورة أقل تواضعًا، أن يحاول الموظفون الاتحاديون تخفيف حد القبضة التى أمسك بها البريطانيون طويلا عن طريق نظام الكابل، والتى أحكموها عقب الحرب الأخيرة من خلال الاستيلاء على الممتلكات الألمانية... وفى وقت السلم فإن انخفاض تكلفة الرسائل سوف يعمل على تنشيط تجارتنا وشد أزر دعايتنا وتدعيم ضروب الأنشطة التجارية».

وأوجزت المجلة وجهة النظر التجارية باقتباس تعليق ورد فى الاستاندرد البريطانية، مبدية موافقتها عليه:

«(إن السيطرة على وسائل الاتصال) تضفى قوة تكمن فى مراقبة التجارة العالمية وتيسر القيام بأنشطة تكون فى مصلحة من يسيطرون عليها».

ومن الطبيعى أن تكون السلطة البريطانية واعية بالاهتمام الأمريكى بهذه الأمور، وقد كانت الايكونوميست ذات التأثير الكبير لاذعة فى نقدها لحملة كوبر التوسعية، فى أواخر عام ١٩٤٤، من أجل التداول الحر للمعلومات وقالت: «إن الموارد العالمية الضخمة التى فى حوزة الوكالات الأمريكية قد تمكنها من السيطرة على العالم...

«ويشعر كوبر مثله معظم كبار رجال التجارة التنفيذيين بوهج أخلاقى فريد فى اكتشاف أن فكرته عن الحرية تتوافق مع منفعته التجارية... ولا تعنى الديمقراطية بالضرورة جعل العالم بأسره مأمونا للاسوشيتدبرس»(٥)، ولا تعنى كذلك، وهو ما لم تضفه الايكونوميست، الإبقاء على سيطرة رويتر والكابلات البريطانية.

وكان وليم بنتون Benton، مساعد وزير الخارجية، وأحد المسئولين الحكوميين، الذى اهتم أكثر من غيره اهتمامًا مباشرًا بصياغة وتفسير سياسة الولايات المتحدة فى مجال وسائل الاتصال، ولقد قام بنتون الذى أصبح عضوا فى مجلس الشيوخ الأمريكى، ورئيس دائرة المعارف البريطانية بتحديد معالم موقف الحكومة من معنى حرية وسائل الاتصال فى بيان لوزارة الخارجية الأمريكية أذيع فى يناير ١٩٤٦:

«تزمع وزارة الخارجية أن تفعل كل ما فى وسعها بما يتماشى مع الاتجاهات السياسية أو الدبلوماسية للمعاونة فى تحطيم الحواجز المصطنعة التى تعوق توسع وكالات الأنباء والمجلات والسينما وغير ذلك من وسائل الاتصال الأمريكية الخاصة عبر العالم بأسره... إن حرية الصحافة - حرية تدفق المعلومات بوجه عام - جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية».

ومن المؤكد أن الجوانب الاقتصادية لسياسة التدفق الحر للمعلومات لم تكن سراً، ومع ذلك فإن وسائل الإعلام لم تتمهل فى دراسة نوعية المصالح التى يحققها لها المبدأ الذى أذاعته على نطاق متسع، كما انها لم تشرح للجمهور متضمنات هذه السياسة، وبدلا من ذلك، فإن حملة سياسية مهمة نظمت من قبل رابطات الصحافة الضخمة وكبار الناشرين، بمساعدة المشروعات الصناعية بوجه عام، لرفع قضية التدفق الحر للمعلومات إلى أعلى مستوى من مستويات المبادئ الوطنية والدولية. مما خدم مجموعتين ملائمتين من الأهداف، فقد عمل أولاً على تجميع الرأى العام بغية دعم هدف تجارى جرى التعبير عنه بوصفه واجبًا أخلاقيًا، وفى نفس الوقت فإنه أتاح وجود تجمع ايديولوجى فعال للغاية

فى مواجهة الاتحاد السوفيتى والمنطقة المتاخمة له التى أنشئت حديثا ذات النفوذ المعادى للرأسمالية.[٦]

وقد كان من الجلى أن المسلمات الأساسية للمشروع الحر - الحصول على رأس مال يتحكم فى إمكانية نشر الرسائل - لا يمكن أن تتحملها المجتمعات التى ألغت أهم أشكال الملكية الخاصة، مثل مرافق وسائل الاتصال الجماهيرى. ومن ثم فإن قضية التدفق الحر للمعلومات زودت موجهى السياسة الأمريكية بحجة ثقافية قوية من أجل بث الريبة فى أى شكل بديل للتنظيم الاجتماعى. وهكذا ساعدت على إضعاف الاهتمام الشعبى الضخم الذى تبدى مع نهاية الحرب فى أوروبا وآسيا بشكل أو آخر من أشكال الاشتراكية.

وقد كان جون فوستر دالاس، أحد كبار مهندسى ومنفذى سياسة الحرب الباردة الأمريكية، صريحًا فى هذا الشأن: «لو منحت مجالا واحدًا من مجالات السياسة الخارجية دون غيره لخصصته لحرية تدفق المعلومات»[٧]، ولقد تواتر هذا الموضوع فى الدبلوماسية الأمريكية فى أعقاب الحرب. وعلى سبيل المثال فان وفد الولايات المتحدة إلى مؤتمر الأمم المتحدة لحرية المعلومات ذكر، بعد عامين:

«كان الأمل يراودنا نحن الستة فى أن يتمكن هذا المؤتمر من التغلب على المد المتصاعد الذى يواجه الحرية عبر كثير من بقاع العالم. وفى اعتقادنا أن الولايات المتحدة ستواصل فى مسلكها المقبل الخاص بسياستنا الخارجية اتخاذ إجراءات صارمة فى مجال حرية الفكر والتعبير».

وبلا ريب، فإن السياق الزمنى الذى بدأ فيه مبدأ التداول الحر ومواصلته بثبات راسخ، بدعمان الاعتقاد بأن هذه القضية قد أعدت باهتمام بالغ وعززت بعناية فى الفترة الحرجة التى سبقت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية والسنوات القليلة التى تلتها مباشرة، وأن أولئك الذين يختارون الفترة التى تبدأ اعتبارًا من عام ١٩٤٨ بوصفها فترة الحرب الباردة يتغاضون عن الفترة التاي سبقتها عندما كان يمهد السبيل في الولايات المتحدة لقيام الرأسمالية الأمريكية

بهجوم عام عبر العالم كله. وكما سنرى فإن مسألة التداول الحر برزت لأول مرة فى ذلك الوقت أيضًا واحتلت مكان الصدارة[٨].

ولقد تمكنت التجارة الأمريكية قبل أن تنتهى الحرب بفترة من إدماج قضية التدفق الحر للمعلومات فى ايديولوجية سياسية رسمية. ولقد اتخذ مدير الجمعية الأمريكية لمحررى الصحف ذات النفوذ القوى فى يونيو ١٩٤٤ قرارات تحث كلا الحزبين السياسيين الكبيرين على مساندة «حرية المعلومات على نطاق العالم ونقل الأنباء بلا قيد عبر العالم كله»[٩]، ولذلك أقر الديمقراطيون والجمهوريون على السواء، فى الشهرين التاليين، بنودا فى برناج محبى حزبيهما تتضمن هذه الأهداف.

وأعلن الديمقراطيون: «نحن نؤمن بأن التنمية العالمية والسلام الدائم فى متناول الإنسانية، دون أن تتخلى عن سيادتها، وسوف يترتبان على تمتع شعوب العالم بهذه الحريات بدرجة، أكبر وتداول الأفكار والسلع فيما بينها بقدر أعظم من الحرية». وذكرر الجمهوريون «يجب أن تظل جميع قنوات الأنباء مفتوحة مع تحقيق المساواة فى الحصول على المعلومات من مصادرها، وإذا أمكن التوصل إلى اتفاق مع الأمم الأجنبية لإرساء نفس المبادئ، فسيكون ذلك إسهاما له شأنه فى إقرار السلام المقبل»[١٠].

وفى نفس الوقت أصدر مجلسا الكونجرس فى سبتمبر ١٩٤٤ قرارًا يحتذى بدقة التوصيات التى أصدرها المحررون والناشرون، وأعرب الكونجرس عن «إيمانه بالحق فى تبادل الأنباء على الصعيد العالمى عن طريق وكالات جمع الأنباء وتوزيعها، وفردية أو مشتركة، وبأية وسيلة، دون تمييز بصدد المصدر أو التوزيع أو الأثمان أو النفقات، ويحسن حماية هذا الحق بالاتفاق الدولى»[١١].

وبعد أن سعى مديرو الجمعية الأمريكية لمحررى الصحف إلى تصديق الكونجرس على أهدافهم وبعد أن ضمنوا تحقيقها، عقدوا اجتماعا فى نوفمبر ١٩٤٤، أعلنوا فيه أن «السواد الأعظم من الأمريكيين وصحفهم سوف يساند سياسات الحكومة وأعمالها فى سبيل إزالة جميع الحواجز السياسية والقانونية

والاقتصادية التى تقف فى وجه وسائل الإعلام ويحسن بحكومتنا أن توضح هذا الأمر بجلاء للأمم الأخرى»[١٢]. ولاحظت هذه الجماعة بارتياح أن وزير الخارجية الذى عين حديثا، ادوارد ستيتينيوس Stettinius قد صرح بأن «الولايات المتحدة تزمع إجراء محادثات استطلاعية مع الأمم الأخرى التى تهتم بضروب التفاهم الدولى التى تضمن عدم وجود حواجز بين جميع الأمم تقف حائلا دون تبادل المعلومات»[١٣].

وفى نفس الوقت، أعلنت الجمعية الأمريكية لمحررى الصحف بالاشتراك مع الاسوشيتدبرس واليونيتدبرس انترناشيونال، عن القيام بحملة دولية تتكون من وفد «يحمل بصفة شخصية رسالة الصحافة الحرة الدولية إلى كل عاصمة صديقة من عواصم العالم»[١٤]. وفى ربيع ١٩٤٥، عندما كانت رحى الحرب لا تزال دائرة، قطع الوفد ٤٠,٠٠٠ ميل حول العالم، زائرًا اثتين وعشرين مدينة كبرى وأحد عشر بلدًا متحالفًا ومحايدًا، ومنحته وزارة الدفاع أولوية قصوى وكان يستخدم فى انتقالاته طائرات فرقة النقل التابعة للجيش»(١٥).

وبينما كان الفريق الخاص لممثلى الصحافة الأمريكية يقوم برحلته الدولية داعيًا إلى مساندة مبدأ التداول الحر، قام مديرو الاسوشيتدبرس «بتخصيص مبلغ قدره مليون دولار يوضع تحت تصرف المدير التنفيذى كنت كوبر كى يجعل الاسوشيتدبرس مؤسسة عالمية»[١٦].

وفى الواقع، فإنه حالما أوشكت الحرب على نهايتها انتقلت الاستعدادات الخاصة بترويج مبدأ التداول الحر من الصعيد الوطنى إلى الصعيد الدولى، وبعد أن ضمن أنصاره المساندة السياسية وموافقة الكونجرس وبعد أن جرى تنظيم الرأي العام الداخلي تنظيمًا ناجعا فإنهم قادوا حملتهم بلا هوادة عبر قنوات الدبلوماسية الدولية وصنع السلام التى نشطت مع نهاية الأعمال العدائية.

وقد كان مؤتمر الدول الأمريكية المعنى بمشكلات الحرب والسلام الذى عقد فى مدينة مكسيكو فى فبراير ١٩٤٥ من أولى المناسبات التى أتيحت لمحفل دولى

كى يدافع عن مبدأ التداول الحر. وكانت أمريكا اللاتينية، التى اعتبرت لما يزيد على قرن من الزمان بمثابة مجال رئيسى للمصالح الأمريكية - مع استبعاد النفوذ الاقتصادى الأوروبى من الناحية العملية نتيجة للحرب - موقعًا طبيعيًا لاختيار النظرية الجديدة فى ظل وضع دولى متجانس، إن لم يكن مسيطرًا عليه، وكما يمكن التكهن فإن المؤتمر أصدر قرارًا قويًا بشأن «حرية الحصول على المعلومات» مرتكزًا بصفة رئيسية على اقتراح قدمته الولايات المتحدة»[١٧].

وبدع أن وفقت الولايات المتحدة فى إقناع نصف الكرة الغربى بالمزايا التى ينطوى عليها «التداول الحر»، تحول الاهتمام إلى بقية بقاع العالم. وقد كانت بنى الحفاظ على السلام ترسى على النطاق العالمى، وأيقنت الولايات المتحدة أن الأمم المتحدة التى أنشئت حديثًا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية (اليونسكو) المرتبطة بها سوف تهتمان اهتمامًا كبيرًا بقضية التداول الحر.

ولا يمكن أن نفهم فهمًا أفضل استخدام الأمم المتحدة والمنظمات المنتسبة إليها كأدوات للسياسة الأمريكية، فضلا عن استخدامها كمحافل فعالة لنشر مبدأ انتداول الحر، إلا فى سياق الاقتصاد الدولى منذ ثلاثين عامًا.

وفى السبعينيات، فإن الولايات المتحدة كثيرًا ما وقفت فى جانب الأقلية عند التصويت فى الأمم المتحدة (وأوشكت أن تصبح فى عزلة تامة بصدد بعض القضايا مثل البث المباشر عن طريق التوابع الصناعية).

وكانت الأمور بالغة الاختلاف فى الأربعينيات.

إن عدد الدول التى تم تمثيلها فى الاجتماعات الأولى للأمم المتحدة التى عقدت فى ١٩٤٥ لم يزد عن خمسين دولة أى بما يجاوز ثلث عدد الدول الأعضاء، آنذاك، الذى بلغ ١٤٣، وكان خمس عدد الدول الأعضاء الأصلية ينتميان إلى أمريكا اللاتينية، التى كانت خاضعة كلها على وجه التقريب لضغط أمريكا الشمالية، كما أن دول أوروبا الغربية الأعضاء كانت مستنزفة اقتصاديا، وغير مستقرة سياسيًا، ومعتمدة كثيرًا على الولايات المتحدة من أجل الحصول على المعونة الاقتصادية، وأن البلاد المحدودة العدد التى شاركت آنذاك فى الأمم

المتحدة المنتمية إلى بلدان الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا كانت لاتزال بالفعل، مع استثناءات قليلة، خاضعة لشبكة الإمبراطورية الغربية، وإجمالا، فإن الأمم المتحدة كانت فى ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨، بعيدة عن كونها عالمية وأقل استقلالية، ولقد تميزت فى الحقيقة بما عرف باسم «الأغلبية الآلية» التى تتحقق عندما يبغى ذلك أكبر داعم مالى وأقوى عضو من الناحية الاقتصادية.

وقد استفاد صنع الأفكار والصور والتلاعب بالمعلومات فى الغرب استفادة كبيرة من عناد الاتحاد السوفيتى كما تمثل فى استخدامه حق الفيتو، وأن العلاقات السياسية والاقتصادية التى أتاحت التصويت على قرارات مؤيدة للولايات المتحدة بطريقة روتينية وبأغلبية ساحقة لا تذكر عادة ويتم تجاهلها ولا يدهش كثيرًا فى مثل هذا الجو تصديق الأمم المتحدة على مبدأ التداول الحر، ومن يقول إن هذا المبدأ حظى بدعم دولى أصيل أو أن أهميته الكاملة كانت موضع تقدير إنما يقدم دليلا هزيلا، وبالأحرى، فإنه قدم مثلا صارخا على كيفية إمكان وضع جهاز منظمة دولية تحت تصرف أقوى المشتركين فيها، ونستعرض فيما يلى بإيجاز شديد استخدام اليونسكو والأمم المتحدة ذاتها من أجل نشر مبدأ التداول الحر.

ولقد قام فريق من الخبراء الأمريكيين بصياغة الاقتراحات المبكرة لإنشاء اليونسكو ثم راجعتها وزارة الخارجية، ودافعت هذه الاقتراحات بجلاء عن التدفق الحر للمعلومات بوصفه هدفا من أهداف اليونسكو [١٨]. وعندما نستعرض اجتماعات الوفد الأمريكى فى المؤتمر التأسيسى لليونسكو فى واشنطن ولندن فى أكتوبر ونوفمبر ١٤٩٥ نجد أن رئيس الوفد، أرشيبالد ماكليس، أكد مرارا وتكرارا اقتناعه (واقتناع وفده) بأن التدفق الحر للمعلومات مبدأ أساسى [١٩]، ولا يوجد ما يبرر الارتياب فى هذا القول فقد حظى مفهوم التداول الحر بتأييد تام من قبل كثيرين فى الولايات المتحدة ولا سيما بين الأوساط الأدبية والفنية ذات النزعة الإنسانية، غير واعين أو ربما غير مبالين بالغرض الأساسى الذى تخدمه هذه النظرية أو الذى وضعت من أجل أن تطبقه.

وفي هذا الصدد فان التقرير الأول الذي قدمته في أوائل١٩٤٧، لجنة اليونسكو الوطنية للولايات المتحدة (وهي فريق معين يمثل الفنون الثقافية على نطاق واسع) إلى وزير الخارجية [٢٠]، يعد وثيقة غير عادية. وتضمن وصفا معتدل الصياغة لمبدأ حرية التداول. وأوضحت اللجنة بأنه:

«على الوفد الأمريكي (في اليونسكو) أن يقدم اقتراحات ويؤيدها من أجل إزالة العوائق التي تحول دون التداول الحر وفقا لما جاء في تقرير لجنة المستشارين إلى وزارة الخارجية عن وسائل الاعلام الجماهيرية واليونسكو. بيد أن اللجنة تختلف مع لجنة المستشارين فى اعتقادها بأنه ينبغي للمنظمة أن تهتم بنوعية الاتصال الدولى عن طريق وسائل الاعلام وأن تدرس بجدية السبل التي تمكن وسائل الأعلام من أن تصبح أكثر ايجابية وأن تخدم بصورة أكثر ابداعية قضية التفاهم الدولى وبالتالي قضية السلام» (أضيف التأكيد).

وسارعت اللجنة إلي اضافة أنه «من الطبيعي أن تتجنب المنظمة في جميع الأوقات، أي عمل رقابى أو أي اقتراح بغرض الرقابة».

ونادرا ماتضمنت البيانات الرسمية الأمريكية المتعلقة باستصواب التدفق الحر للمعلومات أي اهتمام بالنوعية. وعندما كان يقدم اقتراح بذلك، كما فعلت بانتظام الجمعيات المملوكة للدولة. فانه سرعان مايرفض دون تردد بوصفه تبريرا للرقابة والكبت. وعندما أثارت ذلك أيضا لجنة Hutchins لحرية الصحافة فى الولايات المتحدة في ١٩٤٦، بوصفه من الأمور المهمة، فإنه لم يلق سوي التجاهل[٢١].

ولقد اهتمت اليونسكو منذ بداية عملها، وبمبادرة من وفد الولايات المتحدة، بالتدفق الحر للمعلومات وكان من بين مشاغلها الأساسية. وعندما سرد وفد الولايات المتحدة مادار في الدورة الأولي للمؤتمر العام لليونسكو الذى عقد فى باريس، نوفمبر/ ديسمبر ١٩٤٦، ذكر أنه اقترح علي اللجنة الفرعية المختصة بوسائل الاتصال الجماهيرى بأن «تتعاون اليونسكو مع اللجنة الفرعية المختصة بحرية المعلومات التابعة للجنة حقوق الانسان فى اعداد تقرير الأمم المتحدة عن

العقبات التى تحول دون التدفق الحر للمعلومات والأفكار...»[٢٢]. ولقد أنشئت بالفعل شعبة للتدفق الحر للمعلومات فى إدارة وسائل الاتصال الجماهيرى التابعة لليونسكو ذاتها.

وقدمت مبادرات مماثلة إلي الأمم المتحدة، منذ مستهل وجودها، تعني بالتشديد على مبدأ التدفق الحر للمعلومات والدعاية له. كما أنشأ مجلس الأمم المتحدة الاقتصادى والاجتماعى لجنة حقوق الانسان في فبراير ١٩٤٦، وخول هذه اللجنة في يونيو ١٩٤٦ سلطة انشاء لجنة فرعية مختصة بحرية المعلومات والصحافة[٢٣].

ولقد بعث وفد كومنولث الفلبين فى وقت مبكر إلي اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة مشروع قرار لعرضه علي النصف الأول من الدورة الأولي للجمعية العامة للأمم المتحدة تضمن اقتراحا بعقد مؤتمر دولى للصحافة بغية «أن يكفل قيام صحافة حرة وتسييرها وتداولها عبر العالم كله»[٢٤]. ومع المراعاة التامة للمشاعر الوطنية، فانه يستحيل، أن نتخيل قيام الفلبين بتقديم مبادرة تسبق عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة دون أن تلقي هذه المبادرة سندا من الولايات المتدحة إن لم يكن تشجيعها ورعايتها. فقد كانت الفلبين تابعة للولايات المتحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر ومافتئت كذلك من الناحية الواقعية فى عام ١٩٤٦.

وقدم وفد الفلبين مشروعا جديدا إلي الجمعية العامة أثناء النصف الثاني من دورتها الأولى (١٥ أكتوبر - ديسمبر ١٩٤٦) واقترح هذا المشروع توسيع نطاق المؤتمر الدولى كى يشمل الوسائل الاعلامية الأخري مثل الاذاعة والأفلام. واعتمدت الجمعية العامة فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ القرار ٥٩ (د - ١)، الذى أعلن أ «حرية المعلومات تعد حقا من حقوق الانسان الأساسية، وهي محك جميع الحريات التى تكرس لها الأمم المتحدة» وأن هذه الحرية «تنطوى على الحق في جمع الأنباء ونقلها ونشرها دون قيد في أي مكان وفي كل حدب وصوب»[٢٤]. كما قررت الجمعية العامة الترخيص بعقد مؤتمر لجميع أعضاء الأمم المتحدة بشأن حرية المعلومات.

ولقد انعقد مؤتمر الأمم المتحدة لحرية المعلومات في جنيف من ٢٥ مارس إلي ٢١ ابريل ١٩٤٨. ولقد عمل علي تحقيق الاستقطاب الايديولوجي علي النطاق الدولي طبقا لما توقعه المسئولون عن سياسة الولايات المتحدة. وشرح وليام بنتون Benton [٢٥] رئيس وفد الولايات المتحدة في المؤتمر:

«إن مؤتمرنا في جنيف، كما كان متوقعا (أضيف بالتأكيد)، يسوده الانقسام الحاد... وهكذا يقف في مواجهة الأحرار أولئك الذين تدفعهم ايديولوجيتهم صوب تدمير الحرية». غير أن بنتون استطرد قائلا: «... لم نذهب إلي جنيف للقيام بالدعاية وإنما ذهبنا كي نفعل كل مافي وسعنا لاضعاف الحواجز التي تحول دون تداول المعلومات بين البشر والأمم». ومع ذلك، رأي بنتون أنه من الأهداف الرئيسية التي يتوخاها الوفد الأمريكي، وهو مايتسق بصعوبة مع حجته عن عدم التحزب: «ضمان الوصول إلي اتفاق يتعلق بانشاء جهاز دائم في الأمم المتحدة يعمل علي تركيز انتباه العالم علي الموضوع الحيوي الخاص بحرية التعبير داخل الأمم وفيما بينها».

وقد اعتمدت الوثيقة الختامية للمؤتمر، التي تجسد بصفة أساسية آراء الولايات المتحدة عن التدفق الحر للمعلومات، بأغلبية ثلاثين صوتا ضد صوت واحد (وكانت بولندا الصوت الوحيد المنشق)، مع امتناع خمس دول عن التصويت (بيلوروسيا وتشيكوسلوفاكيا وأوكرانيا والاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا). ولم يرض الوفد الأمريكي عن الاقتراح السوفيتي الذي استهدف أن يقتصر توقيع الوثيقة النهائية علي رئيس المؤتمر وسكرتيره التنفيذي، بدلا من توقيع ممثلي جميع الحكومات الحاضرة في المؤتمر. ومع ذلك تمت الموافقة بالإجماع علي التوصية السوفيتية ربما بسبب الارتباك الذي أثارته الطبيعة التحريضية السافرة للمؤتمر[٢٦].

كما قرر المؤتمر إحالة القرارات ومشروعات الاتفاقية إلي المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة كي يبحثها ويعرضها في خاتمة المطاف علي الجمعية العامة من أجل اعتمادها بصفة نهائية. وفي أغسطس عام ١٩٤٨، وبعد أن أجري المجلس الاقتصادي والاجتماعي مناقشات عنيفة ومستفيضة عرض

الأمم برمته ـ ثلاث اتفاقيات وثلاثة وأربعون قرارا ـ دون أن يتخذ أى إجراء أو توصية علي دورة الجمعية العامة لعام ١٩٤٨ التي عجزت عن التوصل إلي اتخاذ أى اجراء[٢٧]. وعلى الرغم من التأثير القوى الذى مارسته الولايات المتحدة علي الأمم المتحدة آنذاك فإن تكوين المنظمة جعل من الصعب فرض جميع القضايا قسرا عن طريق النسيج المعقد للجان والجمعية العامة.

وإذا كان مراقبو الولايات المتحدة اعتبروا المؤتمر في حد ذاته «انتصارا للأهداف الأمريكية في أساسه... وأن وفد الولايات المتحدة لم يعترض إلا علي اقتراح واحد من ٤٥ اقتراحا أساسيا وامتنع عن التصويت عن ثلاثة اقتراحات فقط. ومن ثم أيد ٤١ قرارا من قرارات المؤتمر»[٢٨]، فإن آخرين نظروا إليه من زاوية مختلفة. وعلي الرغم من تأييد الايكونومست لأعمال المؤتمر بوجه عام، فإنها لاحظت مثلا:

«إن الانطباع السائد لدي السواد الأعظم من الوفود هو أن الأمريكيين يريدون أن يضمنوا لوكالات الأنباء التابعة لهم الحرية العامة التي تتمتع بها الأسواق بأكثر الطرق فعالية. وقد كان ذلك هدف جميع مبادراتهم في مجال السياسة التجارية ـ واعتبروا حرية المعلومات امتدادا لميثاق منظمة التجارة الدولية بدلا من اعتبارها موضوعا خاصا ومهما في حد ذاته. وما يؤكد هذا الانطباع معارضتهم الشرسة للجهود الهندية والصينية لحماية وكالات الأنباء الوطنية الضعيفة»[٢٩].

ويعكس هذا التقييم الذي قدمته الايكونوميست موقف حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا الغربية الذي اتسم بالتناقض المستمر تجاه قضية حرية تداول المعلومات. وعلي الرغم من ادراكهم التام للتهديد التجاري الذي يفرضه تطبيق هذا المبدأ علي صناعاتهم الاتصالية في مواجهة الوسائل القوية التي في حوزة الولايات المتحدة فان دول السوق الاقتصادية الغربية ولاسيما بريطانيا العظمي، زيدت مع ذلك هذا المبدأ بوصفه وسيلة لخلق الارتباك في المجال السوفيتي ووضعه في حالة دفاع أيديولوجي. وفي هذا الصدد فان موقفا غربيا موحدا يدافع عن الملكية الخاصة لوسائل الاعلام كانت له الأسبقية علي الصراعات الداخلية ني العالم الغربي في شأن من الذي يسيطر علي هذه الأدوات.

وعلى الرغم من أن الجهود التى بذلت لكسب تأييد دولى واسع النطاق لمفهوم التداول الحر لم تفض إلى نتيجة حاسمة فى أفضل الأحوال. فقد شهد العقدان اللذان أعقبا مؤتمر حرية المعلومات والذى عقد فى ١٩٤٨ تحقيق هذا المبدأ فى الواقع، ولم يكن فى مواثيق مهيبة. وقد عاونت تكنولوجيا وسائل الاتصال الحديثة ـ الحاسبات الالكترونية ـ توابع الفضاء الصناعية، التليفزيون ـ التى امتزجت مع نظام تجارى يتسم بالتوسع والقوة، فى دفع الولايات المتحدة إلى احتلال مركز الاقتصاد العالمى.

وان منتجات وسائل الاعلام الخاصة الأمريكية الصنع وشبكات المعلومات الأمريكية شملت العالم دون اصدار بيانات عامة. وتأتى فى مقدمتها بوجه خاص الأفلام، التى يتزايد انتاجها باطراد خارج البلاد[٣٠]. وتصدير برامج التليفزيون التجارى[٣١]، والتوزيع الدولى للمجلات وغيرها من الدوريات الصادرة فى أمريكا الشمالية. وأن مجلات مثل ريدرز دايجست والتايم والنيوزويك وبلاى بوى ومنتجات شركة والت ديزنى قد وصلت إلى ملايين المشاهدين والقراء خارج الولايات المتحدة. وفضلا عن ذلك فان شركات نشر الكتب الأجنبية اختفت من الوجود وتحولت إلى تجمعات «قضاء وقت الفراغ» فى الولاياتالمتحدة. وفى محاذاة تغلغل الوسائل التقليدية تقريبا، فإن مجموعة متنوعة من الأنشطة الاعلامية الأخرى رافقت الاندفاع العالمى لرأس المال الأمريكى الخاص. وربما يحتل مركز الصدارة فى هذا الصدد التوسع فى استفتاءات الرأى واستقصاءات المستهلكين التى تجرى الآن عبر العالم قاطبة وتتم فى أحيان كثيرة تحت اشراف شركات البحوث التى تمتلكها أمريكا [٣٢].

لقد برز واضحا فى المجتمع الدولى فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات اتجاه جديد بصدد مبدأ التدفق الحر للمعلومات كرد فعل بدرجة كبيرة لفيضان المادة الثقافية الأمريكية واغتصاب شبكات وسائل الاعلام الوطنية التى لاتجد مناصا من نشر هذه المادة. وإلى جانب نظرة التدفق الحر للمعلومات، بدأت تتكرر الاشارة إلى السيادة الثقافية والخصوصية الثقافية والاستقلال الثقافى وحتى التسليم بإمكانية الامبريالية الثقافية.

وربما كان تغير طبيعة المجتمع الدولى ذاتها من العوامل الأخرى التى تسهم فى تحول الاهتمام، خارج الولايات المتحدة، من النوعية إلى الآثار المترتبة على التدفق الحر للمعلومات. فلقد برز منذ عام ١٩٤٥ أكثر من تسعين كتابا وطنيا جديدا. وأخذت هذه الكيانات تحتل مواقعها فى مجتمع الأمم، وان كانت ماتزال فى مرحلة مبكرة من مراحل التنمية الاقتصادية. وتولى هذه الدول أعظم اهتمام لحماية سيادتها الوطنية والثقافية. فضلا عن أن النتائج التى أسفر عنها عقدان من ممارسة التدفق الحر للمعلومات لم تمر دون أن تكون موضع ملاحظة. وان كان من الشاق فعلا تحاشى الانتشار العالمى للأساليب الثقافية الأمريكية التى تتجسد فى وسائل الإعلام المختلفة مثل الأفلام وبرامنج التليفزيون واسطوانات البوب والمجلات الشعبية ذات الورق المصقول. ويحدث تأثيرها انطباعات مثل تلك التى عبر عنها رئيس وزراء جوانا: «لاتعد أمة تلك التى تخضع فيها وسائل الأعلام لسيطرة خارجية»[٣٣].

وبعد خمسة وعشرين عاما، فان التعليقات التى أبداها روبرت د. ليغ Leigh leigh فى عام ١٩٤٨[٣٤] الذى كان مديرا لهيئة العاملين فى لجنة Hutchins لحرية الصحافة، تبدو وكأنها ذات رنين تنبؤى:

«يتمثل المغزى الأساسى لما أعرضه فى أن هذا الايمان بمواطن عالمى كامل الأهلية لا يخدمه سوى التدفق التام للكلمات والصور إنما يعد فى الوقت الراهن، ولاسيما عبر الحدود الوطنية، افراطا فى تبسيط عملية وسائل الاتصال وماتحدثه من آثار... ولايمثل شعار «تسقط الحواجز»، فى حد ذاته، سياسة ملائمة فى الميدان الدولى. فمحور التركيز الآن ينتقل من التعبير الفردى الحر بوصفه حقا إلى الحاجة الأولية للمواطنين فى كل مكان كى يحصلوا بانتظام على معلومات موثوق بها وان يتاح لهم أيضا الانتفاع الفورى بما هو موجود من أفكار وآراء ونظرات وحجج مختلف تتصل بالشئون العامة. وهذا لاينفى الحرية غير أنه يربط الحرية بمسئولية إيجابية تعمل على أن تكون الحرية خادمة للحقيقة والفهم. وحتى مفهوم المسئولية إذا ماوصل إلى نتيجته المنطقية، يمكن أن ينطوى

علي تحديد نوع ضار بوضوح من الاتصال الجماهير يتجاوز نطاق حماية الحرية ذاتها» (ص٣٨٢، أضيف التأكيد إلي الجملة الأخيرة).

وأخيرا، فإن إمكانية البث المباشر عبر التوابع الصناعية من الفضاء إلي الأجهزة المنزلية دون وساطة من المحطات الأرضية الخاضعة للسيطرة الوطنية، سواء أكان محتملا أم غير محتمل في المستقبل القريب، قد خلق احساسا ملحا بمسألة السيادة الثقافية. وقد كان هذا الأمر ملحوظا بوجه خاص في الأمم المتحدة.

ولقد أنشئ الفريق العام المعني بالبث المباشر عبر التوابع الصناعية في عام ١٩٦٩ «كي ينظر بصفة أساسية في الجدوي التقنية للبث المباشر من التوابع الصناعية»[٣٥]. ولقد اجتمع هذا الفريق منذ ذلك الحين بصفة منتظمة تقريبا، موسعا نطاق عمله بحيث لم يقتصر علي الجوانب التقنية وإنما امتد إلي الآثار الاجتماعية والقانونية والسياسية المترتبة علي البث المباشر عبر التوابع الصناعية.

وفضلا عن ذلك فان اليونسكو التي كانت أقوي نصير لمبدأ التداول الحر في وقت ما تحولت علي نحو ملحوظ عن تأييدها التام السابق. واعترفت اليونسكو، في الأعلان الصادر في أكتوبر ١٩٧٢ الخاص بالمبادئ الموجهة لاستخدام البث عبر التوابع الصناعية من أجل التداول الحر للمعلومات: «وإنه من الضروري أن تتوصل الدول، آخذة في الحسبان مبدأ حرية المعلومات، إلي اتفاقات مسبقة أو تعمل علي تشجيعها وذلك فيما يتعلق بالبث المباشر عبر التوابع الصناعية الي السكان الذين يوجدون في بلدان لا تكون هي نفسها مصدر الارسال»[٣٦]. وأيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الرأي في نوفمبر ١٩٧٢ بأغلبية ١٠٢ صوت ولم يعترض غير صوت واحد. وكانت الولايات المتحدة هي هذا الصوت الوحيد المنشق.

وكما يمكن التوقع فان رد الفعل في قطاع الاتصالات الخاص في الولايات المتحدة كان معاديا، إذ وضع في الاعتبار مصلحته الذاتية. وكتب فرانك ستانتون

stanton(٣٧) الذي يعد من أقوي المؤثرين بل والمسيطرين علي وسائل الاعلام الأمريكية في عصر الهيمنة الاعلامية الأمريكية، فقال «تجري المساومة علي - إن لم يكن التنازل عن - حقوق الأمريكيين في التحدث إلي من يعجبهم وحالما يروق لهم ذلك». ورغم أن اعتراضه الأساسي علي وثيقة اليونسكو ينصب علي أن الرقابة تفرض بمقتضي أحكام تتيح لكل أمة أن تتوصل إلي اتفاقات مسبقة مع الأمم التي تقوم بالأرسال، بصدد طبيعة الاذاعات.

ويجد ستانتون، ومعه عدد وفير من المشرفين علي الوسائل (بما فيها النيويورك تايمز ذات الهيبة) أن حق الأمم في السيطرة علي طبيعة الرسائل التي تنقل إلي أراضيها يعد أمرا خطيرا وانتهاكا بالغا لأحكام الدستور في الولايات المتحدة في شأن حرية الكلام:

«وهكذا يتم تجاهل الحقوق التي تشكل اطار دستورنا والمبادىء التي أكدها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمبدأ الأساسي لحرية انتقال الأفكار»(٣٧).

وعلاوة علي أن الغطرسة التي تتبدي في اعتبار أن دستور الولايات المتحدة يمكن أن يسري علي المجتمع الدولي بأسره وهو قانون ملزم له وهي اعتبار ثانوي وأمر تحيط به الريبة أيضا، فان ستانتون وأولئك الذين يتفقون معه يزعمون كأمر واقع أن ضمان حرية الكلام التي كفلها للأفراد دستور الولايات المتحدة يمكن أن تسري علي الشركات متعددة الجنسية وتجمعات الوسائل التي يدافعون عن مصالحها دفاعا قويا ومع ذلك فان ايرل ل. فانس Vabce(٣٨) تساءل منذ أكثر من جيل مضي: «هل يتعين تصور الصحافة باعتبارها حقا شخصيا يتمتع به كافة المواطنين، كما تصورها بلا ريب الآباء المؤسسون» أو أنها تعتبر حق ملكية يتمتع به أصحاب الصحف والمطبوعات الأخري كما توصلنا إلي التفكير في ذلك علي نطاق متسع حاليا؟».

ويوسع ستانتون وآخرون مفهوم حق الملكية المتعلق بحرية الكلام كي يشمل جميع أشكال الاتصال الالكترونية المتقدمة ويتوقعون أن يجد تفسيرهم قبولا شاملا. غير أن القوة الوطنية الكامنة خلف هذا الرأي لم تعد مطلقة أو مخيفة

كما كانت في عام ١٩٤٥. ولم يصبح العالم معتمدا كليا علي القوة الاقتصادية للولايات المتحدة وبالتالي لم يعد عرضة لاصابته بالأضرار. وان التجديد الكبير الذي حققته الأنشطة الاقتصادية في أوروبا الغربية واليابان. فضلا عن النمو المهم الذي تحقق في العالم غير الرأسمالي واتساع نطاقه. ثم الخبرات المستمدة من ربع القرن الماضي، كل هذا أثمر بيئة دولية متغيرة تماما.

وكما لاحظنا فان هذا المناخ الجديد انعكس علي عمليات التصويت في الهيئات الدولية. إلي حد أن الناطقين باسم الولايات المتحدة يشكون مر الشكوي بالفعل من أن الأمم المتحدة واليونسكو، بوجه خاص تمارسان «طغيان الأغلبية» الذي «لايكترث بمشاعر الأقلية»[٣٩] وان ماهو أسوأ من ذلك في رأيهم هو أن هذه المنظمات تكتسب طابعا سياسيا متزايدا.

ويجدر اقتباس رد مندوب الجزائر في الأمم المتحدة علي هذه التهم وذكر السيد عبد اللطيف، الرحال الجمعية العامة بأنه «قد لايكون من غير المهم البدء بالتشديد علي أن البلدان التي تتمرد اليوم علي حكم الأغلبية هي نفس البلدان التي كونت أغلبية الأمس وهي البلدان ذاتها التي كان سلوكها آنذاك يمثل زفضل اطار مرجعي للحكم علي سلوك أغلبية اليوم.. وهكذا، فإذا كان أولئك الذين ينتقدوننا الآن يطعنون في ذات القواعد التي تحكم عملنا في الجمعية العامة، فعليهم أن يتذكروا أنهم هم الذين وضعوا هذه القواعد، ودعهم ألا ينسوا أن الدروس التي يريدون تلقيننا اياها اليوم ضئيلة القيمة عندما تقارن بالأمثلة التي قدموها لنا في الماضي».

ولامراء في أن الولايات المتحدة وأقرب حلفائها (ومزاحميها) مازالوا يؤكدون مبدأ التداول الحر بوصفه الأساس الذي ينهض عليه السلم والأمن علي الصعيد العالمي. وقد أوضح ذلك جيدا مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا الذي بدأ أعماله في منتصف ١٩٧٣ وأنهاها في يوليو ١٩٧٥. وكلف المؤتمرون في المشاورات الأولية بأن «يعد اقتراحات لتسهيل نشر جميع أنواع المعلومات بمزيد من الحرية وعلي أوسع نطاق»[٤٢].

وكانت هذه هي القضية التي حظيت بأعظم اهتمام من المندوبين الغربيين وقد وسعوا إلي جعل جميع القرارات الأخري مرهونة بموافقتهم علي القرار الخاص

بموضوع التداول الحر. وصرح مثلا، سير اليك دوجلاس هيوم وزير الخارجية البريطانية(٤٢).

«ان البند الوارد في جدول الأعمال الذي يتناول التعاون في الميدان الانساني هو في تقديري أهم بند في جدول أعمالنا. وإذا كان مؤتمرنا يتعلق أساسا بالشعوب وبالثقة فمن الضروري إذن أن نفعل شيئا لإزالة الحواجز التي تمنع انتقال الأفراد وتبادل المعلومات والأفكار».

غير أنه على الرغم من إصرار معظم القادة السياسيين والاقتصاديين في بلدان السوق الغربية الصناعية علي الأهمية الدائمة لمبدأ التدفق الحر الخالص فانه تبدت صياغات بديلة لدي بعضهم وقد وردت احداها في حديث رئيس فنلندا، يورهو كيكونين kekkonen في ندوة عن وسائل الاتصالات عقدت في مايو ١٩٧٣. وقد استعرض(٤٤) استعراضا شاملا المسلمات الأساسية في مجال وسائل الاتصال الدولية وأبرز في فحصه مبدأ التدفق الحر:

«عندما وضع اعلان حقوق الانسان بعد الحرب العالمية الثانية كان المبدأ الموجه هو نظرة القرن التاسع عشر الليبرالية إلي العالم علي هدي أفكار آدم سميث وجون ستيوارت مل. وكانت حرية النشاط والمشروع التجاري - دعه يمر - هي القيمة القصوي في عالم الأعمال والإيديولوجيا. دون أن يوضع في الاعتبار لحساب من تحقق النجاح في العالم. وقد وفرت الدولة إمكانية العمل للجميع غير أنها لم تضطلع بمسئولية النتائج المترتبة علي ذلك. ولذلك زفضت حرية الأقوياء إلي النجاح وهلك الضعفاء علي الرغم من هذه الحرية المدعاة. وكانت هذه هي النتيجة بصرف النظر عمن دافع عن سياسة أكثر عدلا تسود المجتمع والبشرية».

وطبق كيكونين هذا التطور العام علي الاقتصاد الدولي ومبدأ التدفق الحر ورأي أنه:

«من الممكن أن نلاحظ في عالم الاتصالات كيف تتماثل مشكلات حرية التعبير داخل الدولة الواحدة مع مثيلاتها القائمة بين الدول المختلفة في المجتمع

الدولي، فعلي الصعيد العالمي يمكن أن نجد المثل العليا لحرية الاعلام وكذلك التطبيق المغرض لها بالنسبة للأغنياء من جانب والفقراء منْ الجانب الآخر.

وبوجه الأجمال فإن تدفق المعلومات بين الدول. وليس أقلها المادة التي يضخها التليفزيون. يسير في اتجاه واحد إلي حد كبير للغاية وينتقل بصورة غير متوازنة دون أن يتسم بالعمق والمدي اللذين تتطلبهما مبادئ حرية التعبير».

وأدت هذه الملاحظات بكيكونين إلي أن يتساءل: «هل يمكن أن يكون الأنبياء الذين يبشرون بالاتصال الذي لايعوقه عائق غير معنيين بالمساواة بين الأمم وأنهم يقفون إلي جانب من هم أقوي وأكثر ثراء؟ كما لاحظ أن المنظمات الدولية تبتعد حقا عن دفاعها الأصلي عن مبدأ التدفق الحر:

«توضح ملاحظاتي أن الأمم المتحدة ومنظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) التابعة لها قد قللتا من تصريحاتها المناصرة لحرية كلام مجردة. وبدلا من ذلك، سارتا في اتجاه اضعاف الاختلال في وسائل الاتصال الدولية».

ويخلص كيكونين من كل هذا إلي أن مجرد الحرية الليبرالية للاتصال ليست فكرة محايدة في الواقع اليومي وإنما هي وسيلة تتيح لمشروع، تتوفر له موارد كثيرة، فرصا أكبر مما في متناول الأخوة الأضعف كي يجعل هيمنته مقبولة».

وفي الواقع، فإن تحليل كيكونين هو الاستنتاج العام الذي جاء متأخرا كثيرا مع ذلك، والذي بدأ يتجلي بصدد جميع العلاقات الدولية والداخلية ـ وليست تلك المتعلقة بوسائل الاتصال. وعندما يوجد توزيع غير عادل للقوة بين الأفراد أو الجماعات داخل الأمم أو فيما بين الأمة فان حرية التصرف ـ حرية الاستمرار في فعل ما أفضي إلي الوضع القائم ـ إنما تزيد من قوة الأقوياء ومن ضعف الضعفاء والدليل علي هذا تجده زاخرا في جميع مناحي الحياة الحديثة ـ في الأجناس والأنواع والعلاقات الوظيفية والدولية. ويمكن أن تكون الحريات التي كانت مثيرة للاعجاب من قبل، قمعية بصفة أساسية عندما تدعم ضروب عدم المساواة السائدة بينما تزعم أنها تتيح فرصة شاملة للجميع.

وليس مستغربا أن يتوخي، باطراد، الأفراد والجماعات والأمم السبل التي تحد من الحرية في ابقاءَ عدم المساواة وان التدابير الرامية إلي تنظيم «حرية تدفق المعلومات» تفهم جيدا من هذا المنظور. وفضلا عن ذلك فإنها توضح ماحدث من تطورات جديدة في السياسة الأمريكية الخاصة بالاتصالات الثقافية، وذلك هو موضوع الفصل المقبل.



الفصل الثالث

تكنولوچيا
منابعها وسياقها وأساليبها الراهنة

يتزايد الآن انتقال مبدأ التدفق الحر للمعلومات إلي الموقف الدفاعي، عقب ثلاثين عاما من قبوله علي نحو تام تقريبا في مجال السياسة الدولية (باستثناء الكتلة السوفيتية سابقا) ومن الممكن تفسير «الوثيقة الختامية» الصادرة هلسنكي - وهي محصلة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبيين لأعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٥ - والتي تتناقض مع التصريحات الأمريكية الرسمية، بوصفها قيدا نهائيا علي مفهوم التدفق الحر[١]. وكذلك فان المؤتمر العام لليونسكو، الذي عقد في أواخر ١٩٧٤، وافق علي خطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ ارتأت أن الفكرة التقليدية الخاصة بالتدفق الحر للمعلومات «يلزم استكمالها بتدفق أكثر توازنا وموضوعية سواء بين البلاد أو داخل المناطق أو فيما بينها»[٢].

ومن ثم، كان من المبرر أن يكثف صانعو القرارات والمستشارون سعيهم من أجل ايجاد بدائل سياسية تتيح مواصلة تأثير الولايات المتحدة، إن لم تكن سيطرتها، علي الشئون الدولية الثقافية والاقتصادية.

ومن ثم، كان من المبرر أن يكثف صانعو القرارات والمستشارون سعيهم من أجل ايجاد بدائل سياسية تتيح مواصلة تأثير الولايات المتحدة، ان لم تكن سيطرتها، علي الشئون الدولية الثقافية والاقتصادية.

وكانت التكنولوجيا هي البديل الذي جري التأكيد عليه وتشجيعه أكثر من ذي قبل. ويلوح، في الواقع، أن التصميم الحالي للسياسة الثقافية الأمريكية يعجل بتنفيذ وتشغيل تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة، وتشمل هذه التكنولوجيا شبكات

الحاسب الالكتروني ونظم البث عبر الأقمار الصناعية، ويمكن أن تعمل جميعها عبر الأ،وطان.

وعلي سبيل المثال فان ليونارد ماركس L.Marks[٣]، المدير السابق لوكالة المعلومات الأمريكية، كان صريحا للغاية في الخطاب الذي ألقاه أمام المؤتمر الذي نظمته وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٧٤:

«لايمكن أن تنهض استراتيجيتنا علي نظام وسائل الاتصال اراهن.. وقبل أن يغدو البث المباشر عبر التوابع الصناعية ممكنا ستوجد مع ذلك، شبكات الكترونية عالمية ـ يعمل بعضها بالفعل ـ وسوف يطرح وجودها مشكلات واقعية بصدد تدفق المعلومات والتكامل الثقافي.

وسوف تنقل هذه الشبكات كميات ضخمة من المعلومات عن طريق دوائر كهربائية بالغة السرعة تخترق الحدود الوطنية.. وفضلا عن ذلك، فإنها لن تكون في متناول الأشكال التقليدية للرقابة والسيطرة. والسبيل الوحيد «للتحكم في» شبكة الكترونية تنقل ٦٤٨ مليون بيت (bit) في الثانية هو فصل أداة التوصيل الكهربائي ليس إلا.

«وان التوسع العالمي في نقل البريد إلكترونيا وشبكات المعلومات ونظم استرجاع البيانات عن طريق بنوك المعلومات سوف يؤثر تأثيرا هائلا في السنوات المقبلة علي الثقافات بدرجة أكبر من تأثير أي نظام للبث المباشر. ويتعين علي استراتيجيتنا أن تضع في اعتبارها كل هذا». (ص ٦٦).

كما أن السيد ماركس يركز علي الطابع الملح والعاجل وينظر بخشية إلي الجهود التي ترمي إلي الحد من ادخال التكنولوجيا الجديدة:

«بيد أن المشكلة التي تواجهنا في المدي القصير تتمثل في منع العمل المتهور الذي يسعي إلي فرض قيود دولية علي أي تكنولوجيا للاتصال»(ص٦٨).

لقد توطدت أركان هذه الاستراتيجية. والعرض بتقديم تكنولوجيا متقدمة، ولاسيما تكنولوجيا وسائل الاتصال إنما يعمل علي اغراء قطاع عريض من

المجتمع الدولي. ولهذا السبب، فإنه يبدو من الأمور الملحة اليوم درس الدور الشامل للتكنولوجيا، لا بوصفها أداة لتحقيق الهيمنة الثقافية وإنما باعتبارها تجسيدا لهذه الهيمنة ذاتها.

وينقسم عالم اليوم انقساما حادا بين المجتمعات الصناعية والثرية نسبيا والشعوب غير الصناعية والفقيرة. وان جاذبية التنمية ذات اغراء قوي يمكن فهمه وربما لايمكن مقاومته، بالنسبة للبلدان الفقيرة وقادتها. ولاتحظي الظروف المصاحبة للتنمية وفقا للنمط الغربي بتقدير كاف.

فالتكنولوجيا وطريقة استخدامها تؤثر علي المرافق الأساسية للاتصال الاجتماعي. وبذلك فان قبول «استراتيجية انمائية» في إحدي الأمم يجلب معه ماهو أكثر من المعدات والتقنيات الصناعية. فالكيفية التي يرتبط بها البشر سواء في مجال العمل أو في مجال المجتمع أو في الحياة الأسرية تحددها بقدر كبير، ان لم يكن بصورة ساحقة، طبيعية التكنولوجيا المستخدمة وكيفية استخدامها والعلاقات الاجتماعية التي تنظم استخهدامها.

ومن المتناقض، بل ربما كان من المحتم، أن يعمد الأدب الغربى فى مناقشته لموضوع التنمية إلى قلب العلاقات رأسًا على عقب ويخلط بين الأمور عند البدء بتحديد القوى الفاعلة. وهو ما يلحظ بوجه خاص بصدد التفاعل بين التنمية ووسائل الاتصال.

ولقد ظهر قدر كبير من الكتابات صدر معظمه فى الولايات المتحدة كما يمكن توقع ذلك، فى الفترة الوجيزة لصعود القوة الأمريكية الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، وربطت هذه الكتابات ربطا وثيقا بين وسائل إعلام الجماهير، والتنمية الاقتصادية. ونهضت الافتراضات الأساسية على الدور المؤثر الذى يمكن أن تضطلع به وسائل الاتصال الجماهيرية، عن طريق النصح والمحاكاة، فى إرشاد الشعوب «التقليدية» إلى اتباع النهج الذى سلكته المجتمعات الأكثر تقدما. وهكذا رأى أنصار هذه الآراء إنه من المستصوب أن تعزز وسائل الإعلام الحديثة ما يسمى بـ «التقمص الوجدانى» Empathy من أجل إحداث التغير والاتجاه إلى

العصرية والتخلى عن «النزعة التقليدية» وتفضيل السلع التى ينتجها المجتمع الاستهلاكى الغربى ومغادرة الريف والهجرة إلى المدينة، ومن أجل أن يصبح الفرد «حضريا» (من سكان المدن)[٤].

ولقد اقترن اسم فريق من العلماء السياسيين فى معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، من أبرزهم دانيل ليرنر وفردريك فراى ودانيل دى سولابول ولوسيان باى، ببعض هذه المفاهيم أو بها جميعها. ويصف فراى نظرية ليرنر عن وسائل الاتصال والتنمية، التى ربما كانت أكثر النظريات تطورا من حيث شمولها فيقول «تتناول هذه النظرية فى جوهرها عملية الحداثة وفقا لأربعة متغيرات: التحضر والتعلم والتعرض لوسائل إعلام الجماهير والمشاركة» ومن ثم فإن «التحضر المتزايد اتجه إلى زيادة التعلم فى كل مكان وأن ارتفاع نسبة التعلم اتجهت إلى أحدث زيادة فى نسبة التعرض لوسائل الإعلام وتزاوجت الزيادة في التعرض لوسائل الإعلام مع اتساع المشاركة الاقتصادية (الدخل الفردى) والمشاركة السياسية (التصويت فى الانتخابات).

وفى ذات الوقت تقريبا الذى كان يطور فيه ليرنر نظريته عن التنمية المعتمدة على وسائل الاتصال فإن اليونسكو التى كانت لا تزال تعد من الأدوات المساعدة كثيرا للولايات المتحدة (انظر الفصل السابق) نشرت معايير عن الحد الأدنى من المستويات التى يستحسن توافرها حتى تكون وسائل الإعلام ملائمة للتنمية. وهذه المعايير هى النسب المعتادة من استهلاك الفرد للصحف، وعدد أجهزة الراديو ومقاعد السينما، ونحو ذلك، التى تتاح للفرد[٥].

ومع ذلك فإن تعاقب الأحداث يتبع مسارًا مغايرًا. وبرغم أنه لا يمكن إنكار أن وسائل إعلام الجماهير، باتباع الوصفات الغربية، يمكن أن تثير لدى الأفراد الرغبة فى المشاركة فى مسيرة التنمية التى تصاغ على النمط الغربى، فإن هذه العلاقة تأتى فى مرحلة تالية للواقع الفعلى.

فأولاً يأتى النظام ذاته، كيفية ظهوره أو إدخاله إلى الكيان/ المجتمع «التقليدى». وإن العملية التى يطلق عليها الدارسون الغربيون اسم «العصرية/

الحداثة» تأتى بوجه عام فى أعقاب دخول النظام التجارى، وترتيباته التجارية وشبكاته المالية ونشاطاته الاقتصادية وليس أقلها هياكله وعملياته التكنولوجية. وكل هذه العوامل بأسرها هى التى تمهد الطريق وتقتضى القيام بحملات التحديث. وإن التكنولوجيا التى تعرف بعامة، بأنها الهياكل التنظيمية والنظم الإدارية الهرمية، وبطبيعة الحال، المعدات والأجهزة وما يلزمها من عمليات وتدابير هى التى تحدد أنماط الاتصال الأساسية.

وإن وسائل إعلام الجماهير ـ الصحافة، الإذاعة، التليفزيون تكمل وتوسع نطاق الرسالة التى يريد النظام نقلها. غير أن الهياكل الفرعية الأساسية المرتبطة بالترتيبات الإنتاجية المادية تحمل على ـ وتؤدى إلى ـ صياغة الرسالة وتحديد طابعها. ومن المؤكد أن هذا يحدث، بصورة غامضة إلى حد ما ،لكل من يعنيهم الأمر.

وتعد التكنولوجيا، كما عرفناها، وظروف الحياة الإنتاجية عادية وطبيعية ولا تتسم بطابع ايديولوجى. وهو ما يلحظ على نحو خاص بصدد التكنولوجيا «الثقيلة».

والتكنولوجيا التى تتبدى أساسا، وعلى نحو يمكن فهمه كلية تقريبا، فى صورة آلات وأدوات مرئية، يمكن أن تتلاءم على نحو رائع مع الزعم القائل بأنها محايدة ولا تنطوى على أية قيمة، ويمكن أن يستخدمها أى نظام اجتماعى، بغية تحقيق غايات جد متباينة فى بعض الأحايين. وفضلا عن ذلك، فإن مفهوم التدفق (التداول) الحر للمعلومات الذى يرى أن المنافع تعود على كل شخص يشارك فى هذه العملية وإن كان فى واقع الأمر ليس أكثر من طريق وحيد الاتجاه يتيح للأقوياء بالفعل ممارسة هيمنتهم، إن هذا المفهوم امتد إلى التكنولوجيا ـ حيث مازال مرجحًا إلى حد كبير أن تتضاعف تبعية الأطراف الأضعف[٦].

ومن المهم التسليم بأن تكنولوجيا الرأسمالية المتقدمة يصعب على الأرجح أن تكون ملائمة للبلدان النامية ومن الضرورى إدراك أن هذه التكنولوجيا فى حد ذاتها تعبير عن التكوينات الرأسمالية والجهود التى انبثقت منها،. وأن المفاهيم

والتصميمات الخاصة بالأجهزة المادية والعمليات المصاحبة لها شكلتها العمليات الإنتاجية والعلاقات السائدة آنذاك ونبعت منها.

وعلى وجه اليقين فإن تطور التكنولوجيا على نقيض تطور الأفكار الإبداعية التى لا تتجسد ماديًا - يعتمد اعتمادًا كليًا على موافقة مراكز القوة الاقتصادية صاحبة القرار فضلاً عن تشجيعها. ومن غير المتصور ألا يكون الأمر على هذا النحو وكما يحدد نيكولاس جارنهام Garnham (٧):

« ... يحسن اعتبار التكنولوجيا بالأحرى هى تلك الإمكانات التى يختار تكوين اجتماعى معين تجسيدها وإضفاء الطابع المؤسس عليها.. وخلاصة القول إن المسائل المتصلة بعلاقة التكنولوجيا بالمجتمع إنما هى مسائل سياسية، وتتعلق بعلاقات القوى داخل المجتمع والأحكام القيمية بصدد شكل ذلك المجتمع واتجاه تطوره واستخدام الموارد لهذه الغاية».

ويرى رايموند وليامز(٨) أنه من بين أوجه الالتباس السائدة الاعتقاد بأن «التكنولوجيا الجديدة اخترعت كما لو كانت فى مجال مستقل، ومن ثم تخلق مجتمعات جديدة أو أوضاعًا إنسانية جديدة» والواقع التاريخى مختلف عن ذلك. ويلاحظ وليامز:

«إن تاريخ نظم وسائل الاتصال (التليفزيون والتطورات الإلكترونية المتصلة به) لا يمكن أن يتمثل بأى حال فى أنها تخلق مجتمعًا جديدًا أو أوضاعًا اجتماعية جديدة. ولقد خلق التحول الحاسم والمبكر للإنتاج الصناعى، أو أشكاله الاجتماعية الجديدة التى نمت عبر تاريخ طويل من التراكم الرأسمالى والتحسينات التقنية فى ظروف العمل، احتياجات جديدة بل إمكانات جديدة أيضًا وكانت نظم وسائل الاتصال، وصولاً إلى التليفزيون، المحصلة الفعلية التى نبعث منها».

والتكنولوجيا تركيب اجتماعى، تخدم نظام القوة الاجتماعية السائد برغم أنها تسهم أحيانًا فى التغيرات التى تحدث فى تنظيم تلك القوة وتوزيعها. وفى أثناء عملية التطور الاقتصادى فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فإن الملكية الخاصة

للموارد الإنتاجية وفرت الأساس الذى تنهض عليه هذه القوة الاجتماعية. ونبعت التكنولوجيا المتطورة من الاحتياجات التى شعرت بها هذه القوة، واستخدمت لدعمها وتوسيع نطاقها، ويجدر إنعام النظر على نحو أدق فى التفاعل بين التكنولوجيا والرأسمالية وفى عرض هذه العلاقة المتبادلة التى لا تنفصم عراها بوصفها علاقة غير سياسية.

ويصر دالاس سيمث D. Smythe على أن الفكرة القائلة بأن «التكنولوجيا مستقلة بذاتها» هى «مفهوم سياسى». وإن تقبل التكنولوجيا بوصفها اتجاهًا عالميًا (أو عاملاً مستقلاً بذاته) يقود الناس حتمًا إلى اعتبار التكنولوجيا شيئًا يحدث لهم دون موافقتهم أو وعيهم أو دو ن أن يكون فى وسعهم التحكم فيها والسيطرة عليها.

وربما كان الاعتقاد بأن القوى الإنتاجية تنمو على نحو مستقل يعد ملائمًا لحقبة تاريخية مبكرة، غير أنه منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل شرعت الحكومات والشركات فى تخصيص ميزانيات ضخمة للبحوث العلمية والتكنولوجية بغية تحقيق أهداف متعمدة متبناة. ويصعب أن نعتبر أن الاستخدامات التكنولوجية المترتبة على هذه النفقات الضخمة قد اكتشفت مصادفة أو تطورت بصورة مستقلة[٩].

وإن عدم القدرة على إدراك المنابع الاجتماعية للتكنولوجيا يفسر بقدر كبير الإحساس بالعجز الفردى الذى يسود اليوم معظم الدول الصناعية المتقدمة. ومع ذلك، فما أكثر وأغزر الشواهد التى تبين، فى المجالات المهمة الخاصة بالاتصال والنقل، المنابع الرأسمالية للتكنولوجيا والطابع المحدد لنظام هذه التكنولوجيا.

وكما يلاحظ وليامز، فإن البث الإذاعى والتليفزيونى تم تنظيمه وتطور فى سياق مجتمع مجزأ بالفعل، حيث تعيش كل أسرة منعزلة فى مسكنها الخاص لا تربطها رابطة بغيرها. وجاء هذا الوضع محصلة لا محيص عنها لتطور يتحكم فيه السوق، عمل على تفتيت الجماعة وحكم على الأفراد بالمعيشة فى مهاجع مادية وسيكولوجية معزولة. وإن بث الرسائل من مصادر إرسال مركزية إلى متلقين من الأفراد المتناثرين يخدم ويضاعف التدفق الذى يسير فى اتجاه واحد

وترسخ فى طبيعة النظام ويفصل الحاكمين عن المحكومين، وكذلك فإن السيارة كما قال جارنهام[١٠]:

«لم تكن نتاج اختراع آلة احتراق داخلى وإنما كانت آلة الاحتراق الداخلى، بالأحرى، إحدى الوسائل التى نشدتها الرأسمالية، ووجدتها فى مرحلة معينة من مراحل التطور الصناعى لكى تستخدم استخدامًا اجتماعيًا عن طريق تطوير التكنولوجيا الإنتاجية الصناعية الحديثة وكذلك عملية التسويق التى تعد أكثر أهمية. وفضلاً عن هذا فإن صناعة السيارات، كما نعرفها اعتمدت فى نموها على إدخال هذه الوسائل فى بنية سياسية تحملت عبء بناء الطرق على حساب العامة بينما سمحت بأن تتراكم فى قطاع خاص الأرباح الناتجة عن صناعة السيارات وبيعها».

وتقدم الأزمة الأيكولوجية التى تحوم فوق المجتمع الصناعى الدليل النهائى. وقد اقتفى بارى كومونر Commoner [١١] بعناية آثار بعض جوانب العلاقات التى تكشف عنها الصلة القائمة بين التكنولوجيا السائدة والنظام الاجتماعى ويذكر:

«إن الصلة الحاسمة بين التلوث وجنى الأرباح يبدو أنها تتمثل فى التكنولوجيا الحديثة التى تعد المنبع الأساسى للزيادة الحديثة فى الإنتاجية وبالتالى فى تحقيق الأرباح، فضلا عن كونها المصدر الرئيسى لألوان الهجوم الحديثة على البيئة. وإن المشروعات الخاصة الحديثة التى يدفعها ميل داخلى للحصول على أقصى ربح قد تلقفت هذه التجديدات التكنولوجية الضخمة التى تعد بإشباع هذه الحاجة، ولا تدرك عادة أن هذه التجديدات كثيرًا ما تكون من أدوات البيئة».

ومن الجلى أن العامل الأساسى فى إدخال التكنولوجيا الحديثة هو السعى للحصول على الربحية ويعد «عدم الوعى» بالآثار الناتجة عن ذلك بمثابة لا مبالاة حقًا بالتكاليف الاجتماعية ـ التدهور البيئى المترتب على ذلك ـ التى تقع على عاتق المجتمع ولا تؤثر على المنتج.

وما يحظى بأهمية خاصة هنا هو ما توصل إليه كومونر من أجل التكنولوجيا التى أدخلت إلى الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية بوجه خاص، قد

كشفت عن اتجاه ساحق يعمل على تدهور النظام الأيكولوجى. وكما نعلم فإن الأجهزة الإعلامية التى فى خدمة النظام قدمت هذه المعلومات فى صورة زائفة تمامًا إلى عامة الجمهور. وقدم التعبير التجريدى الغامض «التكنولوجيا» باعتباره تفسيرًا لأسباب الأمراض المتفشية بين الناس ـ وليس التكنولوجيا المحددة المرتبطة بالرأسمالية الساعية إلى الربح.

ويزودنا المجال العسكرى بمثل من الأمثلة الصارخة والمستمرة على كيفية توجيه «العلم» و«التكنولوجيا» و«الموضوعية» فالأموال التى يقدمها البنتاجون تحكمت فى البحوث التى أجريت فى الولايات المتحدة لما يزيد على جيل من الزمان. وقد أوضح عالمان[١٢] استنادًا إلى دراسة العقود التى أبرمتها وزارة الدفاع فى ٩ فبراير ١٩٧١ مع جامعة ساتنفورد.

«اتضح من دراستنا أن القوات المسلحة طورت برنامجًا رشيدًا حسن الإدارة كى تحدد أولويات البحث وفقًا للاحتياجات العسكرية الجارية والمزمعة. ومن أجال أن تشترى من الجامعات البحوث الإنمائية التى ترتكز على هذه الاحتياجات. وفى حين أن العمل العلمى تم بموضوعية وفقا لما عكسه كل مشروع على انفراد فإن التمويل المتاح عمل على توجيه اختيارات العلماء نحو أى مشاريع يتعين عليهم اتباعها (ص ٢٠٧) (وقد أضيف التأكيد).

ويستشهد هذان العالمان بالمسئولين فى وزارة الدفاع الذين يرون أن «وزارة الدفاع لا تقبل أى إنتاج علمى وتكنولوجى يثمره النمط العشوائى الذى ينتج عن أنشطة البحوث المستقلة فى الجامعات. وبالأحرى فإن اهتمام وزارة الدفاع بمجال معين يمكن أن يدفع ويحفز عملية النمو والتطور التى يجرى تخطيطها لملء الفجوات التكنولوجية فى القدرات العسكرية سواء فى الأجل القصير المحدد أو فى الأمد الطويل العام». (ص ٧١٠).

وتقدم الملابسات المحيطة بتطور التوابع الصناعية للاتصال مثالاً آخر تتضح منه المنابع السياسية الاجتماعية للتكنولوجيا. وعلى الرغم من أن التكنولوجيا امتدحت لقدرتها على توفير تعليم شامل وإثراء ثقافى مع إتاحة إمكانية التوصل على الفور إلى مستودعات المعلومات عبر العالم بأسره، فمن الضرورى أن نتذكر

أن الأموال التى أنفقت على البحوث الإنمائية والتى أفضت إلى تصور وإنتاج مراكز الإرسال والهوائيات المحلقة عاليًا وفرها اتحاد عسكرى تجارى أمريكى مبتغيًا تحقيق أهداف جلية. ولم يكن هذا السعى عشوائيًا يبغى إيجاد وسائل اتصال جيدة. فقد كان تطور التوابع الصناعية، منذ بدايته، معبرًا عن الجهود الموفقة التى بذلتها شركات الاتصال الخاصة فى الولايات المتحدة لإزاحة البريطانيين عن هيمنتهم على الاتصال الدولى التى حققها لهم سيطرتهم على الكابلات البحرية المنتشرة عبر القارات.

وتحقق هذا الجهد بالتعاون الوثيق بين الشركات التجارية الاحتكارية والقوات المسلحة فى الولايات المتحدة التى كانت تبدى اهتمامًا فائقًا بالاتصالات الآنية، بهدف خدمة الإمبراطورية الأمريكية التى تنتشرقواتها فى جميع القارات. وقد خضع أول نظام عمل على تحقيق الاتصال عبر التوابع الصناعية للإشراف العسكرى(١٣) .

وبعد عقد من الزمان فى أوائل السبعينيات، تكون اتحاد دولى (سمى In-telasat) ضم ٩١ دولة (حاليًا) مستخدمًا نظام التوابع الصناعية فى الولايات المتحدة. وسيطرت على هذا النظام منذ البداية الشركات التجارية الأمريكية الكبرى Comsat, RCA, ITT A. T. & T, التى تعمل فى تعاون وثيق مع وزارة الخارجية الأمريكية على الصعيد الحكومى المشترك. وفى السنوات الأخيرة فإن الدوافع الوطنية لدى الدول الأعضاء فى انتيلسات قد ضغطت من أجل الحد من السيطرة الرسمية للولايات المتحدة (عن طريق التصويت). وعلى الرغم من ذلك، فإن جميع المشتركين قبلوا مبادئ وإجراءات تشغيل نظام تكنولوجى فى تكوينه ومعايير ترشيده.

ويذكر أحد الذين سردوا تاريخ هذا الاتحاد (انتيلسات) (١٤) أن «القرارات (يمكن أن) تصدر وفقًا للأهداف المالية والتكنولوجية بصرف النظر عن المقاصد السياسية أو المثل العليا فى المدى البعيد ويستحسن ذلك» (ص ١٥٨). ويقول آخر: فإن جميع الدول الأعضاء فى هذا الاتحاد البالغ عددها ٩١ دولة بما فيها يوغوسلافيا والعديد من بلدان العالم الثالث، ارتضت حتى الآن سيادة مبادئ

الفعالية والوظيفية Functionalism وتفوقها على الاعتبارات السياسية والاجتماعية، ولا يعد هذا الأمر بالنصر الهين فى المجال الأيديولوجى وفى إطار الإنتاج ـ الربح بالنسبة للرأسمالية بوجه عام والشركات التجارية الأمريكية بوجه خاص. لأنه حالما يطبق تعريف السوق «للفعالية» فإن احتمال بل إمكانية تضمين العوامل الاجتماعية فى حساب التكاليف أو الأرباح يختفى حتمًا.

ومجمل القول إن التكنولوجيا ـ ولاسيما تكنولوجيا الاتصال ـ قد تم إدراكها وتطويرها وتشبعها بمصالح الرأسمالية الأمريكية ومواصفاتها منذ الحرب العالمية الثانية بوجه اليقين ومازالت كذلك حتى الآن. ويجب التسليم بإمكان أن تستخدم التكنولوجيا، مهما كانت منابعها، على نحو بديل فى حالات معينة غير أن هذا الموضوع يستدعى إجراء تقييم متأن لكل حالة على حدة. وسنزيده إيضاحًا فيما يلى:

وبما أن التكنولوجيا الغربية لا تعد جزءًا لا يتجزأ من النظام الاستغلالى فحسب، إنما تعمل على توسيع وتعميق ذلك الاستغلال، فهل يمكن تصور وجود بديل؟

ثمة نهج ممكن، يتمثل فى القسمات السائدة للتكنولوجيا الغربية أثناء فحص الاتجاهات البديلة الممكنة التى ترى أن الاكتشاف التكنولوجى يمكن الأخذ به إذا كانت دوافع وحوافز وتوزيع القوة الاجتماعية مغايرة. وما هو أساسى فى هذه النظرة هو القرار بأن تطور الاختراعات والاكتشافات والعلم بعامة ينبع من عملية تاريخية ومن الاحتياجات الاجتماعية التى تبدت فى حقبة معينة. وثمة بدائل وفرص مختلفة تتاح أثناء تطور هذه العملية أو تلك الآلة أو ذلك المنتج. ويكون توزيع السلطة الاجتماعية والتأثير الاجتماعى هو العامل الحاسم الذى يحدد أى مجرى يتعين اتباعه وأى اختيار ينبغى أن يحتذى وأى فرص سوف تغتنم وأيها سوف ينرك دون ارتياده وسبر أغواره.

ويلحظ جارنهام[١٥] ، مثلا، كيف أن حركة Luddite (محطمو الآلات)، التى ظهرت فى انجلترا فى فترة مبكرة من تطور الرأسمالية الصناعية قد افترى عليها وأسىء عن عمد تفسير التحدى الذى كان يواجهها:

«وحتى وقت حديث، فإن هذه الحركة التى قامت بها طبقة عمالية فى طور التكوين لمعارضة الرأسمالية الناشئة، وسمت بالغباء وحكم عليها بأنها تعارض التقدم النافع. ولم تكن هذه الحركة على هذا النحو إذ كانت نضالا لا يعادى التكنولوجيا فى حد ذاتها (فقد أراد النساجون الخلاص من الكدح الشاق العنيف) وإنما انصب هذا النضال على اختيارات التكنولوجيا واستخداماتها... وكانت حركة اللوديت تعارض إدخال تكنولوجيا تحبذ تغليب سيطرة رأس المال المركزية فى المصانع على السيطرة اللامركزية التى يقوم بها النساجون أنفسهم».

وعلى الرغم من أن الكثير من الفرص الأولية التى أتيحت للسير فى مجرى تاريخى مغاير قد يكون قد ضاع بلا رجعة فإنه من الأمور المهمة فى حد ذاتها - ولا سيما بالنسبة لمجتمعات يمكن أن تتاح لها فرصة اختيار أخرى - إقرار أن ما هو سائد الآن فعلاً لا يثبت تفوقه من الناحية التطورية ولا حتمية حدوثه[١٦]. لاريب فى أنه من المتطلبات الأساسية والأولية لاتخاذ القرارات الاجتماعية المهمة إدراك أن اختيار التكنولوجيا يمكن أن يؤثر تأثيرًا بعيد المدى على نسيج كامل من العلاقات الاجتماعية.

وأن أقل ما يمكن توقعه من هذا الإدراك هو التباطؤ فى الاندفاع لتقليد ومحاكاة النماذج الإنمائية الغربية (ونماذج الاتصال). مما يستدعى مقاومة النظرة التى تعد التنمية (سباقًا) وأنه لا يمكن التقاعس عن الدخول فى هذا السباق الذى يجب أن يجرى فى الحلبة التى أعدها فعلا أولئك الذين يطوفون، مصابين بالدوار، حول مجراه لزمن طويل.

ويحسن أن يكون القرار الرئيسى الخاص باستيراد العالم الثالث وغيره للتكنولوجيا الغربية هو «لماذا الاندفاع» ومن الأفضل حقًا أن يكون الشعارات هى التأخير والتأجيل والإرجاء. ويطرح جون لنت Lent [١٧] مثلاً سؤالاً بصدد وضع «مشابه للوضع الموجود فى ماليزيا حيث ترسى الخطط لإدخال التليفزيون الملون قبل أن يعمم تمامًا التليفزيون الأبيض والأسود. فلماذا؟ ولا تأتى الإجابة من ماليزيا وحدها وإنما أيضًا من مركز الرأسمالية الاحتكارية فقد بلغت سوق أجهزة التليفون الأبيض والأسود فى الولايات المتحدة فى أواخر الخمسينيات حد

التشبع تقريبًا. ومن أجل الحفاظ على استمرارية الإنتاج وضمان الأرباح المرتفعة، دفع بالتليفزيون الملون إلى السوق الداخلية وتم ترويجه بثمن مرتفع. فهل احتاج الأمريكيون إلى هذا؟ يستفيد الآسيويون من اتباع نفس المسار؟

وتشير الشواهد المستمدة من مصادر شتى إلى النفع العظيم الذى يحققه التروى والتفكير والتقييم المتأنى والتردد قبل أن تدخل فى أى مكان أحدث نماذج البحوث والتقنيات المتقدمة التى تصدر عن الشركات الغربية الساعية إلى الربح.

وعلى سبيل المثال، فإن متضمنات وآثار الثورة الخضراء التى حظيت بالكثير من الدعاية ـ والتى تتمثل فى إدخال أنواع البذور ذات الإنتاج الكبير إلى كثير من الأقطار الآسيوية ـ لم يبدأ وضعها فى الاعتبار إلا الآن وفقا لما ورد فى تقرير بمجلة العلم(١٨):

«يتمثل نقد عام ومهم للثورة الخضراء فى أنها لا تعد غير تكنولوجيا زراعية أمريكية نقلت إلى الخارج، وذلك بعيدًا عن كونها مصممة خصيصًا للبلدان الأقل نموًا. وأكثر الجوانب بروزًا فى هذا النقد وهو أن الثورة الخضراء مثل الزراعة الأمريكية تعتمد على مدخلات الطاقة العالية مثل المخصبات والمبيدات الحشرية والوقود... وتصلح محاصيل الثورة الخضراء للوفاء بالمعايير التجارية الغربية فى الإنتاج الضخم والأرباح المرتفعة. وقد تم إعدادها وتصميمها لكى تنمو فى نطاق الزراعة ذات المحصول الواحد حيث يزرع الحقل بأسره بنفس النوع من المحصول الواحد... والحد من التنوع لا يفيد بوجه عام إلا فى الزراعة التى تتسم بطابع تجارى واسع؛ حيث يساعد توحيد المحصول على ميكنة الحصاد والتغليف والتسويق. وأن قيام الفلاح المزارع بإقلال عدد المحاصيل أو الأنواع التى يزرعها إنما هو بمثابة ضمانة ليس إلا تحميه من التعرض لمخاطر أكبر».

وما يقدم بوصفه تكنولوجيا منقذًا للحياة يمكن أن يكون على نقيض ذلك كارثة محطمة للمجتمع.

ويقدم لنا المجال الطبى مثالاً آخر مروعًا لما يمكن توقعه من التكنولوجيا المنتجة للسوق. ويشير أخصائيو السرطان إلى أن «ضروب السرطان التى

نشهدها الآن إنما يعود منشؤها إلى ما بين ١٥ و٣٥ عاماً مضت.. ويحتوى الهواء الذى نستنشقه على غازات وذرات لم يسبق لها أبداً أن تسربت إلى رئة الإنسان. وتوجد فى طعامنا كيمائيات تستهدف تحسين مذاقه ونضارته ومظهره - إلا أنها غريبة على الأمعاء والكبد والكلى والدم» كما أنهم يلاحظون أنه «لا يزال مستمراً كما كان فى الماضى عدم إجراء اختبارات أولية سابقة للمواد المخصصة لعلاج السرطان وغيره من الأمراض الخطيرة، إنما يتم الفحص بغرض إمكانية الاستخدام والبيع والمنفعة»[١٩].

ولقد أوصت جماعة من علماء البيولوجيا الجزيئية منذ أمد قصير بعدم الاستمرار فى بعض أنواع تجارب الهندسة الوراثية إلى حين التأكد من المخاطر التى ينطوى عليها مثل هذا العمل. وقد علق كاتب علمى[٢٠] على هذا الاقتراح الذى لم يسبق تقديمه «... لا تتوافر لدينا فعلاً آليات مفيدة تتيح إجراء مناقشات مفيدة بصفة مسبقة لمثل هذه القضايا فى مجال البحوث العلمية.. ونحن فى حاجة ملحة إلى تطوير آليات اجتماعية وسياسية أفضل كى نتوقع البحوث الخطيرة وربما استطعنا التحكم فيها أيضاً».

وكتب عالم أمريكى، ليون كاس Kass [٢١]، عن نفس موضوع «الهندسة البشرية» بطريقة مثيرة للمشاعر:

«ولما كانت تنقصنا الحكمة، فإن حاجتنا تصبح ماسة إلى الحيطة ويمكن أن نقول: إنه بسبب افتقادنا تلك «الحكمة النهائية» فإنه فى وسعنا أن نتحلى بما يكفى من الحكمة كى ندرك أننا لسنا حكماء بما فيه الكفاية. وعندما تنقصنا الحكمة الكافية للفعل فإن الحكمة تقضى بألا نفعل شيئًا. وما تمليه هذه الحكمة الثانية الأفضل (وربما الحكمة الوحيدة) بصدد التكنولوجيا اللازمة للهندسة البشرية هو الحيطة، التحفظ، التأخير، الامتناع» (أضيف التأكيد).

ويتساءل: «ألا يوجد ثمة تناقض فى الفكرة القائلة: بأننا نمتلك القوة للتحكم فى جميع النتائج المعاكسة للتكنولوجيا، إلا أنه تنقصنا القوة لتحديد ما إذا كان ينبغى تطويرها فى المقام الأول؟» (ص ٧٨).

وتلك أسئلة فيزيائية؟ فمن شرع فى التفكير فى الأسئلة الثقافية ـ النفسية وفئ آثار تلقى الرسائل التى لا تختبر إلا من أجل أثرها الإعلانئ وفعاليتها الاستهلاكية على أفئدة وعقول مئات الملايين من البشر؟

لقد وجدت حفنة قليلة فقط من البشر فى المجتمعات ذات الأسواق المتقدمة فعلاً، دفعها فى تفاقم الأزمة الاجتماعية إلى التأمل والتفكير معبرة، على حياء، عن ضرورة الحيطة والحذر تجاه العلم والتكنولوجيا. ولا تزال حفنة أقل هى التى تربط بين طبيعة البحوث والتكنولوجيا وهيكل النظام الاجتماعى الاقتصادى السائد. وعلى الرغم من ذلك، وفيما يتعلق بالزراعة والطب والطاقة الذرية وإنتاج الطاقة الكهربائية والمنظفات الصناعية وعدد متزايد النمو من الصناعات والمنتجات، فإنه ينمو الشعور بأن الوقت قد حان للدعوة إلى وقفة مؤقتة على أقل تقدير.

وما إذا كان ذلك مجديا أيضًا فى نظام سوق شديد التحصين هو أمر قيد البحث. غير أن الموضوع المطروح هنا هو بروز عدم اليقين والارتياب فى مركز البنية الرأسمالية العالمية ذاتها تجاه عمل ذلك النظام. ومن اليقين أن الضوء الأصفر الذى يرمز للحذر ينبغى أن يومض فى جميع المناطق المحيطة بالنظام ـ فى جميع الدول التابعة وشبه التابعة ونصف المتحالفة التى تشكل ما يسمى بكل غرابة، العالم «الحر». كما ينبغى للدول غير الدائرة فى الفلك الرأسمالى التى انبهرت خفية أو علنا بالتقنيات والنماذج الغربية أن تشرع فى إعادة تقييم هذا الافتتان.

وليس ثمة قواعد ومبادئ إرشادية بسيطة يمكن أن تقدم لأولئك الذين يهتمون بتفادى السير فى المجرى الفاجع الذى يبدو أن مجتمعات الملكية الخاصة تنهجه فى الوقت الحاضر. ومن المؤكد أن فهم الأساس الاجتماعى لأصول وأشكال التكنولوجيا أمر إلزامى. ومن الممكن أن مدى تعبير تكوين اجتماعى عن مصالح شعبه العامل هو المحك الذى يحدد إمكانية خضوع أمة من الأمم لفرض تكنولوجية قمعية. والنظام الاجتماعى الذى لا يتظاهر بأى طابع طبقى واضح

فالنتائج تكون جلية: إذ يصبح من المحتم زيادة استيعابه فى النظام الاقتصادى الغربى وقيمه.

ومن المشكوك فيه ما إذا كان يمكن بلوغ سياسة وطنية مستقلة ولو جزئيا، فى مجتمع مقسم طبقيا ينهض على الملكية والامتيازات. ومن المؤكد أن نفس الضرورات الملحة وما يماثلها، مثل تهدئة الشعب العامل، وتنظيم الاستهلاك، وتلبية تشوق الطبقة الوسطى إلى الصعود، وفوق كل شىء الحفاظ على النظام، هى التى تكون ماثلة فى جميع مجتمعات السوق ـ متقدمة ونامية وتلك التى ما زال يتعين عليها السير فى طريق النمو، ولذلك فمن المحتمل أن ما يحدث فى أى اقتصاد ينهض على السوق سواء فى المنطقة المحيطة أو شبه المحيطة لا يتعدى درجة التقليد ومدى التغلغل والسيطرة فى ارتباط بالمستوى الإنمائى.

وعلى الرغم من ذلك، فقد يكون من المفيد تقديم وصف وجيز لعدة نهوج عامة تفضى إلى تحقيق الاستقلال التكنولوجى ويمكن تطبيقها فى مجتمعات توجد بها قاعدة اشتراكية على أقل تقدير.

وإذا ما انطلقنا من التسليم بأن التكنولوجيا والعمليات المرتبطة بها إنما تبدأ فى نطاق الاحتياجات المنتظمة للطبقة السائدة فإنه يترتب على ذلك أن الاحتياجات الأصيلة للأمم الضعيفة والتابعة والتى تقع فى المحيط الخارجى لن تنال اعتبارها من قبل منتجى التكنولوجيا الجديدة ومصدريها. ومن المفيد هنا الاستعانة ببعض الإحصاءات: وقد لاحظ مولانا Mowlana [٢٢] «أن ثمانية وتسعين فى المائة من البحوث العلمية والتكنولوجية تجرى فى الوقت الراهن فى الدول المتقدمة ـ وتسير هذه البحوث على هدى تجاربها الخاصة ـ وأن نسبة واحد فى المائة فقط من هذه البحوث يوجه لدراسة المشكلات الخاصة بالبلدان النامية».

كما أن برنامج الفضاء يعد مثلاً صارخًا على التكنولوجيا التى تخدم الأقوياء، حاليًا، وإن كانت تعد بمزايا ضخمة للضعفاء. ولاحظ تقرير لصحيفة نيويورك تايمز[٢٣] أن «الأمم المتحدة ذاتها لا تتوفر لديها القوى العامة الفنية ولا الموارد

المالية لمعاونة البلدان (الأفقر) فى الانتفاع بالمكتشفات الجديدة. وفى الوقت الراهن فإن الميزانية السنوية لبرنامج الفضاء التى تبلغ ٧٧٠٠٠ دولار من المفترض أنها تغطى النفقات التى يستلزمها إطلاع مائة بلد على جميع نواحى الاستخدامات الفضائية» وعلى سبيل المقارنه، فإن وكالة الفضاء الأمريكية (NASA) يوجد تحت تصرفها سنويا زهاء ٩ مليار دولار، عبر فترة تمتد إلى ١٥ سنة، وكان لا يزال تحت تصرفها فى عام ١٩٧٥ مبلغ ٢،٥ مليار دولار.

فهل يكون من المستغرب إذًا ألا تحصل الدول الأضعف إلا على مايتيحه لها أرباب الهيمنة؟ ولكن إذا كان على الدول الخاضعة للسيطرة ألا تثق وألا تعتمد كثيرا على - الخدمات الجليلة ومجموعة الآلات التى تزودها بها مصادر الإمداد القوية،فماذا فى مستطاعها أن تفعل؟ وإيجازًا، فإنها، تستطيع الاعتماد على الذات. فذلك هو السبيل الوحيد، الذى يمكن أن يكفل للدول الضعيفة ألا تكون فى حالة تبعية دائمة للمحسنين إليها.

وما العناصر التى تتكون منها سياسة الاعتماد على الذات؟ يتضح أحد أبعاد هذه السياسة إذا ما افترضنا مجتمعا تمكن من القضاء إلى حد كبير، إن لم يكن كلية، على الرأسمالية وأرسى بعض القسمات الأساسية للاشتراكية مما يعطى أولوية قصوى للتخطيط المركزى والرقابة الصارمة على الحياة الاقتصادية - وسوف تؤثر هذه الإجراءات تأثيرًا بالغًا على تدفق التكنولوجيا. وسوف تعمل هذه الإجراءات على تنظيم الواردات والصادرات وكمية الاستثمارات الأجنبية (إن وجدت) ومستوى الاستهلاك الشخصى ونوعيته (بما فى ذلك استهلاك المعلومات) وعلى أقل تقدير ضبط، والحد من السياحة، والأنشطة المماثلة التى تشوه بنية الاقتصاد والسلوك الاقتصادى وسلوك البشر. وهذا الاعتماد على الذات:

«سوف يتضمن استخدام موارد الأمة من أجل الوفاء بالقيم الاشتراكية الثلاث أى توفير ضرورات الحياة والعمالة والمساواة. ولن تهدر الموارد فى استهلاك حفنة من الأفراد لسلع الرفاهية والكماليات الغربية. وسوف تخصص بدلا من ذلك

لإنتاج وتوزيع الأغذية والرعاية الصحية. والمساكن والمدارس بحيث يستفيد منها الجميع»[٢٤].

وسوف تسمح هذه الأولويات بتحقيق منافع أخرى مهمة. وتتيح بصورة آلية إيجاد متنفس والتوقف برهة قبل الاندفاع فى اتجاه نقل التكنولوجيا واستخدامها دون تقييم وترو، وهو ما يمكن أن يكون لصالح المشروعات الأجنبية المستثمرة أكثر منه لصالح الحياة الداخلية. وفضلا عن ذلك، فإن هذه الألويات يمكن أن تتيح، بصورة انتقائية، إيجاد وسيلة عملية أساسية لتقييم ما قد يكون مجديًا فى نطاق العمليات والمنتجات التى تعرض بفخر وزهو ويكثر تقديمها بنشاط فى الغرب المعدى تكنولوجيًا.

وتنطبق تحذيرات فرانز فانون[٢٥] على جميع من يحاولون ترسم خطى نموذج التنمية الغربى مستقبلا:

«نستطيع أن نفعل اليوم كل شىء ما دمنا لا نحاكى أوروبا، ما دامت لا تستحوذ علينا الرغبة فى اللحاق بأوروبا..... ولقد قررت مستعمرة أوروبية سابقة منذ قرنين من الزمان اللحاق بأوروبا ونجحت فى ذلك تمامًا بحيث غدت الولايات المتحدة الأمريكية وحشًا ترعرعت فى داخله شوائب أوروبا وأمراضها ولا إنسانيتها واكتسب أبعادًا مروعة. نحن لا نبغى اللحاق بأحد وما نريد أن نفعله هو السير قدمًا، طوال الوقت، ليلا ونهارًا، فى رفقة الإنسان وبصحبة جميع البشر. ولا يحسن أن تتضخم القافلة وتتمدد لأن كل صف فى هذه الحالة سوف يصعب عليه رؤية ما تقدمه.... ولابد من قلب صفحة جديدة ويتعين أن نستنبط مفاهيم جديدة ونحاول أن نجعل إنسانًا جديدًا يقف على قدميه».

وهل الانتقائية التى تتمثل فى التقاط واختيار عمليات ومنتجات البلدان الرأسمالية الاحتكارية من أجل تطبيقها محليًا تعد اختيارًا مجديًا؟ إن أكثر ما يمكن قوله فى هذا الصدد هو «ربما». غير أنه حتى «ربما» يمكن أن تنطوى على قدر كبير للغاية من الثناء والتقدير، ما لم تكن عملية الانتقاء مصحوبة برؤية عامة واضحة، وفى مثل هذه الرؤية العامة فإنه يجب على المجتمع الوطنى

وقيادته بذل الجهد بصورة مسبقة حتى يمكن تحديد مستقبل الرجال والنساء وتحديد مكانة البشر فى الاقتصاد والأهداف الأساسية التى ينبغى للمجتمع نفسه تحقيقها. ولقد لاحظ دالاس سميث Smythe[٢٦] الذى أمعن التفكير فى هذه الموضوعات «إنه لا توجد طرق اشتراكية فى التنمية التكنولوجية الرأسمالية الغربية».

والواقع أنه لا يوجد مركز للمشتريات متاح، تعرض فيه الآلات والعمليات والسلع المحايدة التى توافق هوى واختيار من يحتمل اشتراكهم فى «سباق التنمية».

ولا يمكن بأى حال اعتبار أن ما يعرض هو المطلوب. وإذا ما وجد مثل هذا التماثل (التطابق) فهو أمر عرضى، ويمكن بل ينبغى الاستفادة منه غير أن التفكير السليم يفترض بأن هذه المنفعة المتبادلة المحظوظة لا يمكن إلا أن تكون توافقا غير متواتر. وهذا ما لاحظه Alisjahbana[٢٧] بقوله:

«... إن مسألة ما إذا كانت التكنولوجيا الملائمة والوسيطة أو التكنولوجيا البديلة متاحة لأقل البلدان نموًا لا ينبغى أن تعتمد على مسألة ما إذا كانت هذه التكنولوجيا متاحة فى العالم أو فى الأسواق الأجنبية. ويجب أن يحسم هذه المسألة مفكرو هذه البلدان ومعاهد البحوث فيها بوصفها أحد العناصر المكونة لحلقات التنمية، وذلك بمعاونة كافة المفكرين التقدميين المحتملين فى العالم المتقدم».

إلا أنه من الحقيقى أن المشكلات تبدأ من النقص فى المؤسسات والأفراد الذين يتسمون بالكفاءة والمهارة فى التقييم وإذا لم تكن التبعية فى المجال التكنولوجى مطلقة للغاية فإن المخاطر يمكن أن تكون أقل بكثير ويسهل تصور البدائل.

ولقداسترعى جوان كورادى Corradi الانتباه إلى حالات الوهن والتبعية المسيطرة على مجالات العلم والجماعات العلمية فى أمريكا اللاتينية، مثلا. وهى وجه آخر لحالة التبعية والاستغلال العامة. ويصف كورادى[٢٨] ما يطلق عليه النزعة العلمية «Scientism» وعواقبها بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية:

«تشير النزعة العلمية اليوم، إذا ما استخدمنا تعبيرات واقعية، إلى الحالة التى يوجد فيها علماء أمريكا اللاتينية الذين تواءموا مع السوق العلمية العالمية ـ والتى تسيطر عليها فروع متقدمة للغاية من فروع المعرفة ـ والذين تخلوا عن الاهتمام بالمنظمات الاجتماعية والثقافية لأنشطتهم فى سياق تبعية أمريكا اللاتينية. وتنصب مجهوداتهم على بحوث متخصصة ويقبلون الأهداف والمعايير التى أرستها المراكز الدولية. ويتمخص هذا الوضع عن بعض النتائج المهمة، من بينها أن النزعة العلمية تدعم التبعية الثقافية وغيرها من ضروب التبعية فى أمريكا اللاتينية. وتتمثل حالة التبعية فى التطور الداخلى للبحث والتنظيم العلمى فى كل بلد وكذلك فى «استنزاف العقول» على الصعيد الدولى من المناطق التابعة إلى العواصم الكبرى، ويقع «العلميون»» فى بلدان أمريكا اللاتينية فريسة للإحباط على الدوام. وإن أولئك الذين تخصصوا فى البحوث الأساسية والذين يطمحون إلى الانضواء تحت راية الدوائر العليا فى الأوساط العلمية العالمية كثيرًا ما يصيبهم الإحباط بسبب العوائق التى لاتحصى فى بلادهم، تنظيمية كانت أم ثقافية: بدءا من الارتياد، السافر أو عدم التشجيع الرسمى حتى افتقاد الأموال والمعدات وكذلك الأمن لدائم. ويحاول الكثير منهم، تملصا من كل هذه الإحباطات، تدعيم صلاته وتوثيق عراها مع المؤسسات الأجنبية العاملة فى الخارج، أو فى داخل بلادهم، والتى لا تتفق أولوياتها بأى حال مع أفضل مصالح بلدان أمريكا اللاتينية. كما أن علماء آخرين قد عملوا على إضعاف شأنهم وأصبحوا جامعى بيانات لمعالجتها فى أماكن أخرى أو أنهم يطبقون محليًا نتائج البحوث التى أجريت فى أماكن أخرى. ويتجهون لأن يصبحوا deintellectualized كلية بأكثر من كونهم باحثين أساسيين، بمعنى أنهم يصبحون من المتخصصين فى المسائل العلمية ليس إلا. ويتوازى هذا المأزق الفكرى بصورة مذهلة مع كوكبة العناصر الاقتصادية المكونة للتبعية وتغدو بلدان أمريكا اللاتينية منتجة للبيانات الأولية ومصدرة للعاملين المؤهلين»، (ص ٤٨ ـ ٤٩).

وهل من المعقول ـ توقع أن يكون فى مستطاع هذا الوضع إثمار النوع المطلوب من الانتقائية فى المسائل التكنولوجية حتى يمكن التغلب على حالة التبعية؟

يصعب تصور هذا الأمر وأن ما يمكن توقعه من مراكز التنمية الرأسمالية المتقدمة أقل من ذلك أيضًا. ومهما كان نوع التقييم الذى يجرى هناك، فقد اضطلعت به نفس الجماعات والمصالح التى تسيطر على البحوث والمنتجات التى يحفزها البحث العلمى. وعوضًا عن إجراء التقييم حاليًا فإنه كثيرًا ما يبذل الجهد فى الولايات المتحدة على الأقل للحيلولة دون دراسة الآثار الممكنة للتكنولوجيا الجديدة فى الأجل الطويل. ولعل حالة البث المباشر عن طريق الأقمار الصناعية تلقى الأضواء على ذلك.

وعلى الرغم من أنه لا يزعم أحد الآن بأن الإرسال من توابع الفضاء الصناعية إلى أجهزة الاستقبال المنزلية متوقع على الفور فإن التكنولوجيا معلومة وقادرة على بناء هذه التوابع. ومن ثم، لم يكن من المستغرب، أو المزعج، أن تعرب أمم كثيرة عن شديد قلقها بشأن النتائج المحتملة للبث المباشر عبر التوابع الصناعية فى وقت ما مستقبلا. فهذا القلق إنما هو بمثابة تطور طبيعى للوضع الراهن الذى يسيطر فيه حفنة من تكتلات وسائل الإعلام فى البلدان الرأسمالية الصناعية الغنية على تداول الأنباء والأفلام والمجلات وبرامج التليفزيون وغيرها من المواد على الصعيد الدولى.

وأن الجهود التى بذلت فى إطار اليونسكو والأمم المتحدة لعرقلة الاستحواذ الكامل للبث المباشر عن طريق التوابع الصناعية من قبل هذه المصالح التجارية نفسها عارضتها بشدة الولايات المتحدة(٢٩). وقد كان موقف الولايات المتحدة، الذى يعبر تعبيرًا مباشرًا عن مصالح تكتلات وسائل الإعلام فى أمريكا الشمالية هو أن «أى اتفاق دولى بشأن المبادئ التى يحسن أن تنظم البث عن طريق الأقمار الصناعية سابق لأوانه».

ووفقًا لهذا الرأى(٣٠) فإن:

«المهمة المباشرة لا تتمثل فى وضع مبادئ لاتفاق دولى وإنما تتمثل فى إجراء تجارب البث عبر الأقمار الصناعية حتى يمكن التوصل إلى كنه ما تنطوى عليه من كامل الإمكانات فى خاتمة المطاف، وتطوير روح وأساليب التعاون الدولى فى

هذا المجال، ورأت الولايات المتحدة أنه إذا ما تم التعجيل بإصدار القواعد فإنها يمكن أن تعمل على تجميد تطور البث عبر الأقمار الصناعية (ص١١) (مع إضافة التأكيد).

وباختصار، فإنه (فى رأيهم) لا ضرورة لأى قواعد أو تقييم ولندع التكنولوجيا تنتشر، وإن موضوع التنظيم والسيطرة لا يغدو مشروعًا إلا بعد أن خلقت التكنولوجيا لزومياتها التى لايمكن اجتنابها، وفقًا لبنية الهيمنة التجارية السائدة، وبذلك يكون النموذج قد أرسى دعائمه مما يواجه واضعى القواعد بالأمر الواقع اقتصاديا وتكنولوجيا.

ولقد تأمل إدوين باكر E. Parker فى المشكلات التى تواجه أولئك الذين يرغبون فى استخدامات التكنولوجيا بصورة بناءة ومتقدمة فكتب يقول:

«يكمن لب المشكلة فى المؤسسات الاجتماعية التى تسيطر على تطور التكنولوجيا وتوزيعها... وتشكل المؤسسات التى استحوذت على التكنولوجيات المهمة فى عصرنا أو نمت من حولها النظام السائد فى المجتمع. وسوف يتضمن تغيير تكنولوجيا الموصلات الأرضية (مثلا) تغيير صناعة السيارات ومورديها (بما فى ذلك صناعة الصلب) وصناعة البترول ونظام ضريبة الجازولين الذى ينطوى على أسباب دوامه واستمراره والذى يساند الحلقة المطردة من عملية التشييد الواسعة النطاق على حساب الأشكال الأخرى من وسائل الانتقال». ويختتم باركر قائلا «إنه قبل أن يمكن إجراء تقييم للتكنولوجيا فى الدول الرأسمالية المتقدمة فلابد من إحداث «تغيير فى المؤسسات الاجتماعية».

وخلاصة القول إن التقييم الجدى للتكنولوجيا يغدو مستحيلا بسبب الغلاف السائد من المؤسسات الاجتماعية التى تدعم، وتسيطر فى الوقت الراهن على، البحوث والتنمية. بيد أن الأزمة البيئية المتصاعدة فى الولايات المتحدة شرعت تثير ضربًا من القلق فيما يتعلق بضرورة إجراء هذا التقييم ـ وهو تقييم ينبغى أن يتحدى طبيعة التكوين الاقتصادى الأساسى. ولقد كتب. مثلا، روث دافيس Davis[٣١] مدير معهد علوم وتكنولوجيا الحاسب الإلكترونى التابع للمكتب الوطنى للمعايير:

غير أنه يبدو الآن بجلاء تام أن صبر الجمهور على العلاج الذى يعقب المرض عادة قد تبدد. ويريد الجمهور اتخاذ بعض التدابير الوقائية ولقد اضطلع الأفراد مثلا بما يمكن تسميته بالتكنولوجيا الوقائية. فرأينا الجمهور يعمل فى هذا السبيل عند تناوله قضية وسائل الانتقال الأسرع من الصوت وردود فعله تجاه مواقع مصانع الطاقة النووية. وهذا هو نمط التفاعل لممارسة التكنولوجيا الوقائية، وهو رهن باعتراف الجمهور بأن التكنولوجيا غير معصومة من الخطأ. غير أنه من المهم فى ممارسة التكنولوجيا الوقائية الإقرار أيضًا بأن العلم كان السبب الأساسى فى التغييرات المفيدة التى حدثت عبر التاريخ الإنسانى».

«ولقد حان الوقت للقيام بصياغة التكنولوجيا الوقائية وتحديد شكلها بوصفها تخصصًا علميًا ويجب أن يكون هذا الميدان الجديد مأهولا بالاقتصاديين والقانونيين والتكنولوجيين والعلماء. ويتعين ممارستها أثناء كامل العملية التى تجرى فيها بحوث التكنولوجيا وتجديداتها واستخدامها وانتشارها وتأثيرها. وسوف تزيد من إمكانات العلم وهدوء بال عامة الناس ويمكن أن تحظى بقدر من التركيز أكبر مما يناله تقييم التكنولوجيا أو السياسة العلمية ومن الصائب التكهن بأن التأخير فى إيجاد التكنولوجيا الوقائية بوصفها تخصصًا علميًا يومئ بحدوث أضرار تصيب العلم وتؤثر على التغيرات النافعة للمجتمع فى مستقبل الأيام.

وإن البلدان التى شقت دروبا جديدة ـ أى تلك البلدان التى غيرت فعلا مؤسساتها الاجتماعية الأساسية ـ قد يشق عليها أن تقيم، فى تعبيرات فنية، تأثير التكنولوجيا والعمليات المتقدمة التي تطورت فى الغرب، غير أنها تستطيع تقييم البنية الاجتماعية للنظام الذى يخلفها. وفضلا عن ذلك، فإنه يمكنها أن تفهم أفضل من غيرها احتياجات شعوبها، وينبغى أن تكون أهدافها الاجتماعية واضحة بجلاء لا لبس فيه.

وتلك هى أدوات عامة للغاية بالفعل لوضع السياسة التى يجب تناولها بتحديد قاطع وآلات معقدة، وقد يكون مفيدًا تكرار أنه على الرغم من الطابع الملح للاحتياجات البشرية الواسعة التى لم يتم الوفاء بها فإن الموضوع الأساسى يتمثل فى أن الحذر أمر إلزامى. وأن مجرى التنمية الذى لايمكن النكوص عنه والذى

قد يفضى، فى أحسن الأحوال إلى محاكاة مبتذلة لما يوجد ويعمل على نحو يسبب كوارث بالغة، من وجهة نظر إنسانية، فى القطاع الرأسمالى المتقدم من العالم، لا يحقق نفعًا للشعب الذى يتطلب بإلحاح واستماتة. تحسين أحواله المادية، وكما لاحظنا فى مستهل هذه المناقشة، تعد التكنولوجيا فى حد ذاتها شكلا قويًا من أشكال الاتصال وليس مجرد قناته الوحيدة للبث والإرسال.



الفصل الرابع

السياسات الاتصالية الوطنية
حلبة جديدة للنضال الاجتماعى

تطرح الإدارة الحديثة التى تختص بتشكيل عقول البشر واستخدام المعلومات والصور الفكرية والتعليم والتكنولوجيا مشكلات جديدة على الشعوب الخاضعة للسيطرة . سواء داخل الدائرة أى فى البلدان الصناعية أو فى المناطق المحيطة التابعة.

ولقد اعتبر الصراع الطبقى من الناحية التاريخية معركة اقتصادية، صراعا بين الجماعات المتنازعة، الطبقة العامة فى مواجهة طبقة المالكين: وقد استهدف هذا الصراع الحصول على نصيب أكبر من الناتج الفورى (السنوى) فى الأجل القريب، ثم السيطرة على النظام الإنتاجى وتوجيهه فى خاتمة المطاف. غير أنه برز الآن عنصر جديد فى عملية المواجهة فى الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى فى أوروبا الغربية وفى أمريكا الشمالية وفى اليابان تمثل فى استخدام الطبقة المسيطرة إلى أقصى حد لجهاز إعلامى بالغ التوسع ومتغلغل فى كل مكان. وأن النضال الذى تشنه الدول التى لا تزال غير صناعية من أجل قهر تبعيتها الاقتصادية ونيل الاستقلال الوطنى وتحقيق التحول الاجتماعى يصادف عقبات بقدر سيطرة الطبقة المهيمنة، خارجية كانت أم داخلية، على شبكة الاتصالات أو بمقدار تمثيل هذا النظام لها.

ومن ثم فإن الصراع الطبقى قد انتقل الآن إلى المجال الاتصالى الثقافى بطريقة صريحة سافرة، كما أن بروز السياسات الاتصالية الوطنية إنما يعد انعكاسا للصراعات ، التى مازالت غير محسوسة بوجه عام، الناشئة بين المصالح والمطالب المتناقضة فى القطاع الثقافى الاتصالى، ومع ذلك، فإن هذا الصراع لا

يعد صراعًا ثانويًا. فالعنصر الاتصالى الثقافى يحظى بتوسيع مطرد فى جميع اقتصاديات السوق. ويبدو على الأرجح أنه يغدو الموقع الحاسم إن لم يكن الموقع المركزى الذى يدور فيه مستقبلا النضال فى مواجهة الرأسمالية وفى قلبها سواء بصفة مطلقة (وفقا لعدد العمال الذين يتم استخدامهم ورأس المال المستثمر وقيمة الناتج، ونحو ذلك)[1]، أو بصورة كيفية (وفقا للتأثير الحاسم). وما أكثر الأمثلة وتعددها على نمو الاهتمام الطبقى والوطنى بالقوى التى تخلق وتشكل المعتقدات والآراء الفردية والجماعية.

لقد أعلنت الحكومة الفنلندية فى يونية ١٩٧٢ عن تكوين لجنة رسمية» لتنظر فى المبادرات التى ينبغى أن تضطلع بها الدولة بصدد مشكلات وسائل الاتصال الجماهيرى»[2].

- ولقد قدمت الحكومة الكندية «اقتراحات لوضع سياسة اتصالية لكندا» من أجل دراستها على نطاق عام فى مارس ١٩٧٣. ولقد أعلن وزير الدولة للشئون الخارجية فى يناير ١٩٧٥ سياسة جديدة لكندا، سياسة تدعم «الاقتصاد وجوانب الحياة الوطنية الأخرى بغية ضمان الاستقلال»[3].

- ولقد أوصى فريق اليونسكو الاستشارى المعنى بالبحوث الاتصالية فى ١٩٧٢ بوضع سياسات اتصالية وطنية[4]. وأصدرت اليونسكو بدءا من عام ١٩٧٤ سلسلة من الدراسات الاتصالية الوطنية تنفيذا لتوصية فريق خبرائها[5]. وقد عقد، فى فترة سابقة، تحت رعاية اليونسكو، المؤتمر الدولى الحكومى للسياسات الثقافية فى أوروبا فى هلسنكى، فى يونية ١٩٧٢.

- وكانت السياسات الاتصالية الأوروبية موضوعا لندوة عقدت تحت رعاية المعهد الإذاعى الدولى فى مايو ١٩٧٣[6]. كما شرع مجلس أوروبا فى أن يدرس بصفة منتظمة موضوع السياسات الاتصالية على النطاق الأوروبى[7].

- وفى السنوات الحديثة صيغت برامج تفصيلية بعض الشىء عن السياسات الوطنية فى مجال الاتصال والإعلام وحظيت باهتمام كل من حزب العمال البريطانى[8] والبرنامج المشترك للحزبين الاشتراكى والشيوعى فى فرنسا[9]

والحكومة العسكرية فى بيرو والحكومة الفرنسية. وفضلا عن ذلك. فإن المؤتمر الذى عقدته كولومبيا عن السياسة الاتصالية[١٠] والقرارات التى اعتمدتها دول عدم الانحياز (العالم الثالث) فى الجزائر فى ١٩٧٣[١١] والتى تنصب على مقاومة الإمبريالية الثقافية، إنما يكشف كل ذلك عن زيادة الاهتمام بهذا الموضوع واتساعه على النطاق الدولى.

ولما كانت قضية الاتصالات الإعلامية لا تنفصم عراها عن قضية السيطرة الاجتماعية فى نهاية الأمر، فإنه يتوقع أن المطالبة بالاشتراك فى وضع السياسة الاتصالية لا تقتصر على الوزراء الحكوميين والوكالات الرسمية، فالأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والنقابات والمعاهد الجامعية والرابطات الدولية وكذلك الأفراد كل أولئك ينشطون فى عرض وجهات نظرهم.

ومن الجلى أن الأهتمام المتزايد بالأوضاع الاتصالية الثقافية ينبع من مصادر عديدة ، كثيراً ما تكون متباينة. ويشكل تأكيد الذات والتحسن الاقتصادى لأوضاع الشعب العامل والاستقلال الوطنى بعض الأسس التى ينهض عليها هذا الاهتمام، إلا أنه تبرز فى هذا الصدد بعض المصالح الأخرى. ومن الاعتبارات القوية أيضا فى اتساع الاهتمام بالسياسات الاتصالية الوطنية السعى إلى السيطرة على الاقتصاد سواء من قبل الفئات المالكة منذ أمد طويل أو تلك التى ظهرت حديثا فضلا عن رغبة التحكم فى الجهاز الثقافى بغرض تخليد الهيمنة الاقتصادية.

ونتناول الآن هذه التيارات المتباينة والمتناقضة بمزيد من الفحص المتعمق.

يمثل النضال للتغلب على كل من الهيمنة الخارجية - حيث تمارس السلطة من خارج المجتمع الوطنى، والهيمنة الداخلية، حيث تمارس السلطة طبقة حاكمة محلية - القضية المحورية، فيما يتعلق بإرساء معالم السياسة الاتصالية المعاصرة وهو امر لا يتم التسليم به دوماً. ويجرى الصراع، الذى كثيرا ما تتم تعميته، على الصعيد الدولى والوطنى والفردى بين قوى الهيمنة وبين تلك القوى التى تقاوم وتتحرى هذه الهيمنة. وترتبط جميع القضايا الأساسية فى المجال الاتصالى الراهن بهذه المواجهة الرئيسية التى تتسم بالمزيد من الشراسة والتصاعد فى حدتها.

ويلوح فى بعض الأحيان أن معالم المعركة محددة بصورة أوضح فى الميدان الدولى لأنها تحاذى عن قرب الحدود الفاصلة المألوفة لعلاقات القوى القائمة بين الدول المتقدمة والدول النامية، الأغنياء والفقراء، البيض والملونين. وإذا كان النظام الاستعمارى يتوارى عن الأعين سريعا كجهاز شكلى للهيمنة، فإنه يعيش ويترعرع داخل نسيج متشابك من ضروب التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

ووفقًا لقول قادة البلدان التى أطلقت على نفسها اسم البلدان غير المنحازة فإنه:

«من الحقائق المقرة الآن، أن أنشطة الإمبريالية لاتقتصر على المجالات السياسية والاقتصادية وإنما تشمل أيضًا المجالات الاجتماعية والسياسية حيث تفرض هيمنة أيديولوجية أجنبية على شعوب العالم النامى. وبالتالى، فإن رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة يشددون على ضرورة إعادة تأكيد الذاتية الثقافية الوطنية وإزالة الآثار المدمرة للحقبة الاستعمارية وبذلك يحافظون على ثقافتهم وتقاليدهم الوطنية»[١١].

ويمكن أن تكون الآثار الثقافية المعرقلة التى خلفها الوجود الإمبريالى مبررًا كافياً للاهتمام بالموضوعات الاتصالية الثقافية فى العالم الذى كان مستعمرا، غير أن الأمر لم يعد يقتصر على علاقات وجدت فى الماضى، فأنماط الهيمنة الحديثة لا تزال قائمة ومستمرة حاليًا وإن اكتسى بعضها أشكالا جديدة وسلك الكثير منها السبل المألوفة. أما بالنسبة للأمم الجديدة التى لم تكن مستعمرة لزمن طويل، فإن الجهد الذى يبذل لصياغة سياسات اتصالية ثقافية من أجل التحرر الوطنى ولتلبية احتياج الشعب العامل إلى ظروف حياتية مادية أفضل لا يعد أمرا ثانويا.

والتغير السياسى الذى لا يؤثر تأثيرًا عميقا على أوضاع الأفراد الذين يعيشون فى قاعدة الهرم الاجتماعى لا يكون جديرًا بتسميته تحررًا. ويقتضى التحرر، عندما يتحقق فعلا، الاعتراف باحتياجات جماهير السكان الأصليين وإشباعها.

أما الأمم التى لم تقع فى حوزة القبضة الاستعمارية. غير أنها تعانى، لأسباب عديدة ، من زيادة الهيمنة الثقافية، فإنها تشعر شعوراً عميقًا أيضًا بقضايا التكامل الاجتماعى والديمومة الاجتماعية . وإذا ما أخذنا كندا مثلا، وهى أمة تتمتع بإمكانات هائلة ومساحات شاسعة ولها تأريخها فى الاستقلال والتطور نجد أنها تبدى الآن اهتمامًا عميقًا ومبررًا بصون ثقافتها واغتنام الفرصة لزيادة تطويرها. ومن الأسئلة الخمسة الأساسية التى وجهتها الوثيقة التى أصدرتها الحكومة فى عام ١٩٧٣، لتحديد السياسة الاتصالية الوطنية التى يتعين اتباعها جاءت ثلاثة منها عن قضية الهيمنة الخارجية.

وتساءلت الوثيقة فى مستهلها عن «كيف يستطيع نظام الاتصالات السلكية واللا سلكية الكندى أن يتطور ويستخدم إلى أقصى مدى مستطاع، كى يعزز القيم الاجتماعية والثقافية الكندية، ويوفر وسيلة مضمومة لنشر تصور وطنى عن كندا والعالم على كافة الكنديين؟ وكذلك «كيف يمكن الحفاظ على صلات الشرق/ الغرب، التى لا محيص عنها لتحقيق تنمية البلاد على المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتطويرها فى ارتباط بالنفوذ القوى لعلاقات الشمال (كندا) والجنوب (الولايات المتحدة)؟ وأخيرًا، ما الذى يمكن عمله لضمان أن يصبح نظام الاتصالات الكندى ويظل بالفعل مملوكًا للكنديين أو خاضعًا لسيطرتهم؟»[١٢].

وتتحقق الهيمنة الخارجية فى مجالات الاتصالات الثقافية بطرق كثيرة، غير أن الشرط الأساسى والجوهرى هو السيطرة على إنتاج الرسالة (الصورة، والمعلومات) وقنوات نقل الرسالة فى آن معًا، ولقد قدمت معلومات مستفيضة عن الدور المتفوق الذى تضطلع به قلة من الدول الرأسمالية الصناعية والغربية فى نطاق وسيلتين من أكثر وسائل الإعلام أهمية، هما الفيلم والتليفزيون.

ولقد درس guback[١٣] الآليات التى تكفل سيطرة الشركات الأمريكية الخاصة على تمويل الأفلام وتوزيعها على نطاق العالم بأسره.

وكتب قائلا «يشكل الموزعون الأمريكيون، على أية حال أكثر المجموعات أهمية فى أوروبا، إن لم يكن فى العالم بأسره. وأكبر شركات الأفلام فى أوروبا حقًا

ليست هى شركات بريطانية أو فرنسية أو إيطالية أو ألمانية ـ ولا حتى أوروبية، بل هى شركات أمريكية، ومن الناحية الإنتاجية فإن السيطرة الأمريكية لا تخفى عن العين أيضًا: «وفى عام ١٩٦٩ قدمت الشركات الأمريكية استثمارات فى ١٨٥ فيلمًا بلغت تكاليف إنتاجها زهاء ٢٣٥ مليون دولار (مقابل ١٤٢ فيلما أنتجت فى أمريكا بمبلغ ٢٢٨ مليون دولار).

وتساءل Suback بعد إمعان الفكر فى هذا الوضع: «بالنظر إلى الاستثمارات الأمريكية الضخمة فى أوروبا بوجه عام وبالنظر إلى المدى الذى تمول به الشركات الأمريكية وتوزع الأفلام الأوروبية بوجه خاص ـ بعيدًا عن هيمنة الأفلام الأمريكية على الشاشة ـ ففى أى إطار يمكن الحديث بصورة واقعية عن الذاتية الثقافية؟ » وذلك هو ـ على وجه الدقة ـ السؤال المطروح على نطاق العالم. كما تسيطر الولايات المتحدة وحفنة من الدول الغربية الأخرى على تجارة إنتاج وتوزيع برامج التليفزيون . لقد قام نورد نسترنج وفاريس[١٤] بتوثيق هذا الموضوع فى دراستهما ، الملائمة المعنوية:

Television Traffic A One-way street?

ولا ريب فى أن القاعدة التكنولوجية هى التى تدعم جميع وسائل الإعلام ونظم الاتصال على وجه العموم. ويعد خلق التكنولوجيا الجديدة وإداراتها وتوزيعها بمثابة الاختبار الأخير للقوة الحديثة والمقدرة على الهيمنة. كما يمكن أن نتوقع فإن الولايات المتحدة، اعتمادا على قاعدتها الصناعية الضخمة وإنفاقها الضخم على التنمية والبحوث فى المجال العسكرى طوال خمسة وعشرين عامًا، تتمتع بوضع مهيمن فى هذا المجال الحيوى. ومن المؤكد أنه ينظر إلى هذه الهيمنة بعين الرضا:

«تعد التكنولوجيا المنبع الأساسى لزيادة الإنتاجية والفعالية، ويترتب على نقلها نتائج مهمة بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية. ولقد تبوأت الولايات المتحدة لسنوات طوال مركز القيادة فى مجال البحوث وتطبيقاتها من أجل الأغراض التجارية. كما كانت مصدر الكثير من الدراية الفنية فى مجال الإدارة والتسويق التى انتقلت إلى الاقتصاد العالمى»[١٥].

ولقد بلغت الرسوم والإتاوات التى حققتها تجارة الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٣ من تقديم بعض منتجاتها التكنولوجية قرابة ٣.٥ مليار دولار (وهى عمليات يكفل كلها أو بعضها على أية حال استمرار عملية التفوق والتسلط).

وعلى ضوء هذا الاعتماد الكثيف، الذى يكاد يكون تاما فى بعض الأحوال، على منتجات وسائل الإعلام الأجنبية والتكنولوجيا وعمليات التقنية الأجنبية يفهم تمامًا القلق الذى يتبدى لدى البلدان النامية والمتقدمة على السواء للحفاظ على النزر اليسير من الاستقلالية الثقافية.

وعلى الرغم من الأنماط السائدة فى التدفقات الدولية لوسائل الإعلام والعمليات التقنية والقوة الاقتصادية التى تدعمها فإن التكنولوجيا التى تظهر حاليا يمكن أن تخل، من ناحية إمكاناتها على الأقل، بهيكل السيطرة القائم فى الوقت الراهن. وما يحتل مكان الصدارة فى هذا المجال هو اكتساح التجديدات الاتصالية التى ظهرت فى العقود القليلة الأخيرة مثل: التليفزيون ، التوابع الصناعية، الكابل، الحاسبات الإلكترونية... إلخ.

ومن المتوقع تخيل أن هذا الانتشار للقنوات الاتصالية المحسنة والمتنوعة يتسبب فى إحداث تبديلات ومشكلات وأزمات أيضا فى التنظيمات المستقرة والأنماط المعتادة لمعالجة المعلومات والرسائل. ويتزايد الاعتقاد فعلا بأن التكنولوجيا وحدها هى مصدر حالة عدم الاستقرار التى يتعرض لها الإنسان الحديث ولا سيما فى الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، فإن أحد الكتاب الذين أمعنوا النظر فى الاهتمام المتزايد بما يسميه بالبحوث السياسية فى مجال وسائل الاتصال الجماهيرى» . وهو ما يشار إليه هنا بوصفه وضع السياسة الاتصالية الوطنية، يعزو هذا الاهتمام فى معظمه إلى «النمو الفائق الذى حققه معدل التفكير التكنولوجى» ويلاحظ تسارع معدل التجديد فى مجال وسائل الاتصال ويحدد التواريخ التى حدثت فيها هذه التجديدات (الكلام: ٥٠٠،٠٠٠٠ سنة، الكتابة ٤٠٠٠سنة، الطباعة ٥٠٠ سنة، التليفون ١٠٠ سنة، الإذاعة : ٥٠ سنة، التليفزيون: ٢٥ سنة، الحاسبات الإلكترونية: ٢٥ سنة، التوابع الصناعية : ١٠ سنوات ،.ونحو ذلك)، ويعتبرها المحرك الأساسى لخلق القلاقل الاجتماعة التى تثير الاهتمام بقطاع الاتصالات الموجود فى الكيان الاجتماعى[١٦].

وبعض هذا القول حقيقى بلا ريب غير أنه لا يصيب كبد الحقيقة.وكما شرح رايموند وليامز[١٧] ، فإن التغيرَ التكنولوجى فى حد ذاته ولذاته ليس هو العامل المحدود والحاسم: «إن تاريخ نظم وسائل الاتصال لا يتمثل بأى حال فى أنها تخلق مجتمعًا جديدًا أو أوضاعًا اجتماعية جديدة. لقد خلق التحول الحاسم والمبكر للإنتاج الصناعى وأشكاله الاجتماعية الجديدة التى نمت عبر تاريخ طويل من التراكم الرأسمالى والتحسينات التقنية فى ظروف العمل، احتياجات جديدة بل إمكانات جديدة أيضًا، وكانت نظم وسائل الاتصال، وصولا إلى التليفزيون، المحصلة الفعلية التى نبعت منها».

ولا ينشأ التجديد التكنولوجى من الفراغ وإنما يشجعه (أو يثبطه) النظام الاجتماعي السائد، وفضلا عن ذلك فإنه يتكامل مع هذا النظام لكى يحقق، عادة، أهداف القوى المسيطرة التى تتحكم فعلا فى الوضع الاجتماعى، ويلاحظ وليامز أن التجديدات كثيرا ماتثمر بعض الآثار غير المتوقعة التى لا يمكن أن تتماثل بل وتتعارض مع تطلعات المسيطرين على النظام. وعلى الرغم من ذلك فمن المعقول أن نفترض أنه فى الفترة الأولية للتجديد التكنولوجى. سوف تستحوذ القوى المسيطرة اجتماعيًا على الأدوات الجديدة وتوجهها لصالحها. غير أنه من الطبيعى أن توجد جميع ضروب الشد والجذب، ولا يمكن التكهن دومًا بالنتائج.

وما هو جلى الآن فى الولايات المتحدة وفى بلدان أخرى أن النضال من أجل السيطرة يتعاظم وتتعدد مستوياته فى قلب عملية التجديد التكنولوجى المكتسح فى المجالات الاتصالية.

ويحتل التنافس بين أصحاب المرافق الاتصالية القائمة الذين استقرت أوضاعهم وبين المستثمرين الجدد فى التكنولوجيا الجديدة مركز الصدارة. ومن الواضح أنه كثيرًا ما يحدث التشابك بين هاتين المجموعتين. ويحاول أقطاب الإذاعة مثلا شراء مرافق الكابل. ولا تزال التجمعات المالكة لمختلف أنماط الاتصال قائمة وتنشط فى ترويج مصالحها المتباينة.

ويتعلق جانب آخر من الصراع بالجماعات الوطنية والدولية. رغم أنه يحدث هنا أيضًا تشابك وتداخل. وفى الاتصالات عبر التوابع الصناعية مثلا فإن مصالح الشركات الأمريكية انتزعت قدرًا كبيرًا من الدوائر الاتصالية العالمية وسيطرت عليه، وقد كان خاضعًا من قبل لسيطرة الشركات البريطانية الخاصة. وثمة موقف مماثل فى صناعة الحاسبات الإلكترونية، حيث تسيطر الشركات الأمريكية على منطقة أوروبا. وفى كلتا الحالتين سواء بصدد التوابع الصناعية أو الحاسبات الإلكترونية ، توجد مشروعات مشتركة وينظم رأس المال الذى يتداول على الصعيد العالمى جبهات مشتركة فى مواجهة مصالح الشعب العامل فى البلدان المعنية. ولكن، كل ذلك لا يسير كلية فى طريق ذى اتجاه واحد. فقد بدأت جموع السكان، تعى المعارك السالف التنويه إليها وتؤكد مطلبها، رغم تواضعه وضعفه فى المرحلة الأولية، فى المشاركة فى السيطرة على الآلات الجديدة.

وتغدو محصلة الصراع غيرمؤكدة إلى حد ما، وإن لم يكن بدرجة كبيرة لأن بعض أنماط الاستقرار أصابها الارتباك بصفة مؤقتة. ولا يعنى هذا أن نظام السيطرة بأسرة يتعرض لإلغائه بغتة أو أن التكنولوجيا بعيدة عن حلبة الصراع. ويقبض حائزو السلطة على المسيرة الداخلية وتتحد التكنولوجيا قدر المستطاع وبأسرع ما يمكن مع احتياجاتهم ومصالحهم الخاصة (أو تستبعد منها أحيانا). بيد أنه تلوح فى الأفق بعض الإمكانات الجديدة والترتيبات الاجتماعية الأخيرة. فى داخل الأمة أو بعيدًا عن متناولها تمامًا. قد تتيح فرصًا غير متوقعة لتأكيد المطالبة بالسلطة.

وخير مثال يوضح ذلك هو الاتصالات عبر التوابع الصناعية. فالتوابع الصناعية التى تصورها وأجرى أبحاثها وأنشأها المحور الأكثر عدوانية فى الرأسمالية الأمريكية، قد تم تنظيمها فى نظام شامل يخدم أهداف منتجى الأجهزة الأمريكية وشركات الالكترونيات والمؤسسة العسكرية والجماعات التجارية والإعلانية. وفى الوقت ذاته فإن مقدم الاتصالات الفضائية سلط الأضواء على القضايا الشاملة المتعلقة بالسيطرة الهيكلية، والتبعية المالية والتكنولوجية، والجانب المأسوى للتغلغل الإعلامى من الفضاء الخارجى. وإن

الاعتراف الدولى بهذه القضايا قد نقل النضال للتخلص من السيطرة إلى مستويات جديدة. مما عمل على اجتذاب أصوات جديدة ومصالح متباينة . وهذا يعنى أن دخول تكنولوجيا الاتصالات الفضائية الجديدة قد أسهم فى الجهود التجارية التى يبذلها المسيطرون لفرض وسائل جديدة وبالغة الفعالية لتحقيق هيمنتهم. غير أنه قد ساعد أيضًا على حفز جهود أولئك الخاضعين حاليًا للسيطرة وزيادة مقاومتهم وتوسيع نطاق حلبة الصراع ليشمل مجالا أكثر وضوحا.

وأن فحص الأوضاع التى تم فيها إدخال تليفزيون الكابل والكاسيت والحاسبات الإلكترونية فى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الغربية يكشف عن اتجاهات مماثلة. فمصالح الشركات المسيطرة تتحكم فى وضع القواعد والمواصفات وتحدد بدرجة كبيرة المعدل الذى يتم به إدخال واستخدام التقنيات والأجهزة الجديدة. ومع ذلك تنشب الصراعات فى داخل الجماعات الصناعية المهيمنة. وبالتالى فإن قطاعات مهمة من الجمهور، كانت مستبعدة حتى الآن، تقتحم أحيانا مجال صنع القرارات. وتتيح المناقشات التى بدأت تشق طريقها، إمكانات أخرى للتحديات والنماذج البديلة فى الاستخدام والتطبيق.

ومن ثم فإن الجهد الكبير، وإن لم يحالفه التوفيق التام، الذى تبذله الطبقة المهيمنة لإدخال التكنولوجيا الجديدة وتنظيمها من أجل تحقيق أهدافها الخاصة (جنى الأرباح والحفاظ على النظام) هو الذى يشعل أوار المناقشة فى المجتمع بأسره ويسلط عليها الأضواء. وإن الاهتمام المتزايد بصياغة السياسة الاتصالية الثقافية الوطنية يمكن فهمه على نحو جيد من هذه الزاوية.

ويعد النمط القائم لتدفق المعلومات غير العادل والذى يتم من جانب واحد والاكتشافات فى مجال تكنولوجيا الاتصال بمثابة عوامل يمكن تعيينها على وجه التحديد بحيث إنها تفسر جزئيًا الجهود المتزايدة التى تبذلها بلدان كثيرة لصياغة سياسات اتصالية وطنية. وإذا كانت نتيجة العملية التاريخية الطويلة المدى التى ما فتئت تتكشف أقل وضوحًا فإنها ليست أقل أهمية.

لقد عاون التركيز الهائل لرأس المال الخاص فى خلق صناعة ضخمة، عملت بدورها على توفير مستوى مرتفع للغاية من الإنتاجية. وإن المقدرة على زيادة المنتجات باطراد مع تدنى مدخلات العمل تنبع من إدخال نظام الآلات الأتوماتيكية والكفاءة فى مواقع العمل وليس آخرها الجهود التى تبذلها القوى العاملة التى تتسم بالمهارة وجودة التدريب.

ونتيجة لازدياد إنتاجية الصناعة وضغط القوى العاملة. فإن المرء يمكن أن يلاحظ الآن أن الشعب العامل يقضى وقتا متزايدا ومهما دون أن يعمل شيئا.. وما إذا كانت الساعات التى تقضى بدون عمل تستحق اعتبارها «وقت فراغ» أو ربما كان أكثر ملاءمة اعتبارها وقتًا يؤدى إلى استرداد العافية بعد أداء العمل الباعث على الاغتراب، هو أمر لن يناقش هنا. وعلى الرغم من ذلك فإنه توفر لليافعين فى عام ١٩٦٦ ما يزيد قليلا عن خمس ساعات يوميًا. فى المتوسط، مما تسميه الحكومة «وقت فراغ» وقد قضى جزءًا مهمًا منه فى مشاهدة التليفزيون (ساعة ونصف يوميا)[١٨]

وإن الجمع بين الإنتاجية المرتفعة والمقدرة الصناعية الضخمة ، إلى جانب قوى عاملة صناعية مؤهلة يزداد لديها الوقت الذى تقضيه دون عمل، ينطوى على كل ضروب عدم الاستقرار، الاقتصادية وغير المادية، التى تهدد فى أى وقت بأن تدفع الرأسمالية المتقدمة إلى أزمة اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل.

ويرتكز هذا النظام على مواصلة عملية التوسع التى تتم مع ذلك دون تخطيط اجتماعى. ليحافظ على استمرار الصناعة وتوظيف القوى العاملة. ولقد شارك العمال، حتى الوقت الراهن على الأقل، فى المزايا المادية المتزايدة وتمتعوا لمدة جيل أو أكثر بالأمن الوظيفى النسبى. ومدى استعداد العمال لتحمل أية انتكاسة خطيرة تحدث من جراء البطالة والركود الصناعى هو أمر غير مؤكد للغاية. وفضلا عن ذلك. فإن قطاعًا عريضًا من المتعلمين والمهنيين والمدراء وعمال الخدمات يشكل عنصرًا جديدًا يسهم فى حالة عدم الاستقرار التى يحتمل حدوثها فى النظام السائر.

ولا يعد القهر العتيق النابع من الأزمة الاقتصادية والبطالة والجوع وعدم الأمن، رغم أنه لم يستبعد تماما، من الأدوات الملائمة لإخضاع القوى العاطلة أو تخفيف وطأة التضخم، أو تمكين النظام من التوقف برهة وإعادة تنظيم عناصره المتنوعة والمتنافرة.

وتجعل هذه الحقائق المتعلقة بالحياة الصناعية المعاصرة الاعتماد الواعى على الإقناع وصناعة الصور سمة أساسية ومتنامية من سمات الرأسمالية الحديثة. ومن المتوقع أن يبلغ العائد السنوى من الصناعة الإعلانية فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٥ ما يربو على ٢٨ مليار دولار، ويتم استيعاب هذه النفقات الضخمة فى تنظيم وتوجيه الطلب الاستهلاكى. ولا تتيح المؤشرات الاجتماعية المتنوعة معلومات عن الأشكال الأخرى للتدليك (المساج) السيكولوجى الذى يحتل الآن مكانة مرموقة فى عمليات المشروعات الحكومية والصناعية . وتعد المعلومات الحكومية والعلاقات العامة الصناعية واستقصاءات الرأى العام ومنتجات وسائل الإعلام، بصفة عامة، المكونات الراهنة للجهود المنتظمة التى تبذل فى عمليات المداهنة والإقناع والتلاعب والسيطرة.

ولو سلمنا بهذه الخصائص التى تميز الرأسمالية فى نهاية القرن العشرين فإنه لا يدهشنا أن تتسم صياغة السياسة الاتصالية الوطنية ببعد محلى ودولى على السواء. كما أن معيار الهيمنة يطبق فى الخارج وفى الداخل . فعلى النطاق الخارجى تسعى الشركات الأمريكية وما يقابلها من شركات محلية إلى دخول الأسواق وتحقيق الأمن الفعلى عن طريق كسب السيطرة على البنى الأساسية للإقناع - أى وسائل الإعلام. وعلى النطاق الداخلى، تتماثل العملية فى الأساس وإن كانت أكثر تقدما .

وفى داخل الولايات المتحدة فإن قضايا الاتصالات المرتبطة بالحصول على التكنولوجيا الجديدة وتنظيمها واستخدامها . والدعم المالى يمكن رؤيتها بصورة أفضل فى إطار النظام الرأسمالى المتقدم الذى تنخر الأزمة فى معظم جنباته. وتكتسب القضايا الاتصالية أهمية متزايدة فى النضال المتزايد للإبقاء على

النظام بأسره أو تغييره. ولقد غدت المعلومات والعملية الاتصالية بكاملها عناصر أساسية فى عملية السيطرة الاجتماعية.

ومن ثم فإن صياغة سياسة اتصالية وطنية يمكن اعتباره ميدان قتال تتصارع فيه القوى المتنازعة فى الساحة الاجتماعية.

ومن الممكن أن يقتصر وضع السياسة الاتصالية الوطنية لبعض الوقت على نطاق الطبقة المهيمنة، على الرغم من أن السياسات المعدة يمكن أن تعكس تضارب المصالح والآراء داخل الطبقة. وحالما يتسع نطاق الاعتراف بأهمية القطاع الاتصالى ويغدو دوره أكثر وضوحًا فمن المحتم أن يتزايد اهتمام الطبقة المحكومة باطراد سعياً للمشاركة فى النضال من أجل الإسهام فى صياغة هذه السياسة.

ومن المتوقع أن تجتذب المسائل المتعلقة بوضع السياسة الاتصالية الوطنية العمال الذين يشتركون مباشرة فى نظام إنتاج الرسائل. ويحدث هذا لأسباب مادية وغير مادية فى آن معًا.

ومن بين السمات الأساسية لصناعة إعداد الرسائل ونقلها أى صناعة تشكيل الوعى، أنها تماثل غيرها من الصناعات الإنتاجية وفى مجتمع السوق فإن وسائل الإعلام بجميع جوانبها تتماشى مع الضرورة الاقتصادية التى تؤثر على الصناعات الأخرى. وينتج العمال القيم التى يستولى عليها المالكون. ويتوسع أى مشروع فى هذا المجال على حساب غيره من المشروعات الأخرى. ويتبع تركز قوى وسائل الإعلام مسارًا اقتصاديًا يخضع لنفس الضغوط، أو لا يخضع لها إذا لم توجد، كما يحدث فى القطاعات الصناعية الأخرى.

وفى مجال الصناعة الثقافية والإعلامية، تعانى القوى العاملة (الصحفيون، المصورون، المذيعون، المحررون، المخبرون، ورؤساء التحرير) من الضغوط الاقتصادية المباشرة. وفى حالة الصحف مثلا، يلاحظ وجود اتجاه فى جميع البلدان الرأسمالية المتقدمة نحو شدة تركيز الصحف مما ينجم عنه زيادة العبء الملقى على عاتق القوى العاملة. وحالما تندمج الصحف ويتم الجمع بين العاملين فإن عمال الصحافة يفقدون وظائفهم.

وعندما تشترى وتباع الصحف ويضع أصحابها الجدد سياسات تحريرية مختلفة فإن الموظفين يواجهون بالحقيقة المرة لما تعنيه حرية الصحافة فى إطار الملكية الخاصة. وإن هذا الفهم، الذى نبع من العمل الوظيفى وعدم الأمن فى المجال التحريرى، هو الذى أثمر رد الفعل القوى بين القوى العاملة المهنية المطلعة تجاه الترتيبات التنظيمية التى تتحكم حاليًا فى هذا القطاع من قطاعات العمل. وتعد مثلا الحركة التى نشأت فى هولندا من أجل خلق الديمقراطية والمشاركة فى التحرير تطورًا مباشرًا نبع من الأزمة الاقتصادية فى صناعة النشر[١٩]. وتوجد سوابق مماثلة فى قانون الصحافة «العادل» فى جمهورية ألمانيا الاتحادية[٢٠].

ويجدر التنويه بأن الضرورة المادية فى صناعة تشكيل الوعى. وهو قطاع تخصص فى المنتجات غير المادية. هى التى دفعت إلى إثارة الاهتمام بالقضايا الأكبر المتعلقة بوضع سياسة اتصالية وطنية والسيطرة على وسائل الإعلام. غير أنه عندما يقترن الضغط النابع من المحنة الاقتصادية الشخصية بمستوى رفيع معترف به من المعلومات وهو ما تتميز به القوى العاملة فى هذا المجال، فإنه يمكن توقع بعض ضروب المقاومة غير المعتادة.وعلى أية حال فإن اهتمام العمال فى صناعة تشكيل الوعى فى هذا الوقت ولا سيما العاملون فى مجال الطباعة، برفاهيتهم المادية، يدفع طبقة مؤثرة من القوى العاملة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى الاشتراك فى الصدام الناشئ من حول وضع السياسة الاتصالية.

ولا يمكن أن يعتبر النضال من أجل إرساء نهج شامل لمعالجة القضايا الاتصالية الإعلامية، وهو نهج يسعى فعلا إلى إطلاع الناس على المعلومات، إمارة على افتقاد السياسة الاتصالية الثقافية فى اقتصاديات السوق. وعلى النقيض من ذلك، لاحظ فريق مستشارى اليونسكو فى ١٩٧٣[٢١]:

«توجد سياسات اتصالية فى كل مجتمع ومع ذلك فإنها كثير ما تكون كامنة ولا يوجد بينها أى ارتباط بدلا من أن تكون مترابطة ومنسقة بجلاء، ومن ثم فإن ما هو مقترح ليس بالأمر الجديد كلية، بل هو بالأحرى نظرة جديدة وبيان صريح وإعادة صياغة مرتقبة عن عمد للممارسات المستقرة فعلا بوجه عام».

ويتمثل ما يوجد فى معظم اقتصاديات السوق المتقدمة فى مزيج متنوع من النظم والإعانات الحكومية لوسائل الاعلام. وتشكل الحكومة فى حد ذاتها وكالة قوية تصدر عنها الأنباء. ويوجد خارج نطاقها قطاع خاص يتمتع بحرية ما، ويهيمن على الأنشطة الاتصالية خارج القطاع الرسمى ويشمل هذا القطاع صناعة الفيلم والإنتاج التليفزيونى والصحف والكتب والتسجيلات والإعلانات والعلاقات العامة واستقصاءات الرأى وبحوث السوق.

ولا يمكن القول أنه تسود سياسة محددة فى القطاع الخاص، بمعنى أنه يفتقد على العموم وجود مجموعة محددة من القواعد والقوانين، وإنما يوجد بالأحرى ما يمكن تسميته بسيطرة اتصالية ذات طابع مؤسس (تنظيمى) على غرار التعبير الذى استخدم بصدد العنصر والجنس.

وتفترض العنصرية المؤسسية (التنظيمية)، مثلا، إن الناس لا يخضعون لقوانين تشريعية تحدد التمييز، برغم أن هذه القوانين يجوز أن توجد أيضا، وإنما تكون بنية الوجود الاجتماعى مكونة بصورة تجعل العنصرية محتمة. وإذا كان السود ، مثلا، استبعدوا فى الزمن الغابر من الحصول على تعليم ملائم، فإن دينامية النظام تعمل على تخليد الاختلال القائم فى الدخل والفرص المتاحة. ويمكن أن تزعم المكونات الفردية فى النظام على نحو مشروع. وإن كان بصورة مرائية، إنها عاجزة عن التدخل لأن المعوقين (المحرومين) لا تتوافر لديهم المهارات والتدريب والقدرات الشخصية بما يمكنهم من الحصول على عمل مرتفع الأجر.

ويوجد موقف مماثل فى السيطرة الاتصالية المؤسسية. ويصف تقرير اليونسكو هذا الوضع[٢٢]، فيقول: «لقد نبعث بنى وسائل الإعلام الراهنة من نظم اهتمت بالتدفق الرأسى للمعلومات والإقناع الذى ينطلق من قمة المجتمع إلى قاعدته».

وتعد قسمة «من أعلى إلى أسفل» التى تميز تدفق المعلومات تطورًا حتميًا لنظام مبنى طبقيا حيث ترسل الطبقة المهنية، الطبقة المالكة، الأوامر والمعلومات إلى القاعدة. وتعتبر مرافق الاتصال حاليًا من الممتلكات فى معظم، إن لم يكن كل، الاقتصادات القائمة على نظام السوق. ويعد من الأمور غير العادية أن

يستطيع فرد، أو جماعة خاصة، التحكم فى قناة رئيسية من قنوات المعلومات . وفى هذا الترتيب قد يكون منَ السخف تصور أنه يمكن أن تنبع رسالة خاصة بقرار اجتماعى له شأنه من القاعدة الاقتصادية. ويحدث فى بعض الأحيان، وقد لوحظ ذلك، أن تلتمس آراء المحكومين أى عامة الجمهور ولا يعد هذا دوما خروجًا عن الآلية الأساسية بل يعد وسيلة أكثر براعة فى ممارسة الهيمنة الماهرة(٢٣).

ويمكن القول إيجازا إن الهيمنة الاتصالية المؤسسية فى مجتمعات السوق لم تستلزم، حتى الآن على أقل تقدير، وضع قواعد وسياسات صريحة. ولقد سمحت المزاعم والوسائل العملية لنظام قائم على الملكية بصورة متوارية عن الأنظار نوعًا ما، بتدفق المعلومات التى عملت على تعزيز بنية الهيمنة القائمة على الملكية. وأن استرعاء الانتباه حاليًا إلى آليات هذه العملية يمكن أن يخلق فى ذاته مشكلات للمستفيدين منها. ولقد عمل النظام على أفضل وجه عندما اعتبر غير منظم وغير قائم على بنية محددة.

ويعد الاهتمام الذى يتجه الآن إلى العملية الاتصالية أقوى إمارة على النضال المتنامى من حول السيطرة الاتصالية. وإن وصف الجهود الشاملة التى بذلتها فنلندا لصياغة سياسة اتصالية وطنية يعزز هذا الاستنتاج. وكتب كارل نورد نسترنج(٢٤) أحد أعضاء فريق صياغة السياسة الفنلندية: «يرمى جوهر الإصلاح المقترح، بالأحرى، إلى تحقيق المزيد من التنسيق الرشيد وزيادة التأثير البرلمانى (من خلال الحكومة) على صياغة السياسات وجعل القرارات المهمة سياسية أكثر صراحة» (أضيف التأكيد).

وعند ما يكون صنع القرار السياسى (الاتصالى) أكثر صراحة - مما يعنى **أن** يكون مفهومًا للجمهور - فإن ميدان المعركة يغدو أكثر شعبية أيضًا. وبدلا من قرارات الصفوة التى تصدرها القلة المسيطرة أو النظام المهيمن الذى يعمل بلا عوائق، فإنه يمكن أن يصير مجال اتخاذ القرار بأسرة موضوعا لمناقشة شعبية مستفيضة.

ومن الطبيعى ألا يحظى هذا الوضع بالحماس فى جميع أركان المعمورة. وعلى الرغم مَن أنه، كما لاحظنا آنفًا، يجرى التسليم إلى حد ما بأن السياسة الإعلامية الاتصالية الوطنية أو الشاملة ضرورية بصورة متزايدة فإن هذا الإجماع المتنامى يصدر عن اتجاهات متعارضة. ومن الجلى أن مختلف المؤيدين لوضع هذه السياسة تتباين مقاصدهم.

وتتحرك القطاعات المستبعدة (الشعب العامل، الأقليات، النساء) فى اتجاه جعل عملية خلق المعلومات ونقلها، تتسم بالمزيد من الانفتاح وأن تكون متاحة للجميع كى يمعنوا النظر فيها وأن يأتى معظمها أكثر تلبية لاحتياجاتها. ويتحرك المعلنون، والشركات التى يخدمونها وقطاع قوى من البيروقراطية الحكومية على ضوء رؤية مختلفة. ويرون أن قضية صياغة السياسة والبحوث يجب تناولها بحرص وفى نطاق ضيق. وأن الاقتراحات التى ينهض عليها النظام الاتصالى لا تعد مجالات مشروعة للبحث والتقصى. ويجب أن يتركز الاهتمام بوضع السياسة، من هذا المنظور، على التفاصيل الفنية للفعالية المنتظمة ـ أى جعل الأمور تعمل بصورة أفضل دون تغيير البنية الأساسية.

والعرض التالى للمشكلة يقدم صورة واضحة: «يمكن أن يغرى الباحث بسهولة كى يتحول إلى شبه فيلسوف من الدرجة الثانية متحدثًا كأنه مصدر ثقة فى القضايا الكبرى المتعلقة بالاحتياجات الاجتماعية بدلاً من مواصلة تنقيبه الدءوب فى الوقائع التجريبية مستعينًا بالوسائل التى يجد فى نفسه المقدرة على استخدامها وذلك لأن «الوقائع التجريبية للعلم والاقتصاديات هى المتطلبات الأساسية لإجراء أية مناقشة معقولة للسياسة، وأن الحاجة الأيديولوجية المسبقة لا تعد سياسة للبحث، حتى لو كان يجرى، فى كثير من الأحيان، الخلط بينهما» وما الجدل «الأيديولوجى» عند هذا الكاتب؟ يلاحظ أن الملكية الاجتماعية مقابل الملكية الخاصة من الأمور التى «يصعب أن تؤخذ بجدية فى السبعينيات». ومن الأمور الأخرى «السيادة الوطنية»، التى تعد «فكرة بالية»(٢٥).

ووفقا لهذا الرأى يحسن أن تكون الفعالية لا الهيمنة هى المحور الذى يجب أن يرتكز عليه الانتباه. غير أن واقع السبعينيات يطرح معيارًا آخر. فكيف تستطيع

النساء والأجناس والطبقات والأمم قهر الهيمنة التى خضعت لها، ولا تزال خاضعة لها؟

ومن المؤكد أن هذه الفئات تحتاج إلى حقائق تؤسس عليها أحكامها وتنظم بها نضالها. غير أن الحقائق فى حد ذاتها يحددها الإطار الأيديولوجى الذى اختيرت منه بوصفها «حقائق» فى المقام الأول. وعندما لا يفحص منذ البداية الإطار السياسى الفلسفى المتعمد، فإن الحقائق المتوقعة لا يمكن فى أفضل الأحوال، إلا أن تؤثر على السياسة التى لا تتجه إلى تغيير الترتيبات الهيكلية السائدة.

ويمكن لصياغة السياسة الاتصالية وما يسبقها من بحوث وتخطيط أن تعزز بالتأكيد وضعًا قائمًا على نحو أكثر فعالية ـ وهذا هو الاتجاه الذى يسير فيه معظم هذا العمل. وبدون طرح تساؤل أساسى عن النظام فإنه لا يمكن تخيل نماذج اجتماعية بديلة، ولا يمكن تقديم إلا أقل القليل منها. وفى النضال ضد الهيمنة، تتمثل الحاجة الأولية، بعد الوعى فى حد ذاته، فى إعلان أشكال اجتماعية بديلة. ولا يزال من المتعين أن توضع فى الحسبان الحقائق الاقتصادية، غير أنها يمكن أن تفرض قيودًا بدرجة أقل، فى مواجهة مختلف المفاهيم المتعلقة بما هو ضرورى ومرغوب فيه وإنسانى.

مم تتشكل، إذًا سياسة ثقافية اتصالية فى ظل وضع وطنى ينشد تقليص حجم الهيمنة، سواء فرضت من الخارج أو من الداخل؟ ولعله من الأيسر أن نصف أولاً ما لا ينبغى أن تكونه هذه السياسة. وقد نكون غير متأكدين من قسمات النظام الاتصالى غير المهيمن إلا أنه ثمة صعوبة أقل بكثير فى تحديد خصائص الهيمنة ومعالمها.

وقد يكون مقبولاً فى البداية، القول إنه من غير الممكن تبنى الأشكال والتعبيرات والهيكل العام للاتصالات الرأسمالية الغربية دون المساس بها بوصفها نموذجًا ملائمًا للمجتمعات التى تنشد التحرر الثقافى، برغم أن هذا النموذج يطرحه باستمرار المحللون والباحثون الغربيون.

ولا يعد من اليسير تجاهل نظام الاتصالات الغربى وما ينتجه.. فهذا النظام قوى ويحوز الوسائل التى تمكنه من تقديم ذاته ومنتجاته على نطاق شامل. وفضلاً عن ذلك، فإن المهارة الفائقة للآلات مقرونة بالمواد المكلفة والمصنوعة بمهارة تجعل العملية بأسرها تكتسب جوهر الحداثة والقوة والجاذبية بحيث تبدو أشكال الاتصال الأخرى، لو قورنت بغيرها، بدائية وتخطاها الزمن، بصورة لا أمل فيها. ويدرك أولئك الملمون بالتسويق الأمريكى مدى الاهتمام الكبير الذى يولى للمظهر الخارجى: التغليف، التصميم، اللون، حجم الطباعة، الشكل، وكثيرًا ما يتفوق أسلوب المحتويات على المضمون. ولا يمكن تجاهل التمييز بين المضمون والمظهر الخارجى (الشكل) فى نظام الاتصالات أيضًا. ويجب أن يتركز الانتباه على المحتوى والوسيلة التى حقق بها نجاحه وإذا ما أمكن إدراك هذا الأمر وفهمه فإن المقدرة على تقييم النموذج الغربى للاتصالات سوف تشحذ بدرجة هائلة.

ويزعم البعض أن إظهار أية إمارة تساند التكامل الثقافى إنما يعد بمثابة دفاع عن الموروثات وتدعيم أكثر العناصر محافظة وقمعًا فى المجتمعات الفقيرة. وطبقًا لما يراه الفريق المؤثر للغاية من علماء الاتصالات الأمريكية فإن وسائل الإعلام الغربية هى أدوات الحداثة والتغير الاجتماعى، وتعنى مقاومتها معارضة العصرية والمصادقة على النزعات التقليدية والأمية والتخلف[٢٦]. وقد انعكس الوضع حاليًا. فالهدف الذى تبغيه السياسة الثقافية ليس مجرد استبعاد الآلات (المواد) إنما المشاركة فى عملية تشكيل الوعى. وتعارض فى جوهرها مع السلطة التقليدية الراسخة الجذور.

وقد لاحظ فانون[٢٧]، منذ سنوات مضت أنه لا يمكن أن تعد الثقافة أثرًا متخلفًا من الزمن الغابر أو قطعة فى متحف، شيئًا يستخرجه المتعبد من المقابر ويحفظه فى صندوق زجاجى. ويرى فانون وغيره من الكتاب الثوريين أن تنمية وحماية ثقافة الشعب إنما يتحققان أثناء عملية النضال. وهذه الثقافة لم تحفظ وتقدس، وإنما صهرتها المواجهات والمعارك اليومية التى تدور رحاها مع المسيطرين المحليين الأجانب.

وهل آراء أميلكار كابرال، تساعد الموروثات عندما كتب يقول(٢٨):

«ولا مراء فى أن ما ألحق أكبر الضرر بإفريقيا هو الحط من شأن قيم الشعوب الإفريقية الثقافية، الذى ينهض على مشاعر عنصرية وعلى الرغبة فى تخليد الاستغلال الأجنبى للإفريقيين. غير أنه فى مواجهة الضرورة الحيوية لنهج طريق التقدم فإن الاتجاهات أو ضروب السلوك التالية لن تكون أقل ضررًا لإفريقيا: الثناء الجزافى، والتمجيد المنتظم للفضائل دون إدانة الأخطاء، والقبول الأعمى للقيم الثقافية دون اعتبار لما تحتويه حاليًا أو يمكن أن تحتويه مستقبلاً من عناصر الارتداد، الخلط بين ما هو تعبير عن حقيقة تاريخية مادية وموضوعية وما يبدو أنه من إبداع العقل أو ثمرة مزاج خاص، والربط بصورة لا معقولة بين الإبداع الفنى، سواء أكان جيدًا أم لا، وبين السمات العرقية المفترضة، وأخيرًا التقديرى النقدى للظاهرة الثقافية الذى لا يستند إلى أسس علمية». (ص ٥١).

واختبار ما إذا كان الدفاع عن السيادة الثقافية يتيح تدعيم الموروث الرجعى أمر بسيط للغاية. فعملية التحرر الثقافى الاتصالى تتعارض مع السلطة القمعية والهيمنة بغض النظر عن ممارستها من خارج البلاد أو من داخلها، ويتحدى المدافعون عن الوضع الثقافى الراهن أحيانًا السلطة الخارجية، وذلك من أجل الإبقاء على وضعهم المتميز، غير أنهم يكفون عن المقاومة عندما ينتقل النضال إلى داخل البلاد ويتم تحدى امتيازاتهم، ويحدد كابرال رأيه فى هذا الموضوع، عندما يكتب عن المراحل الأولية لحركة التحرر الوطنى، فيلاحظ أن:

«العديد من القادة التقليديين والدينيين يلحقون بركب النضال منذ البداية أو أثناء تطوره، ويسهمون فى قضية التحرر. غير أنه لا محيص هنا أيضًا عن التيقظ والانتباه فالأفراد الذين ينتمون إلى هذه الفئة، والذين يحافظون فى أعماق شعورهم على التميزات الثقافية لطبقتهم يرون بوجه عام فى حركة التحرر الوسيلة الوحيدة المشروعة، مع الاستعانة بتضحيات الجماهير، لإزالة التهر الاستعمارى لطبقتهم وهو ما يمكنهم من فرض هيمنتهم السياسية والثقافية التامة على الشعب» (ص ٤٧).

ويستحيل الاستبعاد التام للموضوعات الاتصالية المحلية فى العصر الراهن الذى يتسم بالاقتصاديات المتشابكة والأجهزة الإلكترونية القوية التى تبث على نطاق المعمورة. والأمثلة القليلة الفعلية على الاكتفاء الذاتى فى الخمسينيات والستينيات حالة استثنائية ولعلها لن تتكرر. ولقد ظلت الصين فى عزلة تامة لمدة ٢٥ عامًا عن المعلومات الغربية وقد تحقق لها ذلك بفضل وضعها الجغرافى ولغتها والعداوة المتواصلة للولايات المتحدة. كما أن كوبا، رغم أنها لم تكن معزولة تمامًا عن تحرش الرسائل التى تبثها أمريكا الشمالية فى الفترة التى أعقبت الثورة الكوبية، قد توفر لها مجال (حيز) ثقافى غير عادى لمدة ١٥ عامًا بسبب الحظر الذى فرضه عليها جارها القوى الذى لا يبعد أكثر من ٩٠ ميلاً.

ومع ذلك فإن الاكتفاء الذاتى الشامل كسياسة ثقافية أمر غير واقعى وينطوى على إنكار الذات[٢٩]. ولا تكمن بدائل الهيمنة الثقافية الخارجية فى هذا الاتجاه. ولا ينبغى أن يعتبر هذا القول بوصفه مصادقة غير معلنة على مبدأ الاحتكار الإعلامى المتمثل فى «التدفق الحر للمعلومات» وإنما ينأى عن ذلك وهو يعنى وعلى وجه الدقة ضرورة الوعى بالوقائع التكنولوجية الجارية والحرص على مستوى رفيع من الانتقائية الواعية ومواصلة الجهود المبذولة فى سبيل التعبئة الشعبية للأنشطة المحلية الثقافية والإعلامية.

ومن المجدى الاطلاع على ما قاله الكوبيون، الذين عاشوا فى حالة حصار كامل من صياغة السياسة الثقافية. وقد شدد تقرير قدم إلى مؤتمر ثقافى عقد فى هافانا فى ١٩٧١ على سياسة الاعتماد على الذات فى ممارسة الأنشطة الثقافية والوطنية بوصفها الأساس الذى يقوم عليه «الاستيعاب الانتقائى للثقافة العالمية» ويوضح التقرير أن:

«التقدم التكنولوجى المطرد الذى تحرزه وسائل إعلام الجماهير وإمكاناتها اللامتناهية يضطر مجتمعنا الثورى إلى مكافحة تلويث الجو بالأيديولوجية الإمبريالية عن طريق إيجاد المواد الأيديولوجية المضادة. وما يسمح به الواقع البديل هو النضال وليس التطهير من الجراثيم. ومن هنا تبرز الحاجة الماسة للانخراط بصفة منتظمة فى سلسلة من المناقشات والتحليلات والدراسات

والتقديرات على النطاق العام بحيث تصبح قادرة على أن تواجه بصورة نقدية كل شكل من أشكال الأيديولوجية البرجوازية»[٢٠].

ولا يعد الاكتفاء الذاتى سياسة عملية، باستثناء عدة بلدان قليلة تتمتع بما يكفيها من الموارد الطبيعية واللغوية والجغرافية. وفى ذات الوقت، تتضاعف الضغوط النابعة من التغلغل الثقافى الإعلامى المتعمد وغير المنتظم أيضًا. وأن النضال الثقافى الذى يتسم بدرجة كبيرة من الوعى والشمول هو الذى يستطيع وحده أن يستبعد التخريب الأيديولوجى والهيمنة الثقافية وهو ما يتضمن، مع ذلك أحد مبادئ المقاومة ـ ألا وهو إعادة تفسير التاريخ الذى أصبح متاحًا للشعب، من زاوية طبقية.

ولقد لاحظنا أن الثقافة لا تعد تجميعًا لقطع متحفية كما أن معارضة الإمبريالية الثقافية لا تعنى الدفاع عما هو موروث. إلا أنه من غير الصائب أن نستنتج من هذين الافتراضين أن التاريخ لا يبدأ إلا مع الحركة الحديثة المناهضة للهيمنة. إذ لا يمكن التقليل من شأن الدور الذى يمكن أن يقوم به التاريخ فى النضال الثقافى الاتصالى الراهن الذى يتصدى للهيمنة. فالتاريخ هو الذى سوف يستحضر وينعش الخبرات الحيوية التى تعمد المهيمنون تجاهلها وتشويهها عندما استعرضوا الوقائع والأحداث الماضية. وما أكثر الأمثلة على استبعاد المعلومات التى كان يمكنها تعميق الوعى، وعلى تشويه المعلومات مما يجعلها بلا ضرر بل قد تصبح مفيدة لحالة الهيمنة المستمرة.

ولقد ظلت نضالات وخبرات السود فى أمريكا الشمالية فترة امتدت إلى ثلاثمائة عام وإلى وقت قريب غير معروفة بتفاصيلها فى قاعات الدراسة أو لدى وسائل إعلام الجماهير. ولا يزال معظم نضالهم غير معروف. غير أنه من بين الإنجازات القليلة التى حققتها حركة السود فى الستينيات أنها فرضت، وإن كان بقدر محدود، على التيار الاتصالى فى الأمة معلومات عن حياة السود وآفاقها. كما أن حركة المرأة فى الولايات المتحدة تميزت ببعض التجارب المماثلة.

ولا يعد التاريخ المنوه به هنا مجرد العرض أو التسجيل الذى يقدمه حفظه سجلات المهيمنين. كما تؤكد شيلا روبوتام Rowbotham فى كتابها القدير المعنون

Hidden From The History[٣١]. وإنما هو الجانب الخفى من عملية التنظيم والنضال المتواصلة التى تتصدى للهيمنة بكل ضروبها. وهو اكتشاف الماضى، بأكثر من كونه إعادة تفسير له، لأن ما هو معلوم ومنشور يعرض بوجه عام من زاوية أصحاب الامتيازات.

وقد كانت اللغة، مثلها مثل التاريخ، أداة هيمنة. وهذه الحقيقة كان لا يتعين شرحها للضحايا. والنساء السود مثلاً على وعى تام بالاستخدام المنتظم لكلمات تعرض بطريقة جذابة أو محددة أدوارًا متخيلة. ويتوافق دوام بعض التعبيرات والصور اللغوية المعنية مع دوام الهيمنة ذاتها. ولماذا ينبغى لمجتمع ينشد تغيير نظامه الاجتماعى والاقتصادى، أن يستمر فى استخدام تعبيرات كانت مستخدمة لتدعيم النظام الاجتماعى القديم؟[٣٢]. ومن الطبيعى أن يكون استخدام اللغة سيفًا ذا حدين. فالتغييرات يمكن أيضًا أن تضعف التفكير النقدى وتثير البلبلة لدى الناس عما يحدث. والمفردات التى يستخدمها البنتاجون مثلاً، «هجمة، ضربة وقائية للاستيلاء قبل الآخرين» إنما تعد مجرد أداة لفرض الهيمنة. غير أنه عندما تضطلع قوى اجتماعية بالسيطرة على المجتمع فمن المتوقع أن تلغى فى نهاية الأمر التعبيرات والكلمات التى يستخدمها النظام السابق وإن لم يكن لسبب غير ضعف إمكانية استخدامها وتطبيقها.

ويمكن أن تشكل كيفية النظر إلى التكنولوجيا مشكلة من أهم المشكلات التى تواجه أولئك الذين يهتمون بخلق سياسة اتصالية عاملة على التحرر، لأن التكنولوجيا تتفاعل مع كل جانب من جوانب الوعى المعاصر. وكما لحظنا فى النصل السابق فإن التكنولوجيا منذ بداية نشأتها حتى استخدامها تقع فى معظم الأحيان فى قبضة قطاع أو آخر من قطاعات الطبقة المسيطرة حاليًا على النظام الاجتماعى. وتؤثر هذه السيطرة تأثيرًا مباشرًا على طبيعة المعدات أو العمليات الجديدة وتطبيقها واستخدامها وما يدخل عليها من تعديلات مبكرة وتطورها.

ولسنا نقصد هنا الإصرار على ضرورة تفادى التكنولوجيا الجديدة أو رفضها أو الحط من شأنها عند إعداد السياسات الاتصالية التى تستهدف المعاونة فى

تشكيل الوعى النقدى، وكما أن الاكتفاء الذاتى لا يمكن أن يكون مثمرًا فى حد ذاته فإن الرفض الجزافى للتكنولوجيا هو إقرار بالعجز والتقاعس. وما هو مطلوب هو أن ينتشر الوعى عبر قطاع واضعى القرارات بأسره بأن التكنولوجيا تركيب اجتماعى فهى ليست محايدة إنما تحمل سمات النظام الاجتماعى الذى أنتجها. وإن أقل ما يمكن أن تفعله الشعوب التى تتوجه نحو إقامة علاقات اجتماعية جديدة هو أن تفحص وتقدر وتناقش بتأن بالغ جدوى تبنى أو إدخال أو تعديل هذه الأداة أو العملية أو الوسيلة أو التكنولوجيا التى تستمدها من مجتمع «متقدم».

وإذا ما تم استثناء العمليات والأدوات والأجهزة التى يسهل التعرف عليها (وإن كانت لا توجد مواصفات بسيطة لها) والتى يمكنها إنقاذ الحياة ووقايتها ـ مثل بعض الممارسات الطبية والزراعية ـ فإن مصلحة الشعب يمكن مراعاتها على نحو أفضل بما يتخذ من قرارات تأتى دون عجلة وتكون مقصودة ونقدية. وما ينبغى أن يؤخذ فى الحسبان على الأخص هو الاحتياجات الفريدة للشعوب ـ حيث يتميز كل قطر باحتياجاته ـ والاعتراف بأن التقنيات والآلات التى تستخدم فى سياق علاقات اجتماعية معنية بغية تحقيق أهداف اجتماعية محددة، قد لا تكون ملائمة فى سياق اجتماعى آخر.

وإذا ما اعتبرت أهداف وهياكل الرأسمالية الغربية مرغوبة، فمن الملائم استيراد التكنولوجيا والآلات الغربية. وإذا ما تم البحث عن نموذج آخر، برغم أن معالمه النهائية قد لا تكون واضحة تمامًا فمن الفطنة التزام جانب الحذر الشديد قبل الشروع فى إعادة إنتاج واسعة النطاق لوسائل الإنتاج المستخدمة فى نظام السوق.

ومما يدل على قوة الهيمنة المعاصرة أن معارضة تسلطها توصف بالرجعية وبعدم مسايرة التقدم. وإذا ما جرى، مثلاً، تحدى عملية «التدفق الحر للمعلومات» الذى تعالجه وتنقله حفنة من الشركات الثقافية التى تتبع حفنة من الدول الغربية، فإنه يزعم أن الحرية نفسها عرضة للأخطار والمهالك.

ومن ثم، فإنه من المفيد لأولئك الذين يقاومون نظام الهيمنة أن يسلموا بالقوة التى تضفيها السيطرة على عملية التعريف والتحديد. ومما يثير اللبس وسوء التوجيه، وإن كان أمرًا محتمًا، أن أولئك الذين يناضلون فى سبيل الوعى النقدى يصنفون دومًا فى أدوار معينة وتلصق بهم مفاهيم، هى على النقيض مما يأملون فى تحقيقه فعلاً. والتسميات الزائفة، ونسبة أهداف مشوهة إليهم هى دومًا من صنع أجهزة المهيمنين المشكلة للوعى.

ومن ثم فإن الخطوة الأولى صوب إعادة إحراز السيطرة على عملية التعريف والتحديد بما يعنى مقاومة الهيمنة ـ إنما تتمثل فى عدم التنازل عن بعض مجالات التعريف والتحديد الحاسمة إذ لا يمكن التخلى عن الكلمات والمفاهيم التى حفزت البشر عبر القرون كى يصبحوا أكثر إنسانية، والتنازل عنها لأصحاب الهيمنة الفكرية دون إشعال أوار النضال. فالطابع الدولى مثلاً أو «التدويل» عندما استخدم لوصف عمليات الشركات المتعددة الجنسية تحت عباءة المواطن العالمى. ينبغى تحديه. وفى الوقت ذاته فإن الجهود المبذولة للتغلب على القوة النافذة لهذه العماليق الاحتكارية ينبغى ألا تقتصر قدر المستطاع على المساعى التى تبذل على نطاق محدود يتسم بطابع وطنى ضيق الأفق.

ولا تعد السياسة الثقافية الإعلامية وطنية إلا من حيث المكان الذى تباشر فيه أنشطتها وهو ما يتفق مع الحدود الجغرافية لأمة من الأمم، فى حين أنها تتسم فى جوهرها بسمة دولية بالغة العمق. وتسعى إلى تقدير جهود التحرر التى يبذلها الشعب واحترامها وتود تعزيزها لتحقيق الوعى النقدى حيثما جرت.

وعلى الرغم من وجود هفوات عديدة فى التضامن الدولى الحقيقى للشعوب فى العقود الحديثة فإن المبدأ فى حد ذاته نبيل ومستديم. وفى المجال الاتصالى حيث يكون النضال من أجل التحرر ملحًا، لا تعد السمة الدولية قضية هامشية وذيلاً تافهًا لما يعتبر محوريًا وأساسيًا. ولا يتخيل نشدان تحرر الوعى الفردى فى سياق وطنى، ينكر أو يتجاهل التضامن البشرى فى مواجهة الهيمنة فى كل مكان.

وعند وضع السياسة الاتصالية الشاملة بالفعل فإن تعريف الأنباء مثلاً، يمكن أن يعد بمثابة محك عملى للدرجة التى تحفز بها السمة الدولية الأصيلة الجهود

الإعلامية (الإخبارية). ويستلزم فهم ـ والمشاركة فى ـ حركات التحرر على النطاق العالمى ومكافحة الإمبرياليَة بجميع أشكالها استبعاد الشكل الحالى الذى تقدم به أخبار الراديو والتليفزيون العربيين (وهو شكل يحاكى عمليًا فى جميع الأرجاء). وتتسم عروض الأنباء ـ إذا ما عرضت بأى حال من الأحوال ـ بأنها مجزأة وخاطفة ومضادة للتاريخ وتمثل المادة اليومية التى تملأ ما يفترض أنه المعلومات الإذاعية العامة.

وعند إعداد سياسة اتصالية شاملة لا يعتبر من الضرورى وضع مرجع سياسى تفصيلى يحظى بالموافقة. فإذا كانت معارضة الهيمنة حقيقية فإن الاستمرار فى استخدام تقنيات الرقابة الإعلامية يعد أمرًا محفوفًا بالمخاطر. وقد لا يكون ممكنًا تقديم إجابة كافية فى هذا الوقت عما سوف يحل على وجه الدقة محل «أنباء» الإذاعة والتليفزيون على النحو الذى تعمل به الآن.

وما يهم هنا، ويحتاج إلى فهم، هو أن التقنيات الراهنة لا تفيد إلا فى استبعاد الوعى والإبقاء على الحاكمين. ويستلزم قلب الهرم الاجتماعى رأسًا على عقب أشكالاً جديدة ومضامين جديدة وبعدًا دوليًا متسع الأرجاء رحب الآفاق.

وكما لحظنا فيما سبق فإن العوامل التى أدت إلى بروز السياسات الإعلامية فى بلدان كثيرة تمثلت فى ازدياد الأهمية العددية والنوعية للعاملين فى مجال المعرفة ـ المهنيون والمهندسون والصحفيون والمذيعون والمحررون وغيرهم ـ بين القوى العاملة. ولا يزال عددهم يتضاعف فى الدول الصناعية.

وقد يكون من المفيد فحص عدة قضايا تطورت فى إطار هذا القطاع من قطاعات القوى العاملة، وإن كان ما زال غير نموذجى بوضوح، غير أنه يكتسب أهمية متزايدة. لأنه لدينا هنا ـ على أقل تقدير ـ مفهوم غامض عما يمكن أن تكون عليه صورة المستقبل نظرًا لأن الأوضاع الاقتصادية الصرفة تفرض نفسها على وعى من يعملون فى صناعات تشكيل الوعى. ويلوح أنه يمكن تبين مرحلتين فى النضال الذى يتطور فى مجال صناعات المعرفة.

فى المرحلة الأولى ـ وتستخدم هنا خبرات الصحفيين كنموذج أصلى ـ تشن هجمات مباشرة على الأمن الاقتصادى للعمال. ويعمل فقدان الوظيفة من جراء عمليات الدمج وإدخال العمليات الأوتوماتيكية على تدمير أسطورة ما فتئت قوية بين العمال غير اليدويين مؤداها أن العامل المهنى يمكن أن يصعد السلم الاقتصادى ويحتل مركزًا مهمًا ويحقق الثروة والأمن(٣٢).

ويغدو جليًا فى نهاية الأمر لبعض الصحفيين أن أحد السبل القليلة لتحقيق الحد الأدنى من ضمان العمل هو التمسك بنوع من التقرير والحسم المشترك وهو أمر لا يزال غير محدد تمامًا بحيث تغدو الحقوق المخولة للإدارة فى اتخاذ قرارات نهائية فيما يتعلق بالمشروع (صحيفة، مجلة، شركة نشر) موضع ارتياب.

بيد أن العملية لا تتوقف عند هذا الحد. فحالما تزداد عملية الطحن الاقتصادى وحالما تسعى الفئة المالكة إلى أن تحتفظ بـ«الحقوق» المألوفة لرأس المال، تبرز المرحلة الثانية. ويبدأ بعض العاملين فى مجال المعرفة إدراك الصلة القائمة بين طبيعة وبنية الصناعة التى يعملون فيها وبين صعوبات وضروب عدم الأمن المرتبطة بعملهم الشخصى. وعندما يحدث هذا، وهو يحدث بصورة مختلفة فإن قلعة من أقوى القلاع الأيديولوجية للنظام تغدو عرضة للانثلام والضعف، وإلى المدى الذى يدرك به الصحفيون وغيرهم من العاملين فى الإعلام الصلات التى تربط بين وظائفهم المتخصصة وبين المسألة العامة المتعلقة بالرقابة على الإعلام، فإن أسطورة الموضوعية فى نظام سوق الاتصالات تتحطم. وبطبيعة الحال، فإن العملية تتم بصورة متفاوتة وعلى نحو غير منتظم، ولقد بدأت بالكاد تحدث فى معظم البلدان الغربية. وستقاتل فيها طبقة المالكين قتالاً مريرًا على الجبهة الأيديولوجية ـ وسوف تستمر هذه الطبقة فى استخدام العبارات الرنانة عن الحرية والحقائق المجردة.

وتستخدم الفئة المالكة سلاحًا آخر فعالاً فى هذا النضال يتمثل فى الاستعانة بأساليب التخصص ذات الطابع الإدارى (النزعة المهيمنة). ولقد استخدمت المشاريع الرأسمالية التخصص فى مجال الإنتاج وحققت مستويات عالية من الإنتاجية. كما أنها عززت المطالبة بالفعالية بوصفها وسيلة تعمل على تسيير

النظام. ومما لا يلحظ كثيرًا أن التخصص قد كانت له أيضًا آثاره الاجتماعية والسيكولوجية المهمة. وقدَ حظى القطاع الأحسن تدريبًا من قطاعات القوة العاملة بامتيازات مادية خاصة ونعم براحة التقدير الذاتى والأهمية الجوفاء.

ولقد كان التخصص فى المجال الإعلامى، كما فى غيره من المجالات أحد العوامل المهمة التى أثمرت البنية الهرمية فى الصناعة والنخبوية والاستحواذ على امتيازات معينة بين الفئة العليا فى هذه المهنة، مما يغذى بدوره معظم التحيزات الأيديولوجية للرأسمالية التى غدت جزءًا لا يتجزأ من شبكة وسائل الاتصال. وما يمكن أن تعنيه النزعة المهنية Professionalism للبلدان النامية التى تقبل المفهوم على علاته قد نظر فيه أوبرين فقال[٢٤]: «من الممكن أن تكون عملية النزعة المهنية فى الإذاعة قد أضافت فى حد ذاتها قيدًا جديدًا يناهض التغيرات فى الهيكل التنظيمى. وقد لا يبدو أنه ثمة طريقة لحماية التدريب الإذاعى أفضل من المجادلة فى التغيرات التى يمكن أن تحط من المعايير المهنية». ويتمثل ما هو أساسى فى أن «تغيير طبيعة النزعة المهنية فى المجتمع يتضمن تغييرًا فى الأهداف والجزاءات الاجتماعية التى تتصارع تقليديًا مع الأهداف العلمية».

وإذا كان يجب على النظام الإعلامى أن يتحول إلى قوة لتحرير الوعى، فإنه لا يمكن أن يظل قائمًا بتنظيمه الحالى ـ حتى لو منح المحررون والصحفيون والمذيعون حقوق المشاركة الموسعة التى بدءوا يطالبون بها الآن. ويجب مواجهة مفهوم التخصص بأسره ووضعه موضع التساؤل.

ويعد التناقض الكامن فى مشاركة الصحفيين الواسعة فى صنع القرارات المتعلقة بالصحافة بينما يحرم من هذه المشاركة العاملون غير المهنيين أمرًا خطيرًا حيث إن العاملين المهنيين يجهلون فى الوقت الراهن ما ينطوى عليه ذلك من أخطار فى الأجل الطويل. والقضية حقيقية. ولن تغيب عن بال الفئة المالكة عندما يحين الوقت الذى تراه ملائمًا (كما هو الأمر فى كثير من الأوضاع القائمة مثلاً) لدق إسفين بين العاملين المهنيين فى صفوف القوى العاملة.

ولقد قدمت إدارة صحيفة «الواشنطن بوست» التى تعد من بين الصحف ذات الهيبة والتى تعرف بليبراليتها فى الولايات المتحدة، نموذجًا لهذا الأسلوب. ومما يؤسف له أن قطاعًا واسعًا من هيئة التحرير اتحد مع المالكين فى مواجهة المخبرين الصحفيين، مما ضمن اندحار الإضراب الذى قاموا به.

ومما لا ينكر أن النخبوية والتخصص والنزعة المهنية من الأمور النافعة عندما يكون المعيار الوحيد للأداء الكفاءة المحققة للربح، وهى تحد بدرجة هائلة من أنماط الأداء عندما يكون التغير الواسع النطاق ضروريًا، ويكون مطلوبًا إيجاد وسائل جديدة تمامًا للاستعانة بطاقات عدد كبير من الأفراد الذين سبق استبعادهم من أية مشاركة مهمة.

ويعزز التخصص والاتجاه المهنى على أحسن وجه فكرة الموضوعية، التى تعد الأسطورة الأولى لنظام الاتصال السائد فى بلدان السوق. ومن ثم فإنه مما لا يثير الدهشة أن يتم تجاهل بنية وسائل الإعلام والسيطرة عليها ـ من معظم جوانبها ـ فى مدارس الصحافة والإذاعة فى الولايات المتحدة. ولا حاجة إلى القول إن النزعة المهنية تحظى بقدر عظيم من الاهتمام وخصصت مقررات عديدة لدراستها.

وعلى الرغم من أن قبول نماذج وسائل الإعلام من العالم غير الرأسمالى دون تحفظ أمر ينطوى على مخاطر فإن مشاركة عشرات الآلاف من المحررين فى الصحافة الصينية ـ كما أوضح دالاس سمايث[٣٥] ـ يمكن أن يعتبر على أقل تقدير جهدًا جزئيًا للتغلب على التخصص. وكذلك فإن صحف المصانع وملصقات الحائط ومحافل السينما والعدد المتزايد من «نزوات» الفيديو (التسجيل والإنتاج التليفزيونى الفردى) فى الولايات المتحدة تمثل بعض إمكانات المشاركة المحلية الواسعة الانتشار فى العملية الإعلامية التى تدحض المطالبة بضرورة التخصص والاتجاه المهنى.

وحتى اليونسكو تناصر فى معظم الأحيان فرضية التخصص. ويجب الاعتراف بدور اليونسكو الرائد فى إعلاء شأن ضرورة صياغة سياسات

اتصالية، غير أنه يتجلى تمامًا فى دراسات اليونسكو ووثائقها عن هذا الموضوع الميل إلى تفضيل الخبراء والاتجاه المهنى ووضع السياسة من أعلى إلى أسفل.

وأن الاستعانة بالمتخصصين والموظفين الرسميين والجامعيين لتخطيط السياسات الاتصالية قد تكون ضرورية لتطوير الجهود وتعزيزها فى المرحلة الأولية. غير أن قصر المشاركة على هذه الفئات الاجتماعية إنما يستبعد القاعدة الشعبية التى يجب أن تصدر عنها المبادرات إذا كان يتعين تحقيق الهدف الشامل الذى يتمثل فى تنشيط الوعى عبر المجتمع بأسره. ويجب الاختيار فى مرحلة معينة بين الاتجاه المهنى Professionalism والمشاركة الشعبية.

ويعتمد التخصص فى حد ذاته ـ وهو توءم الفعالية، على تدريب متباين وجزاء متفاوت. ويغدو الأساس الذى ينهض عليه الهيكل الهرمى والمفاهيم النخبوية، وهو ما يمثل الدعم النهائى للهيمنة.

وعلى الرغم من أن فريق مستشارى اليونسكو المختص بالبحوث الاتصالية يحذر من معادلة السياسة الاتصالية بالقيود ونزعة التوجيه والإدارة المفروضة من أعلى فإنه يوصى «بأن تنشئ الحكومات مجالس للسياسة الاتصالية الوطنية». ويرى هؤلاء المستشارون أن هذا المجلس «ينبغى أن يتكون من القادة فى المجال السياسى والمتخصصين فى الإدارة والعاملين المحترفين فى وسائل الإعلام وعلماء البحث الاتصالى»[٣٦]، وأين الشعب العامل؟ وأين غير المهنيين؟ ومن أين تنبع المبادرات فى هذا المجلس المقترح؟ من أعلى بكل وضوح. ولا يوصون بالحصول على أية تغذية من القاعدة.

وفى صياغة أخرى حدد الخبراء «من هم المعنيون بالسياسات الاتصالية وصياغتها». ولقد سجلوا هذه الفئات بالترتيب التالى: «الهيئات التنفيذية الحكومية، الهيئات التشريعية، الهيئات المختصة بالتخطيط الاجتماعى والاقتصادى والوزارات الفردية ومجالس التخطيط فيها، والمشروعات الاتصالية والمنظمات المهنية وأخيرًا، المواطنون» ولاحظ الخبراء عندما وصلوا فى نهاية الأمر إلى إضافة المواطن/ المواطنة «أن المواطن له نصيب مباشر فى السياسات الاتصالية»[٣٧].

ويلاحظ Paulo Friere أن «اليمين يحتاج إلى صفوة تفكر من أجله. وتعاونه فى تحقيق مشاريعه. وتحتاج القيادة الثورية إلى شعب بغية جعل المشروع الثورى واقعًا وحقيقة، غير أن الشعوب فى سبيلها لأن تكسب وعيًا نقديًا متزايدًا». ويضيف قائلاً إن عملية تطوير الوعى النقدى هذه تستمر ضرورية بعد أن يأخذ الواقع الثورى سبيله إلى الاتجار لتبديد الأساطير التى لا تزال تنشب بمخالبها فى وعى الشعب ولمقاومة الاتجاه إلى استفحال نمو البيروقراطية ولفهم التكنولوجيا الجديدة التى تعد مهمة للتطور الاجتماعى والتى لا يجب أن تترك مغلفة بالغموض وبعيدة عن الرقابة الشعبية.

وصياغة السياسات الاتصالية الوطنية تعبير عام يستخدم بغرض مكافحة الهيمنة الثقافية والاجتماعية بجميع أشكالها، قديمها وحديثها، سواء تمت ممارستها من داخل الأمة أو من خارجها وهى تنشأ مقرونة بتطور الوعى النقدى للشعب وتسهم فى خضم عملية النضال، فى تطوير هذا الوعى. ومن ثم فإنه لا يمكن أن يتولى الخبراء صياغة التخطيط الثقافى الاتصالى ثم يقدمونه إلى بقية السكان كهدية تشريعية[٣٨].

ويمكن أن يضطلع الأخصائيون والمديرون بمهمة القيادة فى المراحل الأولية للعمل، غير أنه لابد من المشاركة التامة للجماعة بأسرها إذا كان يتعين على الجهود المبذولة أن تبلغ مستوى التطور الواسع النطاق للوعى النقدى. وإن ما هو أدنى أو أقل من ذلك يمكن أن يجعل احتمال الانحراف والضمور أمرًا محتمًا.

وتبقى كلمة أخيرة: من المغرى دومًا الاعتقاد بأن الهدف المعلن هو أمر محدد حتى لو كان بعيد المنال. غير أن بلوغ الوعى النقدى لا يعد مقصدًا نهائيًا وإنما هو عملية مستمرة سوف يكون سبر أغوارها دومًا من الأمور المذهلة والمركبة لأنماط التفكير والعادات السائدة فى كل موضع على امتداد الدرب التاريخى للتطور البشرى. ويجب النظر إلى الجهود التى تبذل حاليًا لوضع السياسة الاتصالية الثقافية وفهمها بهذه الطريقة. ومهما كانت الصياغات متقدمة أو بدائية فإنها ليست سوى علامات مرسومة على درب لا نهاية له يقود إلى تحقيق الطاقات البشرية الكامنة.

خاتمة

شيلى: السياسات الاتصالية الإصلاحية والثورة المضادة

تؤكد تجربة شيلى الاعتقاد (الذى تم التعبير عنه فيما سلف) بأن وضع السياسة الثقافية الاتصالية فى بلدان عديدة يصبح، أو أصبح ساحة للنضال الاجتماعى المكثف. والحق أنه إذا كانت شيلى قد شهدت الإطاحة بحكومة ذات اتجاه فكرى اشتراكى ونزعة إصلاحية فعلية، وحل محلها نظام حكم قمعى بصورة وحشية، فإن بوادر المعركة ظهرت، قبل الانقلاب، فى وسائل الإعلام وعبرها. وقد كان مما له مبرره ودواعيه أن يتركز تدخل الولايات الكثيف ضد حكومة النيدى على الدعم السرى الذى نالته الصحافة ووسائل الإعلام المعارضة[1].

ولقد اختفت حرية الإعلام فى شيلى مع مجىء الانقلاب فى سبتمبر ١٩٧٣. وفرضت العصبة الحاكمة قانونًا صارمًا للرقابة. وعلى النقيض من ذلك، فإن نظام وسائل الإعلام الذى عمل بين ١٩٧١ و ١٩٧٣ فى ظل فترة حكومة الوحدة الشعبية قدم نموذجًا للتعدد لعله كان فريدًا عندئذ إن لم يكن حتى اليوم.

ولقد تمتع أهل شيلى فى ظل حكومة الوحدة الشعبية بالمطالب التى تزعم القيادة السياسية الغربية أنها تسعى إلى تحقيقها - تداول غير محدود تقريبًا للمعلومات التى تمثل جميع الاتجاهات السياسية فى حين النظام الذى استولى على الحكم وحل محل تلك الحكومة يمثل إنكارًا لحرية المعلومات بالمعايير الغربية.

ويثور سؤال محير، لماذا كان النموذج الخالص نسبيًا لسوق الأفكار الحرة الذى تحملته، إن لم تكن قد شجعته حكومة الوحدة الشعبية موضع قدح من معارضيه

داخل شيلى وخارجها، ولا سيما ما دامت دعامة من أقوى الدعامات السياسية لنظام المشروعات الخاصة، فى الاقتصاديات الصناعية تتمثل فى مظهر التنوع الإعلامى ونظام وسائل إعلام يبدو أنه مفتوح؟(٢).

وحال الشروع فى تقديم إجابة عن هذا السؤال تبرز معضلة أخرى، وهى معضلة سوف نتناولها باستفاضة: كيف أمكن كفالة الاحترام الذى خلعته حكومة النيدى على هدف الحفاظ، على التدفق «الحر» للمعلومات غير الخاضعة للسيطرة الاجتماعية، وما ترتب على ذلك من ممارسات عملية.

وفى الفترة الوجيزة التى وجدت فيها حكومة الوحدة الشعبية، لم يسيطر تيار سياسى أو ثقافى واحد على أية وسيلة. فالتليفزيون مثلاً عرض موقف الحكومة من خلال قنوات الدولة والجامعة. بيد أنه فى إطار الجمهور الذى وصله التليفزيون (وهو أقصى ما تسعى إليه برمجة وسائل الإعلام فى الغرب) فإن أكبر عدد من المشاهدين شاهد القناة التجارية التى تنقل إليه الموضوعات التى تعادى الاشتراكية إلى حد كبير، وتشبع بدرجة بالغة بالبرامج التجارية الواردة من الولايات المتحدة (مثل «The FBI»، «مهمة مستحيلة، وغيرها).

وكتب هارلى Hurly(٣) مستعرضًا حالة وسائل الإعلام التى وجدت فى ذلك الوقت، والذى لم يكن نصيرًا خاصًا لحكومة النيدى:

«مما يثير الانتباه هو الاستغلال التجارى المتزايد لقناة الدولة رقم ٧ والقنوات الثلاث الجامعية ٤ و٩ و١٣ خلال السنوات الثلاث لحكومة النيدى... فقد زاد عدد التمثيليات التليفزيونية Telenovels أى البرامج التليفزيونية التى تعرض فى أمريكا اللاتينية وتشابه Soap Operas ـ وهى متشربة بجلاء بما يسميه الماركسيون القيم البرجوازية. وفضلاً عن ذلك زادت الواردات من الولايات المتحدة ـ مثل عروض جولى وبونانزا ومانيكس وبول لانيد وفريد استير ودين مارتن ودوريس داى. ويجب على المرء أن يرى هذه البرامج فى جو اشتراكى ليدرك طابعها الأيديولوجى ـ فهى تشمل شخصيات وقيم الطبقة العليا والوسطى، غرفة المعيشة الأمريكية والمطبخ الأمريكى والحمام الأمريكى وحجرة النوم الأمريكية وتلك الهالة المحيطة بمستوى المعيشة المرتفع».

ولقد فتحت الإذاعة أبوابها لوجهات النظر الاشتراكية. غير أن معظم المحطات ظلَ فى أيدى المالكين وخضع للتأثير المعادى للحكومة. كما أن اتجاهات الصحف تراوحت بين اليسار واليمين، غير أن عدد الصحف المحافظة زاد أثناء سنوات حكم النيدى.

وقد تبدى بعد اشتراكى لأول مرة فى مجموعة كبيرة نسبيًا من المجلات الشعبية التى نشرت بمساندة الحكومة. غير أن الموضوعات الجديدة بما تضمنته من توجيه نقدى وغير مألوف واجهت منافسة شرسة من الدوريات التجارية والمجلات الفكاهية التى كانت متاحة على نطاق واسع[٤].

وعلى الرغم من استمرار إمارات التحذير والفزع فى الصحافة الدولية وفى داخل البلاد أيضًا فإنه أمكن التعبير عن كل الآراء فى شيلى فى ظل حكومة النيدى.واضطلعت صحف الرأى المحافظة والمملوكة ملكية خاصة بحملة شرسة ضد الحكومة، ولم يتم تقييد نشاطها أو الحد منه. ولقد سجل Landis[٥] المراسل الصحفى الذى كان موجودًا فى البلاد فى ذلك الوقت بعض العناوين الرئيسية والافتتاحيات والمقالات العامة التى ظهرت فى ١٩٧٢ فى صحيفة El Mercurio، الصحيفة المحافظة الأساسية فى البلاد.

مقالات افتتاحية فى الصحيفة:

٢٦ يوليو: تحويل طفل برىء إلى محارب ليقاتل أبويه. الأطفال يتجسسون على آبائهم فى البلدان الاشتراكية.

٢٨ يوليو: نهاية حلم فيدل كاسترو. الفوضى الاقتصادية تعم كوبا.

٣١ يوليو: افتتاحية انتقادية لكوبا.

١ أغسطس: الديمقراطيون المسيحيون منافقون لأنهم يوجهون إلينا الاتهام باستخدام وسائل مرعبة فى الانتخابات.

٣ أغسطس: فشل كاسترو. الإرهاب. الدوار الثورى. اللحظة المميتة (وهذه الافتتاحيات الأربع عن كوبا).

عناوين الأخبار:

٢٦ يوليو: رجال حرب العصابات فى بوليفيا يتدربون فى كوبا.

ورجال حرب العصابات فى شيلى تدربوا فى بوليفيا.

قادة حرب العصابات البوليفيون فى شيلى.

٢٧ يوليو: رجال حرب العصابات البوليفيون سيذهبون إلى كوبا.

٢٨ يوليو: كاسترو «المستقبل سيكون أسوأ». رجال حرب العصابات البوليفيون يتوجهون إلى كوبا من شيلى...

ومن الحقيقى أيضًا أن التفكير الاشتراكى قد أتيحت له فرصة للانتشار عبر البلاد أكبر مما كان متاحًا من قبل. وفى اعتقادى أن هذا يفسر العداء الشديد، الذى أظهره خصوم النيدى تجاه حرية الصحافة التى سادت فيما بين ١٩٧١ وسبتمبر ١٩٧٣.

وعندما يتطور منبر مفتوح للأفكار يتسم بالأصالة حقًا، نتيجة لبروز القوى الشعبية على نحو فعال، وحيث يتمكن العرض المنتظم للتفكير النقدى من تحدى الآراء التقليدية والموروثة، فإن أنصار هذه الآراء الأخيرة يجدون المنافسة غير محتملة إذا كانت تفضى إلى الفعل الاجتماعى. ومن ثم فإن وسائل الإعلام المتكيفة مع الوضع القائم تحتج على الأوضاع التى تزعم دائمًا الدفاع عنها، هكذا يتكشف المعنى الحقيقى لتعابير مثل «التعددية» و«الحرية» التى تثار فى المجتمعات القائمة على الملكية الخاصة. وعندما يرتفع مستوى الوعى الشعبى وتنقشع اللامبالاة العامة التى تؤكدها عادة الديمقراطية الشكلية ـ وهو ما مثلته حكومة النيدى ـ فإنه سرعان ما يتوارى حماس الطبقات المالكة لبيئة إعلامية تعددية على نحو أصيل.

وتتمثل عبرة مهمة أخرى للتجربة الشيلية ـ بالنسبة لأولئك المهتمين بصياغة السياسة الاتصالية ـ فى ذلك الارتباط الوثيق والشامل الذى تبدى بين النظام الإعلامى والنظام الاقتصادى بأسره. وتشعر الطبقة المالكة بالأمان مع وجود

التعدد الإعلامى عندما تكون بقية الجهاز الثقافى واقعة تحت قبضتها تماماً. وحالما تضطلع مواقع العمل والمدارس والمصانع والمنظمات المهنية والاتحادث النقابية بمهام دعم النظام الموكولة إليها، فإن تبادل المعلومات على نطاق واسع إلى حد ما فى مختلف وسائل الإعلام يمكن تقبله وقد يكون نافعًا للحفاظ على الاستقرار والمشروعية.

غير أنه عندما تمارس العملية الاجتماعية والقوى الطبقية ضغوطًا تتعارض مع السير المنتظم لجزء كبير من الجهاز الاجتماعى ـ عندما تبدأ مثلاً عملية إعادة توزيع الدخل على نطاق واسع وتوضع بعض المصانع تحت سيطرة العمال وينظم قطاع من الفلاحين الذين يطالبون بإجراء إصلاحات أساسية فى مجال توزيع الأراضى ـ وباختصار، عندما يتم تحدى مزاعم وأمن النظام السائد للملكية والبنية التنظيمية على نحو مباشر عبر النظام الاقتصادى بأسره ـ عندئذ لا تتحمل الطبقات صاحبة الامتيازات المناقشات المستفيضة التى تتناول مستقبل النظام الاجتماعى.وهذا أمر مفهوم بالنقاش فى هذه الحالة لم يعد نقاشًا بل يصبح عملية مهمة لها شأنها يمكن أن تفضى فعلاً إلى حدوث تغييرات اجتماعية واقتصادية مباشرة وحاسمة.

أن معظم وسائل الاتصال الجماهيرى فى المجتمعات الرأسمالية لا تهدد بأى خطر بسبب تشابكها مع شبكة المؤسسات الداعمة للنظام. وتعمل شبكات وهياكل التأثير المنتشرة فى كل مكان على تأكيد الرسائل التى تبثها الوسائل التى تنشد خلق الاستقرار. وأن ماتنتجه القنوات الإعلامية ويعتبر نشازًا فى بعض الأحيان (من أجل كسب الثقافة ليس إلا) يجرى تجاهله على العموم. وعندما تصبح الأجهزة الداعمة مثل الوظائف التى تضطلع بها الدولة وحقوق الملكية التى حددها القانون، والنظام التعليمى المدرسى ـ موضع تحد وتتعرض لفحص نقدى فإن أنشطة وسائل الإعلام المطلقة العنان لا تغدو مقبولة من المستفيدين عادة من الديمقراطية المالكة. وأن التطورات التى حدثت مؤخرًا فى البرتغال لفترة وجيزة تقدم عبرا مماثلة.

وثمة قضية جديرة بأن تنال الانتباه وتنبع أيضًا من تجربة شيلى وتتمثل فى الخلط الذى ما زال ماثلا فى كثير من الأذهان، والذى يربط الحرية الفردية والموهبة الإبداعية بالمعلومات التى يجرى تداولها عبر المجتمع الصناعى الغربى المتقدم. ومما له معناه أن أنصار الملكية الأقوياء يستخدمون حجة حرية المعلومات بوصفها دعامة أساسية لها جاذبيتها البالغة لديمقراطية السوق، وبغية معارضة أى شكل بديل للتنظيم الاجتماعى.

وإن الجهود التى تبذلها الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات لتعطى دلالة عالمية لمطلب التدفق الحر للمعلومات إنما يعد امتدادًا لنفس المبدأ إلى المجال الدولى.

ومع ذلك يتضح الآن، أو يحسن أن يتضح أن مفهوم التدفق الحر الذى تساهلت فيه، بل أيدته، حكومة الوحدة الشعبية فى شيلى إنما هو مبدأ زائف لأنه يعمل على إخفاء طبيعة علاقات القوى الحقيقية بين الأمم وفى داخلها ويحجب العملية التى تصنع بها الآن معظم الرسائل الثقافية والإعلامية فى الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة تكنولوجيا.

إن تدفق المعلومات والاتصالات الإعلامية فيما بين البلدان - وحتى فيما يتعلق بالبلدان ذات التنظيم الاشتراكى بدرجة أخرى - يحتذى تقسيم العمل على النطاق الدولى، الذى تحدده بنى وممارسات أقوى الدول الرأسمالية. وتحتكر هذه النظم الاقتصادية التى تمتلك أقوى الاتحادات الإعلامية تيار بث الرسائل على الصعيد الدولى وتحدد وجهته. وتسيطر حفنة من الدول الصناعية، معظمها قائمة على نظام السوق، على انتقال برامج التليفزيون على النطاق الدولى. كما أن السيطرة على التوزيع الدولى للأفلام بالغ التركيز ويقع فى قبضة الرأسمال الأمريكى منذ أكثر من خمسين عامًا. كما يخضع تدفق الأنباء الدولية للصحف والتليفزيون لسيطرة حفنة من الشركات ووكالات الأنباء الأنجلوأمريكية. وكذلك الأمر بالنسبة للمجلات الإخبارية ومجلات الرأى ذات التوزيع الضخم، وكتب الفكاهة وترجمة الكتب ودوائر المعارف وحتى اللعب وألعاب التسلية. ويكون كل ذلك جزءًا من حركة التدفق العالمية للسلع الإعلامية والصور[٦] التى توجهها إلى حد كبير عدة

شركات تجارية فى البلاد الصناعية المتقدمة ولا سيما الولايات المتحدة.

وأن مبدأ التدفق الحر للمعلومات يعزز ويدعم النمط السائد لتبادل المعلومات على الصعيد الدولى ويضفى المشروعية على مقدرة عدة دول مهيمنة ويدعهما كى تفرض مفاهيمها ومنظوراتها الثقافية على سائر العالم، وكل ذلك باسم عدم التدخل فى المواهب الفردية الحرة التى يزعم أنها مستقلة.

بيد أن ظروف الإنتاج الثقافى فى الدول الصناعية المتقدمة تجعل من السخف تقبل الرأى القائل إن الرسائل الثقافية التى تنتجها هذه البلدان تصدر عن كتاب ومؤلفين ومخرجين ومبدعين ويعملون على تطويرها بمعزل عن صناعات «وقت الفراغ» التى تسعى إلى معالجة وتجهيز معظم الناتج الثقافى والتصويرى الذى ينتقل إلى «الأسواق» الوطنية والدولية.

وأن الدليل الذى نشرته لأول مرة مجلة Fortune فى عام ١٩٧٢ والذى تضمن ٥٠٠ شركة من الشركات الصناعية فى هذا المجال مع تقديم مقالة افتتاحية لتبرير هذا الاختيار قد شمل أيضًا بعض الشركات الثقافية الإعلامية فى الولايات المتحدة، وانضمت CBS و,Columba Pictures وABC وMCB إلى التجمعات الاتصالية الأقدم عهدا مثل RCA وويستنجهاوس و GE ضمن المجموعة المختارة من الشركات الأمريكية ذات الإنتاج الصناعى الضخم.

وأن وصف الثقافة الغربية المعاصرة باعتبارها إنتاجًا فنيًا فرديًا يبدو مغرياً لكنه خادع. ويتكرر نفس الشىء المغلف بالغموض والتعمية فى المجال الاقتصادى حيث تتم المساواة بانتظام الأنشطة التجارية المحدودة وتجارة التجزئة بالشركات الضخمة المتعددة الجنسية ويتم الجمع بينهما إحصائيا فى مجموعة واحدة غير متمايزة تسمى «المشروع التجارى الفردى». والدافع من وراء هذه التحديدات المثيرة للالتباس والتجمعات المضللة بسيط للغاية. فهذه التقسيمات المبهمة تستر وتخفى الموقع الذى يوجد فيه مركز القوة الفعلى داخل المجتمع. وفى ذات الوقت فإن استخدامها يتم من أجل حشد المساندة الشعبية التى تناصر النشاط الفردى، صغير الحجم وذلك لحساب الشركات الضخمة. وكثيرًا ما زعم بأن تجمعات

رأس المال الاحتكارية لا تختلف عن المنتجين أو الكتاب الأفراد أو الوحدات التجارية الصغيرة للغاية التى حلت محلها أو ابتلعتها.

ولا يمكن أن تعتبر التكتلات الثقافية التى تتربع على رأس أجهزة الإعلام والإبداع، كما هو الحال فى الولايات المتحدة، بمثابة أفراد، أى أشخاص تشملهم ضمانات حرية القول والتعبير التى كفلها الدستور. وعلى سبيل المثال فأن شركات RCA وجنرال إلكتريك وCBS وريدرز دايجست لا تعد أفرادًا لا تنتهك حقوقهم الشخصية. فهى فى المقام الأول شركات خاصة تحقق أرباحًا وتنجز إنتاجها وفقاً لمواصفات تجارية. ومن المؤكد أنه ثمة جهود فردية ممتزجة بالسلع الثقافية غير أن الناتج النهائى تغلفه الشركة بطابعها وتضمنه مفاهيمها الأيديولوجية.

ولننظر فى دراسة حديثة أعدتها لجنة الكونجرس فى الولايات المتحدة عن «كشف الستار عن ملكية الشركات»[٧]، حيث بينت أن بضعة بنوك قوية فى نيويورك تمتعت بحقوق تصويت مهمة فى الشركات الإذاعية وشبكات التليفزيون فى أمريكا وعلى سبيل المثال:

«يمتلك تشيس مانهاتن بنك حقوق التصويت منفردا أو مع الغير لما يربو على ١٤٪ من الأسهم فى شركة CBS وكذلك ٤,٥٪ من الأسهم فى شركة RCA وهى الشركة الأم لشركة National Broadcasting Company (NBS)، ويمتلك بانكرز ترست حقوق التصويت لما يربو على ١٠٪ من الأسهم فى شركة الإذاعة الأمريكية ABC و٩،٨٪ من الأسهم فى شركة Metromedia، ويمتلك ناشيونال سيتى بنك (نيويورك) حقوق التصويت لحوالى ٧,١٪ من الأسهم فى الشركات الإذاعية فى المدن الكبرى التى تشمل ٦ محطات تليفزيون و١١ محطة إذاعة، ويمتلك أحد عشر بنكا حقوق التصويت لحوالى ٣٤،١٪ من الأسهم العامة فى شركة ABC.

فهل يمكن أن تعتبر شركات صناعة الصور وتوزيعها التى تخضع للسيطرة المصرفية وسيطرة رأس المال الصناعى على نحو يمكن تبريره متمتعة بحقوق الأفراد الثابتة؟ والحق أن منتجات الصناعة الثقافية تستحق أن تنال تدقيقًا خاصا من الجمهور بأكثر من السلع العادية التى تنتج لسوق الاستهلاك العام.

ومن الحقيقى أن كثرة من السلع الاستهلاكية تؤكد وتجسد غالبًا السمة الخاصة والفردية للمجتمع الذى ينتجها وهى على هذا النحو نادرًا ما تكون مجردة من القيمة غير أن منتجات صناعة تشكيل الوعى تتسم بالطابع الأيديولوجى فى جوهرها. وويل للجماعة التى يخفق مجتمعها فى إدراك هذه النقطة الأساسية.

والاعتقاد بأن الأفلام التى أنتجتها صناعة السينما الأمريكية هى لمجرد الترفيه ولا تنطوى على أى معنى اجتماعى فى الأساس إنما يعنى التجاهل عن عمد، لأقوى أشكال الهيمنة الثقافية. وفى الواقع فأن الديكتاتورية الشيلية لم يلتبس عليها هذا الأمر. وكانت إحدى المبادرات «الثقافية» عقب الانقلاب إعادة فتح أسواق شيلى للأفلام الأمريكية وذلك على حد قول أحد قادة الانقلاب الجنرال Leigh «لوضع حد لكابوس السينما الماركسية»[٨]. (ولم تكن الأفلام الأمريكية غائبة بالفعل عن شاشة السينما فى شيلى طوال فترة النيدى. وفى ١٩٧١ عرضت فى سنتياجو أفلام أمريكية كثيرة (مثل Love Story و Tora, Tora, Tora وأفلام والت ديزنى وجن واين).

ولا يعنى هذا أن كل المنتجات الثقافية التى يقدمها مجتمع رأسمالى متقدم مصاغة بهدف وحيد يرمى إلى فرض أيديولوجية مناصرة لنظام المهيمنين. وهذا حقيقى فى كثير من الأحيان ـ ولا سيما فى بعض اتجاهات وسائل الإعلام. كما أنه يتعين على الصناعات الثقافية أن تأخذ فى الحسبان الواقع الاجتماعى المعاصر. ولكى تؤدى هذا على نحو ناجح من الضرورى ألا تبتعد المواد والموضوعات التى يتعين تقديمها عن أن تلمس على الأقل بعض القضايا اليومية التى يمكن أن تنطوى على بعض عناصر الانفجار مما يعنى، على حد قول S. Hall[٩] «أن تتضمن الرسالة ذاتها تناقضات الوضع الاجتماعى».

بيد أنه لم يحدث فى ظل أى ظروف أن تم إيضاح التناقضات أو عرضها على نحو ينير حقًا جوانب الوضع الاجتماعى. وكون أن بعض الأفراد سوف يسلمون بوجود مشكلة عويصة، حتى ولو فى أقصى طرق عرضها غموضًا وهو أمر عارض يشبه الثمرة التى تسقطها الرياح من الشجرة ـ غير أنه لا مبرر للاعتقاد بأن الوسائل تعمل كحفار قبرها (وقبر النظام).

وكما يمكن أن نتوقع فإن أنصار حرية تدفق المعلومات، اتساقًا مع موقفهم الذى لا يعترف بحدود لتداول المنتجات الثقافية، هم أيضًا من النقاد الأشداء للسيادة الوطنية. وتعد السيادة الوطنية عند مديرى الشركات المتعددة الجنسية بمثابة وضع صعب وغير مقبول يتعين عليهم بذل أقصى ما فى وسعهم للحد منه أو السيطرة عليه على أقل تقدير. ومع ذلك فإن السيادة الوطنية فى المجال الإعلامى الثقافى هى خط الدفاع الأخير فى مواجهة المسعى المتقدم لتكتلات وسائل الإعلام. وإذا ما أنهار حاجز السيادة فإنه لن يترك أية حماية على الإطلاق لتصد اكتساح حفنة من الاحتكارات الثقافية الخاصة على النطاق العالمى واستيلائها على المعدات المادية والبنى الاتصالية ومضمون وسائل الإعلام كلها.

ولقد سارت شيلى فى ظل حكومة النيدى عدة خطوات فى اتجاه الدفاع عن سيادتها الثقافية. وتم تشجيع التنويع فى استيراد الأفلام مع الحد من الاعتماد المطلق تقريبا على السينما الأمريكية. وعرقلة أنشطة الوكالات الإعلانية ولا سيما تلك التى تستخدمها الشركات المتعددة الجنسية أو تم الحد من نشاطها على نحو صارم. وأنشئت دور نشر حكومية لإصدار الكتب والدوريات وأدخلت الموضوعات الوطنية والتقدمية فى المطبوعات الشعبية الواسعة الانتشار[١٠]. ومع ذلك، إذا ما استعدنا تطور الأحداث، فسنجد أن ما تم ما هو إلا خطوات صغيرة ومحددة بشكل محزن[١١]. ومن الحقيقى أنه فى خلال هذه الفترة، استمرت ريدرز دايجست فى طبعتها الشيلية التى كانت تبيع ١٠٠،٠٠٠ نسخة شهريًا.

وماذا يمكننا إذًا أن نستخلصه من التجربة الشيلية فيما يتعلق بالقطاع الاتصالى الإعلامى الشامل؟ سوف يتعين على الجهود الوطنية المقبلة التى تبذل لإحداث التحول الاجتماعى أن تدرك ضرورة اتخاذ قرارات جريئة وسريعة فى النطاق الثقافى الاتصالى تسير فى اتجاهين فى آن معا.

يسير اتجاه نحو مقاومة شبكة وسائل الإعلام الخارجية المسيطرة وهو ما يشمل أيضًا الإعلانات والعلاقات العامة وأبحاث السوق واستفتاءات الرأى وكافة منتجات وسائل الإعلام المستورة بدءًا من الأفلام والكتب حتى برامج التليفزيون. ويتعين أن يتم التركيز تمامًا، إذا كان رشيدًا على موضوعات الهيمنة وبناها.

وإن الاتجاه إلى كراهية الأجانب، وهو قد يتعذر تجنبه عمليًا، لا يتسق مع التكامل الثقافى الحق. والقضية لا تتعلق بمفاهيم الثقافة الأجنبية وإنما تنصب على رسائل الهيمنة، مهما كان منشؤها. ويصعب أن تكون مجلة ريدرز دايجست، مثلا، مقبولة فى عملية تحول اجتماعى جاد، لا يرجع ذلك إلى أنها تنتج - أساسًا - فى الولايات المتحدة، وإنما تشبعها بأيديولوجية الأنانية الفردية واقترابها من الأعمال التجارية الاحتكارية وعدائها للاحتياجات الأساسية للشعب العامل وتأييدها للسياسة الاستعمارية، وليست هذه إلا بعض الموضوعات التى ترد فيها باستمرار.

ولا ريب فى أن الاتجاه الثانى الذى يجب أن يسلكه التحول الثقافى الاتصالى سوف يتحرك سريعًا لإيجاد بديل لبنى ومنتجات وسائل الإعلام على نحو يعزز اتساع المشاركة الشعبية. ويعد الجمع بين هذين الجهدين مهمة بالغة حقًا، وخاصة لأنه لا توجد حتى الآن نماذج مرضية تمامًا يمكن أن تحتذى. ويمكن أن تتمثل أقرب الأمثلة فى أساليب حرب العصابات وجيش التحرير التى تنخرط فيها الجماعة.

وبما أن هذه الأمثلة تتعلق بأوضاع معينة أو بأمم ذات مستويات تطور مختلفة، فإنه من غير المؤكد أن تكون الأساليب المحددة التى يستخدمها أحد البلدان ملائمة أو حتى يمكن نقلها إلى بلد آخر. والأمر الضرورى هو الاعتراف بطبيعة هذه الجهود وغرضها حتى يمكن تعديلها وتطويعها للظروف المتغيرة مكانيا ولمرحلة التطور التاريخية[١٢].

ومن الجلى أن المشاركة الواسعة النطاق هى عنصر لا محيص عنه أساسى فى عملية إيجاد بديل لوسائل الاتصال الجماهيرى. وأن أية وسيلة أو طريقة تشجع أكبر عدد ممكن من الأفراد على المشاركة والاهتمام بصفة شخصية بالعملية الإعلامية يمكن أن تكون جديرة بالتطبيق. وفى هذا المضمار فإن اقتباس الأجناس والأساليب والأشكال المألوفة تمامًا فى الثقافة ووسائل الاتصال المهيمنة الآن ذات الطابع الهرمى (الطبقى) يلقى بعبء مهلك على النظام الاجتماعى الناشئ حديثا.

وكما رأينا فإن حجج التعددية يجب النظر إليها بعين الحذر، لأن ما يقدم فى أكثر الأحيان بوصفه تعددًا لا يُعد فى معظم الأحوال سوى وجه آخر من وجوه الصناعة الثقافية الأساسية المنظمة تجاريًا والمرتبطة أيديولوجيًا بنظام الملكية الخاصة وطريقة حياة تفضى إلى الحفاظ عليها.

ويتمثل بإيجاز ما يمكن استخلاصه من تجربة شيلى بصدد السياسة الثقافية الاتصالية فيما يلى:

١ ـ إن التعدد فى المجال الاتصالى يحجب الهيمنة الطبقية. وحالما تغدو هذه الهيمنة مهددة بخطر شديد فإن التعدد يصبح مرفوضًا من قبل أولئك الذين يمتدحون عادة ما ينطوى عليه من فضائل.

٢ ـ إن رسائل النظام المهيمن تنظم وتبث على نحو تجارى ومن خلال الشركات التجارية. وأن الزعم بأن التداول يتم على أساس حرية التعبير الفردية لا يقوم على أساس صائب سليم.

٣ ـ إن الاضطرار إلى الدفاع عن سيادة الأمة فى المجال الإعلامى الثقافى لا يعد دعوة إلى النزعة الإقليمية والتجزيئية وإنما هو بمثابة تأكيد لمقاومة القوة النافذة للشركات متعددة الجنسية. ومن ثم فإن السياسات الثقافية الوطنية والاشتراكية تعد شروطًا أساسية لتحقيق التكامل الثقافى.

٤ ـ إن رفع مستوى الوعى الفردى عنصر رئيسى فى عملية التحرر الثورية وثمرة لها فى آن معًا ولا يعد مزية آلية تحققها تكنولوجيا ووسائل الاتصال المتطورة والمتقدمة. وعلى العكس فإنه يلزم إيلاء عناية خاصة وبذل مزيد من الجهد لضمان إمكانية استخدام التكنولوجيا المتقدمة من أجل تحقيق غايات اجتماعية. ويجب أن تعترف العملية التحررية فى جميع الأوقات، بأهمية المكونات الاتصالية/ الإعلامية وعليها أن تسعى إلى تطوير سبل ملائمة لتعزيز المشاركة الفردية والانخراط فى الجهد الاتصالى الذين يتعين أن يكون مستمرًا متواصلا لأن كثيرًا جدًا من الأمثلة التاريخية المؤسفة توضح أن الوعى الشعبى الذى يتطور على نحو جزئى أو لا ينمو بصفة مستديمة سرعان ما يذيل ويتلاشى. وحالما

يختفى هذا الوعى فإنه سرعان ما تحدث ردة إلى السيطرة الإعلامية بما فيها من تلاعب. وقد تكون المشاركة السبيل الوحيد لتطوير الوعى الفردى والجماعى والحفاظ عليه بما يبعث الحياة دومًا فى دينامية التغير والتجديد.

ملاحظات

الفصل الأول: الهيمنة الثقافية:

منابعها وسياقها وأساليبها الراهنة

(1) Immanuel Wallerstein, Class-Formation in the Caplitalist World-Economy, paper presented at the VIIIth World Congress of Sociology, Toronto, August 18-24, 1974, pp. 1-2.

(2) David Ogilvy, "Confessions of a Magazine Reader," Reader's Digest promotional brochure, September 1974.

(3) Herbert I. Schiller, Mass Communications and American Empire, New York, Kelley, 1969'; and The Mind Managers, Bostibm Becon Pres, 1973.

(4) William H. Read, Transnational Mass Media. To be puplished.

(5) Karl P. Sauvant, "The Potential of Multinational Enterprises as Vehicles for the Transmission of Business Culture", in Karl P. Sauvant and F. G. lavit (Eds.), The Politics of Multinational Enterprises, Frankfurt, Herder and Herder, In press.

(6) Elizabeth Fox de Cardona and Luis Ramiro Beltran, "Towards the Development of a Methodology to Diagnosis (sic) Public Communications Institutions", Paper Presented At The International Broadcast Institute General Meeting, Cologne, September 1-4, 1975, p. 29.

(7) David Kunzel, "Introduction to the English Edition," in Ariel Dorman and Armand Mattelart, How to Read Doni Duck: Imperialist Ideology in the Disney COmic, New York, International General, 1975, P. 14.

(8) Raymond B. Nixon, Education for Journalism in Latin America, New York, Councit on Highed Education in the AmericanRepublics, Institute of International Education, 1971.

(9) Leroy Pope, "Business Schools Go Multinational," San Diego Evening Tribune, Augu t 15, 1975, Section A-15.

(10) Korl P. Sauvant, op. Cit.,

(11) Rita Cruise O'Brien, "Domination and Dependence in Mass Communication: Impications for the Use of Broadcasting in Developing Countries," IDS Discussion Paper No. 64, Brighton, Enghland, University of Sussex, Institute of Devlopment Studies, October 1974.

(12) Juan E. Coradi, "Cultural Dependence and the Sociology of Knowledge: The Latin American Case," International Journal of Contemporary Sociology, 1971 8 (1), 35-55.

(13) Louis A. Perez, Jr., Tourism, in the West Indies, "Journal of Communication, 1975, 25 (2), 136-43.

(14) Time, June 30, 1975, pp. 55-56.

(15) Dave Anderson, "Malaysian Promoter Has a Way with Money:, International Herald Tribune, June 27, 1975.

(16) Evelina Dagnino, ,"Cultural and Ideological Dependence: Building a Theoretical Framework," in F. Bonilla and Robert Girling (Eds.), Struggles of Dependency, Stanford, Calif., 1973.

(17) Tilford Gaines, Economic Report, New York, Manufacturs Hanover Trist, October 1975.

(18) Hamid Mowlana, "Trends in Research on International Communication in the United States," Gazette (Amstrerdam), 1973, 19 (2), 79-90.

(19) Glen H. Fisher, Public Diplomacy and the Behaviaral Sciences, Bloomington, Ind., Indiana University Pres, 1972.

(20) Wilson P. Dizard, "Which Way to the Future?, USIA Communicator, 1973, 1 (4) (July) 11-13.

(21) Ropert A. Rosenblatt, "Northrup Gets $ 60 Million Hike on Iran Job: Profit Still in Doubt," Los Angeles Times, September 6, 1973.

(٢٢) انظر، على سبيل المثال، مطبوعات برنامج معهد أسبن عن وسائل الاتصال والمجتمع ولا سيما ما كتبه كل من:

Leonard Marks and Ithiel de Sola Pool in Control of the Direct Broadcast Satellite: Values in Conflict, Palo Alto, Calif, Aspen Institute , Program on Communications and Society, In association with the Office of External Reseasrch, U.S. Department of State, 1974.

(23) International Information, Education, and Cultural Relations: Recommendations for the Future, Washington, D. C., Georgetown University, Center for Strategic and International Studies, 1975, p. 12.

الفصل الثانى: دبلوماسية الهيمنة الثقافية والتدفق الحر للمعلومات

(1) John S. Knight, "World Freedom of Information.". speech presented in Philadelphia, Pa., April 16, 1946. Published in Vital Speeches, 1946, 12, 472-77.

(2) Palmer Hoyt, "Last Chance," speech delivered before the Jackson County Chamber of Commerece, Medford, Oregon, September 18, 1985. Pulished in Vital Speeches, 1946, 12, 60-62.

(3) James Lawrence Fly, "A Free Flow of News Must Link the Nations," Free World, 1944, 8 (2) (August), 165-69.

(4) Business Week, 1945, 87 (August 4)(, 32, 34, 41.

(5) Quoted in "Charter for a Free Press,: Newsweek, December 11, 1944, p. 88.

(6) Department of State Bulletin, 1946, 14 (344) (February 3), 160.

(7) Quoted by John S. Knight, op. cit., p. 476.

(8) Report of the United States Delegates to the United Nations Conference on Freedom of of Information, U. S. Department of State Publication 3150, International Organization and Conference Series 111. 5, Washington, D. C., U. S. Government Printing Office, 1948.

(9) John S. Knight, Op. cit., pp. 472-73.

(10) Kirk H. Porter and Donald Bruce Johnson, Nation Party Platforms, 1840-1964, Urbana, III., and London, University of Illinoiss Press. 1966, pp. 404, 413.

(11) Congressiona Record, 90th Congress, 8044: 58 State. (Pt. 2). 1119.

(12) The New York times, November 29, 1944.

(13) Editor and Publisher, December 2, 1944, p. 7.

(14) The New York Times, November 29, 1944.

(15) Editor and Publisher, June 16, 1945, pp. 5, 64.

(16) Edirot and Publisher, April 21, 1945, p. 15.

(17) Report of the United States Delegation to the Inter-American Conference on Problems of War and Peace (Mexico City, Mixico, Februray 21 - March 8, 1945), U. S. Department of State Publication 2497, Conference Series 85, Washington, D. C., U. S. Governemtn Printing Office, 1964, p. 21.

(18) Proposed Educational and Cultural Organization of the United Nations, U. S. Department of State Publication 2382, Washington, D. C. U. S. Government Printing Office, 1945, pp. 5-7.

(19) Luther H. Evans The United States and UNESCO; A Summary of the United States Delegation Mweltings to the Constitutional Conference of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization in Washington and London. October-November 1945, Dobbs Ferry, N. Y., Oceana Publications, 1971, p. 11.

(20) Report of the United States Commission for the United Nations Educational, Scientific and Cultural Orgnization to the Secretary of State 1947.

(21) See Llewellyn White and Robert D. Leigh, Peoples Speaking to Peoples. A Report.on International Mass Communications from the Commission on Freedom of the Press, Chicago, University of Chicago Press, 1946.

(22) Frist Session of the Geneal Conference of the United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, Paris, November 19-December 10, 1946. Report of the United States Delegation, with Selected Documents, Washington, D. C., U. S. Government Printing Office, 1947, p. 17.

(23) Resolution 2/9 of 21 June 1046, Economic and Social Council, Official Records (First Year, Second Ses ion), Lake Success, N. Y., United Nations, No 8, p. 400.

(24) Tearbook on Human Rights for 1947, Lake Success, N. Y., United Nations, 1949, p. 439.

(25) William Benton (chairman, United States delegation to the Freedom of Information Conference), address delivered before the Anglo-American Press Club, Paris France, 7. 1948. Published in Department to State Bulletin. April 18. 1948, pp. 518-20.

(26) "Accomplishments of the United Nations Conference on Freedom of Information," Documents and State Papers (U.S. Department of State), 1948, 113) (Jine).

(27) United Nations documents F. Cont. 6, 79 and E/1050. August 28, 1948.

(28) John B. Whitton, "The United Nations Conference on Freedom of Information and the Movement Against International Propaganda,: American Journal of International Law, 1949, 43 (January), 76.

(29) Economist, May 1, 1948, p. 701.

(30) Thomas Gunack, The International Film Industry, Bloomington, Ind., Indiana Univeristy Press. 1969.

(31) Kaarle Nordenstreng and Tapio Varis, Television Traffic-A One-Hay Street, Reports and Papers on Mass Communication, No. 70, Paris UNESCO, 1974.

(32) Herbert I. Schiller, The Mind Managers, Boston, Beacon Press, 1973.

(33) Intermedia, 1973, No. 3, p. I (a publication of Ide International Broadcast Institute).

(34) Robert D. Leigh, "Freedom of Communication Across National Boundaries", Educational Record, 1948, 29 (October), 381-91.

(35) Report of the Working Group on Direct Broadcast Statellites of the Work of its Fourth Session, A/AC. 105/117, New York, United Nations, 22 June 1973, Annex 1, p. 1.

(36) UNESCO Declaration of Guiding Principles on the Use of Satelitte Broadcasting for the Free Flow of Information, Spread of Education and Greater Cultural Exchange, dicument A/105/109, 1972 (mimeographed).

(37) Frank Stanton, "Will They Stop Our Satellites?" The New York Times, October 22' 1972. Section 2 (Arts & Lei ure), pp. 23, 39.

(38) Earl L. Vance, "Freedom of the Press for Whom?" Virginia Quarterly Review, 1945 21 (summer) 340-54.

(39) John Scali, U. S. delegate to the UN, in a speech before the General Assembly, as reported in The New York Times, December 7, 1974.

(40) The New York Times, Editorial, November 23, 1974.

(41) The New York Times, December 12, 1974.

(42) Final Recommendations of the Helsinki Consultations, Helsinki, Government of Finland, 1973, p. 15.

(43) Conference on Security and Cooperation in Europe, Verbatim Records, Part 1 CSCE/I/PV, 5, Helsinki, 5 July 1973, Sir AlexDouglas-Home.

(44) Urbo Kekkonen, "The Free Flow of Information: Towards Reconsideration of National and International Communication Policies address before Symposium on the International Flow of Television Programmes, University of Tampere, Tampere, Finland, May 21. 1973.

(1) Kaarle Nordenstreng and Herbert I. Schiller, "Helsinki: The New Equation," Journal of Communication, 1986, 26 (1), 130-34.

(2) Analysis of Problems and Table of Objective To Be Used as a Basic for Medium-Term Planning (1977-1982), document 18C/4, Paris, UNESCO, 1974, p. 28.

(3) Leonard H. Marks, "International Conflict and the Free Flow of Information," in Control of the Direct Broadcast Satellite: Values in Conflict, Palo Alto, Calif Aspen Institute, Program on Communication and Society, in association with the Office of External Research, U. S. Department of State, 1974, pp. 65-71.

(4) Frederick W. Frey, "Communications and Development", in Ithiel de Sola Pool et al. (Eds.), Handbook of Communication. Chicago, Rand McNally, 1973, p. 400.

(5) Statistics on Radio and Television, 1950-1960 and Statistical Yearbook, 1962, Paris UNESCO.

(6) See Iskandar Alisjahbana, "Technology and Development," paper presented at International Broadcast Institute General Meeting, Mexico City, September 1-5, 1974.

(7) Nicolas Garnham, "Trojan Horses: Some Socio-political Implication of Communication Technology," paper presentd at International Broadcast Institute General Meeting, Mexico City, September 1-5, 1974.

(8) Raymond Williams, Televsion: Technology and Cultural Form, London, Fontana/Collins, 1974, pp. 13, 19.

(9) Dallas Smythe, After Bicycles What? 1973 (mimeographed).

(10) N. Garnham, op, cit.

(11) Barry Commoner, The Closing Circle, New York, Bantam, 1972, pp. 266-67.

(12) Stanton A. Glantz and Norm V. Albers, "Department of Defense R. & D. in the University, "Science, 1974, 186 (4175), 706-11.

(13) Herbert I. Schiller, Mass Communications ané American, Empire, New York, Kelley, 1969.

(14) Joseph N. Pelton. INTELSAT: Politics and Functionalism. Mt. Airy, Med., London Book, 1974. See especially pp. 106 and 122.

(15) N. Garnham op. cit.

(١٦) من أجل مناقشة هذه المشكلة بتعمق، انظر:

D. Dickson, Alternative Technology, Glasgow, Fontana/ Collins, 1974.

(17) John Lent, "Mass Media in the Developing World Four Conundrums," paper presented before the International Association for Mass Communication Research, Leipzing, September 12-20, 1974, p. 4.

(18) Nicholas Wade, "Green Revolution. II. Problems of Adapting a western Technology," Science, 1974, 186 (4170), 1186-92.

(19) International Herold Tribune, March 23-24, 1974.

(20) Tabitha M. Powledge, "Dangerous Research and Public Obligation," The New York Times, August 24, 1974.

(21) Leon R. Kass, ê,The New Biology: What Price Reliving Man's Estae?", Science, 1971, 174 (4011), 779-88.

(22) Hamid Mowlana, "The Multinational Corporation and the Diffusion of Technology," in A. A. Said (Ed.), The New Sovereigns: MUlti-national Coorporations as World Powers. Englewood Cliffs, N. J., Prentice-Hall, 1975, p. 83.

(23) Kathleen Teltsch, "Space Plams Frustrate the Have-Notes," The New York Times, May 14, 1972, p. 13.

(24) Gunnar Adler-Karlsson, "The Political Eonomy of East-West-South Cooperation," unpuplished manuscript from the Wiener Institute für Internationale Wirtschaftsvergleichs, 1974, p. 57.

يعتبر الاعتماد على الذات أداة سياسية لأرباب الهيمنة أيضا، وبقدر أقل من الصعوبة، وأن رد الفعل الذي تولد فى أمريكا الشمالية فى أعقاب حظر النفط الذى فرضته الدول المنتجة للنفط في خريف ١٩٧٣ يوضح هذا الأمر بجلاء تام، على نحو ما ذكر جورج كينان «تحين أوقات فى الحياة الدولية مثلها في ذلك مثل الشئون الشخصية عندما لا يغدو ممكنا للمرء أن يعيش بصورة مرضية مع غيره من البشر إلا إذا أظهر المقدرة على أن يعيش بدونهم، ويبدو أننا نعيش فى أحد هذه الأوقات» وقد اقتبس ذلك أ. ن. سبانيل A. N. Spaniel مؤسسة شركة Playtex الدولية فى مقاله المنشور بصحيفة نيويورك تايمز، ٤ ديسمبر ١٩٧٣).

(25) Frantz Fanon' The Wretched of the Earth, New York, Grove Press 1965, pp. 253-55.

(26) D. Smythe, op. cit..

(27) I. Alisjahbana, op. cit., p. 10.

(28) Jaun E. Corradi, "Cultural Dependence and the Sociology of Knowledge: The Latin American Case," International Journal of Contemporary Sociology, 1971, 8 (10), 35-55.

(٢٩) أوضح التصويت في الأمم المتحدة واليونسكو فى عام ١٩٧٣ و١٩٧٤ على هذه الموضوعات أن الولايات المتحدة تكاد تكون فى عزلة تامة علي نحو ثابت. ولاحظ تقرير متعاطف مع الولايات المتحدة، «أن الولايات المتحدة بإصرارها الأولي علي أنه لا يوجد اتفاق دولي وقفت وحيدة بل أنه نظر إليها في بعض البقاع بعين العداوة ولم تجد تأييداً من أية أمة أخرى ولا حتى من أولئك الذين أضفوا قيمة عليا على التدفق الحر للمعلومات والأفكار» (ص ١).

(30) Edwin B. Parker, "Technology Assessment or Institutional Changes?" in G. Gerbner, L. Gross, and W. Melody (Eds.), Communications Technology and Social Policy, New York, Wiley, 1973, p. 541.

(31) Ruth M. Davdid editional in Science, 1975, 188 (4185), 213.

الفصل الرابع: السياسات الاتصالية الوطنية:

حلبة جديدة للنضال الاجتماعي

(1) E. Parker, "Social Implications of Computer/Techcommunications Systems," draft of paper prepared for Se sion A of the Conference on

Computer/ Teclecommunications Committe efor Scientific and technological Policy, Organization for Economic Cooperation and Development, Paris, February 4-6, 1975.

(2) Government of Finland, Office of the of the Council of State, June 1972.

(3) Proposals for a Communications policy for Canada, Ottawa. Ontario, Canada, March 1973; The New York Times, January 25, 1975.

(4) Report of the Meeting of Experts on Communications Policies and Planning, July 1972, document COM/MD/24, Paris, UNESCO, December, 1972.

(5) Communications Policies in Hungry, Ireland, Sweden, Yugoslavia, Federal Repulic of Germany, Paris, UNESCO, 1974.

(6) International Broadcast Institute, Consideralions for Eropean Communications Policy, London International Broadcast Instiuute, 19973.

(7) Robert Wangermee, "Television; New Broadcasting Techniques and Cultural Development, "Memorandum, document CCC/FES(72) 98, Stransbourg, Council of Europe, October 9, 1972.

(8) The Labour Party, The People and the Media, London, 1974.

(9) Programme commun de Gouvernment du Parti communi tefrançais et Parti socialiste (27 Juin 1972) Paris. Editions Sociales, 1972.

(10) Communications Policy Workshop. ICODES (Instituto Colombia de Desarrollo Social), Bogota, Colombia, February 23-28, 1975 (mimeographed).

(11) Revolution Africaine, 1973, No. 499, 14-20 September.

(12) Proposals for a Communications Policy for Canada, op. cit T. Guback, "Cultural Identity and film in the European Economic Community," paper presented at conference "Film in Europe, London, February 21-23, 1974.

(14) û. Nordenstreng anr T. Varis, Television Traffic - A One Way Street?, Reports and Papers on Mass Communication, No. 70, Paris, UNESCI,

1974, International Economic Report of the President Transmitted to Congress, February 7, 1974, Washington, D. C. - U. S. Government Printing Office, p. 70.

(16) Ithiel de Sola Pool, "The Rice of Communications Policy Research," Journal of Communication, 1974, 24 (2), 31-42.

(17) Raymond Williams, Television: Technology and Cultural Form, London, Fontana/Collins, 1974, p. 19.

(18) ... Social Indicators 1973, Executive Office of the President, Office of Management and Budget, Washington, D. C/. U. S. Governement Printing Office, 1973. p. 225.

(19) F. Kempers, "Democratization and Participation in the Dutch Pres," paper presented before the International Association for Mass Communication Research, Leipzig, September 12-20, 1974.

(20) Craig R. Whitney, ?Bonn Completing a 'Fair' Press Bill," The New York Times, August 18, 1974.

(21) Meeting of International Advisory Panel on Communication Research, Paris UNESCO, October 15-19, 1973. Coimmunication Research Policies and Planning (résumé of key issues in documents COM/MD/20 and COM?MD/24) (mineographed working paper), Paris, UNESCO, October 1973, p. 3.

(22) Report of the Meeting of Experts on Communications Policies and Planning, Op. Cit.

(٢٣) انظر مناقشة موضوع استقصاءات الرأى العام فى:

H. Schhiller, The Mind Madagers, Noston, Beaccon Press, 1973.

(24) K. Nordenstrengg, "Comprehensive Communications Policies - An Example from Finland," Tampere Finland, 1974. (mimeographed).

(25) I. de Sola Pool, op. cit.

(26) Tegrity of National Culture," in Control of the Direct Broadcast Sat-

ellite H Values in Conflict, Palo Alto, Calif., Aspen Institute, Program on Communications and Society, in association with the Office of External Research, U. S., Department of State, 1974. See also D. Lerner, F. Frey, and w. Schramm, in Handbook of Communicatsion, Chicago, Rand McNally, 1973.

(27) Frantz Fanon, The Wretched of the Earth, New York, Groove Press, 1965.

(28) A. Cabral, Return to the Source: Selected Speeches of Amilcar Cabral, edited by Africa Information Service, New York.

(٢٩) ما زال منتظرا صدور كتاب ريتشارد جوت R. Gott مراسل صحيفة الجارديان وعنوانه المؤقت «أغلق حدودك». (Close your Borders) thly Review Press, 1973.

(30) Speech of the Cuban Minister of Education, Granma, Havena, May 2, 1971.

(31) Sheila Rowbotham, Hidden From History, New York, Random House, 1974.

(٣٢) من الملاحظ أنه اتخذت خطوات محمودة لتغيير لغة الهيمنة والسيطرة الجنسية فى كتاب:

"Guidelines for Equal Treatment of the Sexes in McGraw-Hill Book Company Publications", New York, 1974.

(٣٣) فيما يختص بمشكلات التنظيم النقابى للعاملين فى صناعة النشر انظر:

T. Powers, "Pride and Prejudice" More, 1975, 5 (1).

(34) Riat Cruise O'Brien, "Domination and dependence Mass Communication: Implications for the Use of Broadcasting in Developing Countries," IDS Discussion Paper No. 64, Brighton, England, University of Sussex, Instiute of Development Studies, October 1974, pp. 8-9.

(35) Dallas Smyth, "Mass Communications and Cultural Revolution: The Experience of China," in G. Gerbner, L. Gross, and W. Melody (Eds.), Communications Technology and Social Policy, New York, Wiley, 1973.

(36) Meeting of International Advisory Panel on Communication Research

of December 15-19, 1973, Pari, UNESCO (mineographed).

(37) Report of the Meeting of Experts on Communications Policies and Planning, op. cit.

(38) P. Freire, Cultural Action for Freedom, Harmondsworth, Middlesex, England, Penguin, 1972, p. 78.

خاتمة: شيلى:

(١) «.. حولت المخابرات الأمريكية (CIA) خفية مبلغ ١١،٥ مليون دولار إلى صحيفة «الميركيوريو» أكبر الصحف اليومية فى شيلى لتضمن تغطية الحملة المعادية لحكومة أليندى ولتكفل قدرة الصحيفة على الوفاء بنفقات الحملة. وكان يصدر هذه الصحيفة أوجستين إدواردز صديق مقرب لدونالد كندال، رئيس شركة البيبسى كولا» (وصديق حميم للرئيس السابق نيكسون).

نقلاً عن النيويورك تايمز، ٥ ديسمبر ١٩٧٥.

(2) John C. and Michele R. Pollock. The U. S. Press and Chile: Ideology and International Conflict, October 1972 (mimeographed).

(3) Neil P. Hurley, "Chilean Television: A Case Study of Political Communicaltion," Journalism Quarterly, 1974, 51 (4), 683-89. 725.

(٤) انظر مناقشة هذا الموضوع فى:

H. Schiller and D. Smythe, "Chile: An End to Cultural Colonialism", Society, 1972, 9 (5), 35-39, 61.

(5) Fred Landis, "Jow the CIA Gets Good Press in Chile", Spectrum (University of Illinois), October 26, 11974.

ويتعين التنويه بأن صحيفة الميركيوريو كانت المنفذ للمخابرات الأمريكية (CIA) التى تمثل الطبقة الوسطى فى شيلى. واستخدمت لخلق حالة عدم الاستقرار التى واجهت حكومة الليندى ومهدت السبيل للقيام بالانقلاب العسكرى.

(٦) انظر:

Tapio Varis, "International Inventory of Television Programme Structure and the Flow of TV Programmes Between Nations," University of Tampere, Finland, 1973' Thomas Guback, "Film as International Business." Journal of Communication. 1974. 24 (1). 90-101: Oliver Boyd-Barrett, "The World-Wide News Agencies", paper presented befor the

International Aecociation for Mass Communication Research, Leipzig, September 12-20, 1974.

(7) Disclosure of Corporate Ownership, prepared by the Inter-Government Relations and Budgeting Management and Expenditures group of the Committee on Government Operations, U. S. Sente December 27, 1973, Washington, D. C., U. S. Goverment Printing Office, 1983, p. 8.

(8) International Herald Tribune, October 4. 1973.

(9) Start Hall, "External Influences on Broadcasting: The External;-Internal Dialectic in Broadcasting: Television's Double Bind," in F. S. Badley (Ed.), Fourth Symposium on Broadcasting Policy, Manchester, University of Manchester, Department of Extramural Studies, 1972.

(10) H. Schiller and D. Smythe, op. cit.

(11) Patricia Fagen, "The Media in Allende's Chile." Journal of Communication, 1974, 24 (1), 59-70.

(12) Tran Van Dinh, "Communications and Wars of National Liberation," Journal of Communication, 1976. In Press.

الفهــــرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس

WWW. maktabetelosra. org. eg

E - mail : info @egyptianbook.org. eg





مازلت أحلم بكتاب لكل مواطن، ومكتبة فى كل بيت. لأن الثقافة هى وسيلة الشعوب لتحقيق التقدم والتنمية بما لها من قدرة على تحويل المعارف المختلفة إلى سلوك متحضر وإعلاء المثل العليا، وقيم العمل، وإشاعة روح التسامح والحرية والسلام التى دعت إليها جميع الأديان، وتكوين ثقافة المجتمع يبدأ بتأصيل عادة القراءة وحب المعرفة. وستظل وسيلة المعرفة الخالدة هى الكتاب الذي يساهم فى إرساء دعائم التنمية وتحقيق التقدم العلمى المنشود.

سوزان مبارك







ISBN 9774199650
6 221149 003668